



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان:

رؤى الملك عبد الله الثاني في تعزيز قيم الوسطية والإعتدال

رسالة عمان والأوراق النقاشية: حالة دراسة

إعداد الطالب

محمود علي عواد الحراحشة

الرقم الجامعي

(١٦٢٠٦٠٠٠٤٣)

إشراف الأستاذ الدكتور

محمّد أحمد المقداد

رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

الفصل الدراسي ٢٠١٨

## قرار لجنة المناقشة

رؤى الملك عبد الله الثاني في تعزيز قيم الوسطية والاعتدال  
رسالة عمان والأوراق النقاشية حالة دراسة

إعداد الطالب

محمود علي عواد الحراحشة

الرقم الجامعي ( ١٦٢٠٦٠٠٠٤٣ )

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد أحمد المقداد

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

- |             |                                   |    |
|-------------|-----------------------------------|----|
| مشرفا رئيسا | الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد | ١. |
| عضوا        | الأستاذ الدكتور صايل فلاح السرحان | ٢. |
| عضوا        | الدكتور عادل تركي القاضي          | ٣. |
| عضوا خارجيا | الدكتور خير سالم فلاح ذيابات      | ٤. |

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

معهد بيت الحكمة/جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ٢٤/٧/٢٠١٨

الفصل الصيفي ٢٠١٧/٢٠١٨

## التفويض

أنا الطالب: محمود علي عواد الحراحشة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو للمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ: ٢٤/٧/٢٠١٨ م

## اقرار والتزام

أنا الطالب: محمود علي عواد الحراشة

الرقم الجامعي: ١٦٢٠٦٠٠٠٤٣

التخصص: العلوم السياسية

الكلية: معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة، عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: "

"رؤى الملك عبدالله الثاني في تعزيز قيم الوسطية والإعتدال . رسالة عمان والأوراق النقاشية: حالة دراسة "

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أعلن بأن رسالتي غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك مما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .....

التاريخ: ٢٤/٧/٢٠١٨م.

## الإهداء

إلى الوطن الغالي، يامن تكمن بين الضلوع.

إلى مقام سيدي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه راعي نهضة الإنسان الأردني المتعلم الواعي.

إلى روح والدي الطيبة، التي طالما صبرت على المر والشدائد.

إلى روح والدي الذي كان رمزاً لي وقامة شامخة تبقى في الذاكرة قدوة حسنة، فمنحني الكثير من خصال وسجايا وخبرة وتجارب، سلام عليك أيتها السنديانة العتيقة، التي تفيأنا وما زلنا نتفياً بظلالها.

إلى زوجتي الغالية التي ما انفكت يوماً عن مسانبتها وعونها لي في السراء والضراء، وما كان له من أثر في حياتي.

إلى قرّة عيني أبنائي وبناتي وأحفادي الأعزاء.

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعده، فإنني أتوجه بالشكر لله تعالى الذي خصني وهداني إلى طريق العلم والمعرفة والحق، ومنّ عليّ بإنجاز هذه الدرجة العلمية.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي القدير ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور محمّد أحمد المقداد، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وما بذله معي من جهد وإرشاد، ولما منحني من علم ووقت طوال إعداد هذه الرسالة حتى بدت كما هي عليه، فله مني كل التقدير والإحترام.

وأتقدم بالشكر لجامعة آل البيت هذا الصرح العلمي الشامخ، الذي أسسه أحفاد بني هاشم، راجيا الله أن تبقى ذخرا للوطن وموتلا للعلماء.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساندوني في مسيرتي الدراسية أساتذتي الكرام في معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، الذين نهلت من علمهم الغزير، الأستاذ الدكتور صايل فلاح مقداد السرحان، الأستاذ الدكتور هاني عبدالكريم أخو ارشيدة، الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة، والأستاذ الدكتور عاهد مسلم المشاقبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، لما سببونه من مقترحات قيمة تهدف إلى تصويب الدراسة والإرتقاء بها.

فلكم مني جميعا جزيل الشكر والإحترام والتقدير.

## فهرس المحتويات

ج.....	التفويض
ه.....	الإهداء
و.....	الشكر والتقدير
ز.....	فهرس المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
ي.....	قائمة الملاحق
ك.....	الملخص باللغة العربية
ل.....	Abstract
١.....	المقدمة
١.....	أولاً: أهمية الدراسة :
٢.....	ثانياً: أهداف الدراسة :
٢.....	ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :
٣.....	رابعاً : فروض الدراسة :
٣.....	خامساً: المتغيرات ومفاهيم الدراسة :
٦.....	سادساً: منهجية الدراسة :
٨.....	سابعاً: الدراسات السابقة :
١١.....	الفصل الأول : الوسطية والإعتدال.....
١١.....	المبحث الأول : ماهية الوسطية والإعتدال.....
١٢.....	المطلب الأول : مفهوم الوسطية والإعتدال.....
١٥.....	المطلب الثاني : الوسطية والإعتدال مقابل الغلو والتطرف.....
١٩.....	المبحث الثاني : الوسطية والإعتدال في الفكر الإسلامي.....
١٩.....	المطلب الأول : الوسطية والإعتدال في المجالين العقائدي والإجتماعي.....
٢٧.....	المطلب الثاني : الوسطية والإعتدال في المجال السياسي والأقتصادي.....
٤٠.....	الفصل الثاني : رؤية الملك عبد الله الثاني في الوسطية والإعتدال.....
٤٠.....	المبحث الأول : نشأة الملك عبد الله الثاني وحياته.....
٤١.....	المطلب الاول : حياة الملك عبد الله ونشأته وعلاقتها بتسيخ الفكر الوسطي.....
٤٤.....	المطلب الثاني : البعد الديني والتاريخي وأثره في شخصيه الملك.....

٤٨.....	المبحث الثاني : رؤى الملك عبد الله الثاني لمفاهيم الوسطية والإعتدال وتعزيزها
٤٨.....	المطلب الأول : رسالة عمان ومضامينها
٧٢.....	المطلب الثاني : الأوراق النقاشية للملك عبد الله الثاني
٩٢.....	الاستنتاجات:
٩٣.....	التوصيات:
٩٤.....	المصادر والمراجع
٩٤.....	المراجع العربية:
١٠٠.....	المراجع الاجنبية:
١٠١.....	المواقع الالكترونية:
١٠٤.....	قائمة الملاحق



## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	الأحزاب السياسية على الساحة الأردنية	٤٣
٢	مشاركة الأحزاب السياسية في إنتخابات ١٩٩٣	٤٤
٣	مشاركة أحزاب الوسط في إنتخابات ١٩٩٧	٤٥
٤	مشاركة الأحزاب السياسية في إنتخابات ٢٠٠٣	٤٦
٥	مشاركة الأحزاب السياسية في إنتخابات ٢٠١٦	٤٧
٦	الأوراق النقاشية للملك عبد الله الثاني	٩٩
٧	التحليل الكمي لمرادفات المؤشرات	١١٥-١١٧
٨	النسب المئوية الإجمالية للمؤشرات	١١٧

## قائمة الملحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
أ	رسالة عمان	١٤٤-١٤٠
ب	الورقة النقاشية الأولى	١٥١-١٤٥
ج	الورقة النقاشية الثانية	١٥٦-١٥٢
د	الورقة النقاشية الثالثة	١٦٩-١٥٧
هـ	الورقة النقاشية الرابعة	١٧٥-١٧٠
و	الورقة النقاشية الخامسة	١٨٥-١٧٦
ز	الورقة النقاشية السادسة	١٩٣-١٨٦
ح	الورقة النقاشية السابعة	١٩٧-١٩٤

## رؤى الملك عبد الله الثاني في تعزيز قيم الوسطية والإعتدال

### رسالة عمان والأوراق النقاشية: حالة دراسة

إعداد

محمود علي عواد الحراشة

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد أحمد المقداد

### المُلخَص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى دور رؤى الملك عبد الله الثاني في تعزيز الوسطية والإعتدال، وتحليل الظروف التي ساهمت في تكوينها، والتعرف على كيفية إسهام ذلك الفكر في المحافظة على أمن وسلامة الأردن.

واستندت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها، بأن هناك علاقة إرتباطية بين البعد الديني والتاريخي وبين تعزيز الفكر الوسطي لدى الملك عبد الله الثاني.

وقد استخدمت الدراسة كل من منهج تحليل النظم وأداة تحليل المضمون، وقد تم التطرق إلى منهج تحليل الخطاب كونه إستخدام في جزء من الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات من أبرزها: أن الملك عبدالله الثاني بن الحسين انتهج فكراً وسطياً مُغايراً لبعض الافكار الغير مُعتدلة، وان النهج الذي اتبعه في الحوار مع الآخر أخذ الأردن إلى بر الامان، وان الأوراق النقاشية التي تم نشرها كان لها دور بارز في تحقيق النهج الديمقراطي والتحول إلى عالم مُتقدم من المعرفة، والذي يُنادي بفكر الإعتدال والوسطية ونبذ العنف والإرهاب.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أبرزها: تجديد الخطاب الديني لإبراز صورة الإسلام في أصالتها السمحة، ورفض الفكر التكفيري وسياسة اقضاء الاخر.

وانتهج سياسة استراتيجية اعلامية لتثقيف المواطنين وزيادة الوعي والحرص لدى الشباب لتنوير عقولهم وحمايتهم من الإنجراف خلف الاوهام والانغلاق الفكري.

# King Abdullah II visions in promoting the values of moderation and centrism

## Amman Message and Papers

### (Case study)

Preparation :Mahmoud Ali Awwad Al- Harahsheh

Supervised by: Professor Dr Mohamed A. Mekdad

### Abstract

The study aimed to enhancing king Abdullah's visions in moderation and centrism and analysis the condition that contributed to its composition, to learn how that thought contributes to the preservation of Jordan's security and safety.

The study was based on a basic assumption between the religious and historical dimension in the formation of the moderation thought of king Abdullah second. The study used both the system analysis approach and the content analysis tool. The discourse analysis approach was discussed as being used in part of the study.

The study reached to several conclusions, the most prominent of which are: king Abdullah second ibn alhussein adopted an intermediate thought different from some non-moderate ideas and that the approach he followed in dialogue with others took Jordan to safety.

The discussion papers that were published had a prominent role in achieving the democratic approach, and move to an advanced world of knowledge, which calls for thinking of moderation and centrism , renounce violence and terrorism.

The study reached to several recommendations, most notably the renewal of religious discourse to highlight the image of Islam in its tolerant origin, rejection of Takfiri thought and the policy of eliminating the other.

And the adoption of a strategic media policy to educate citizens and raise awareness and concern among young people to enlight their minds and protect them from delinquency behind illusions and intellectual closure.

## المقدمة

إن الحديث عن الفكر لا يعني الحديث عن الأشخاص وخاصة إذا كان هذا الفكر يحمل في طياته رسالة خير ومحبة ومنافع للبشرية في زمن أصبح فيه التطرف والغلو والحروب والفتن والطائفية تمزق المجتمعات العربية والإسلامية وتلقي بظلالها السوداء والقائمة على دين السماحة والوسطية والإعتدال كعقيدة.

تناقش هذه الدراسة رؤى الملك عبد الله الثاني في تعزيز الوسطية والإعتدال وكيفية تحقيقه، تبعا للأحداث التي تعصف بالمنطقة العربية خاصة والعالم بشكل عام، حيث تعيش البشرية اضطرابات وصراعات دموية وفكرية وإجتماعية ودينية سببها الغلو والتطرف الفكري الذي يهدد الأمن والسلم العالمي.

جاء الملك عبد الله الثاني بجملة مبادرات لتعزيز الوسطية والإعتدال والتسامح، وهو موضوع هام يهتم بالمفهوم الشامل بالدين الإسلامي دين السماحة والوسطية والإعتدال ويحمل بفكره صورة الإسلام الناصحة إلى العالم عقيدة ومفهوما وقيما وأخلاق إنسانية، ولديه مخزون هائل من الموروث الشرعي الديني.

إن الدراسة تقوم على فرضية رئيسية مفادها إسهام رؤى الملك عبد الله الثاني في تعزيز قيم الوسطية والإعتدال، فدعا الملك العديد من علماء الأمة وفقهائها لتقريب وجهات النظر والخروج بمنهج وسطي معتدل يجمع المسلمين ولا يفرقهم فغدت عمان موثلا لمؤتمرات وندوات البحث العلمي، وما رسالة عمان إلا الأمودج الأمثل في محتواها ومشاركيها الأكفاء علما ومكانة وعددا لتوضيح صورة الإسلام السمحة لعالم غدا مرتعا خصبا لمنظمات وجماعات مروعة للإنسانية والحضارة.

وتتناول هذه الدراسة الانعكاسات والنتائج التي تم استخلاصها من فكر الملك عبد الله الثاني ورؤيته والنتائج التي تم استخلاصها من فكره ورؤيته حول مفهوم الوسطية والإعتدال في الإسلام وعصارة جهده الفكري المتمثل في رسالة عمان والأوراق النقاشية السبعة وتطرقه إلى التعايش الإسلامي المسيحي وحقوق الإنسان.

كل هذا أنتج علامات متميزة في الثقة والتوازن سواء في دول الإقليم أو دول العالم مما مكن الأردن من التفرد بحالة مميزة في الأمن والاستقرار وسط إقليم ملتهب وستقوم هذه الدراسة بالانطلاق من عدة مرتكزات ومنصات فكرية أهمها الشرعية الدينية والموروث الثقافي والبيئة الأردنية التي تمثل في كل أطرافها التسامح والإعتدال.

أولاً: أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة من ناحيتين:

الأهمية العلمية (النظرية)

بيان فكر الملك عبد الله في تعزيز قيم الوسطية والإعتدال ونبذ العنف والتطرف والغلو.

توضيح مضامين ما أنتجه فكر الملك عبد الله الثاني وخاصة رسالة عمان، والأوراق النقاشية التي أصدرها.

تأصيل نظري لمفاهيم الوسطية والإعتدال وإسترجاع نشر الأفكار المتطرفة.

الأهمية العملية (التطبيقية) :

التعرف على الأبعاد السياسية والدينية والتاريخية ودورها في تشكيل الفكر لدى الملك عبد الله الثاني.  
التعرف على مدى تأثير فكر الملك عبد الله الثاني في الكثير من القضايا والأحداث الدولية وأسبابها الكامنة والظاهرة وخاصة في ما يتعلق بأسباب الإرهاب.

رصد أسباب الغلو والتطرف على الجانب الفكري وبيان كيفية مجابتهها على ضوء تغيير الثقافات بشكل موازي للجانب العسكري.

ثانياً: أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

بيان دور رؤى الملك عبد الله الثاني في تعزيز الوسطية والإعتدال وتحليل الظروف والعوامل التي ساهمت في تكوينها.

التعرف على العوامل والظروف التي ساعدت في تكوين الفكر لدى الملك عبد الله الثاني.

توضيح كيفية إسهام فكر الملك عبد الله الثاني في المحافظة على أمن وسلامة الأردن رغم وقوعه وسط إقليم ملتهب.

استجلاء النهج الهاشمي في خلق حالة من التعايش بين الديانات السماوية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

إن مفهوم الوسطية والإعتدال من أكثر المفاهيم رواجاً في العالم، لكنها المفاهيم لم تقف حائلاً دون حدوث الانغلاق والتزمت في العالم والذي أصبح فيه بحاجة ماسة لها درءاً للمخاطر، حيث ظهرت هذه المفاهيم في نهج الملك عبد الله الثاني وهذه الدراسة تأتي لتوضيح العلاقة بين فكر الملك عبد الله الثاني والوسطية والإعتدال وهنا يبرز السؤال المحوري التالي:

ما دور رؤى الملك عبد الله الثاني في تعزيز قيم الوسطية والإعتدال؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

ما تأثير البعد الديني والتاريخي في فكر الملك عبد الله الثاني؟

كيف استطاع الملك عبد الله الثاني من خلال فكره تجنب الأردن من الوقوع في خضم صراعات المنطقة؟

ما هي العلاقة بين الوسطية والإعتدال وإحلال السلام ونبذ العنف في فكر الملك عبد الله الثاني؟.

## رابعاً : فروض الدراسة :

بناء على المشكلة الدراسية يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

هناك علاقة إرتباطية بين البعد الديني والتاريخي وبين تعزيز الفكر الوسطي لدى الملك عبد الله الثاني في خطابه السياسية بشكل عام ورسالة عمان والأوراق النقاشية كحالة دراسة بشكل خاص ويتفرع من هذه الفرضية الفروض التالية:

أسهم فكر الملك عبد الله الثاني في خلق حالة من التوازن مع الدول إقليمياً ودولياً.

أثر فكر الملك عبد الله الثاني في النهج الأردني والنأي به من الوقوع في الأحداث والصراعات الإقليمية.

هناك علاقة إرتباطية بين فكر الملك عبد الله الثاني ورؤيته وبين تعميق دور الأردن المحوري في نبذ التطرف والإرهاب.

## خامساً: المتغيرات ومفاهيم الدراسة :

المتغير المستقل: فكر الملك عبد الله الثاني.

المتغير التابع: الوسطية والإعتدال.

الفكر لغوياً:

الفكر: هو إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة المجهول. ( المعجم الوسيط )

وعرف ابن منظور في لسان العرب، الفكر: إعمال الخاطر في الشيء، والتفكر اسم التفكير ومنهم من قال فكري، ورجل فكير: كثير التفكير، وقال الجوهري: التفكر: التأمل. (ابن منظور، ٢٠١٠م)

وعرف الأصفهاني الفكر بقوله: "الفكرة قوّة مطرقة للعلم إلى المعلوم، والتفكر جولان تلك القوّة بحسب نظر العقل، وذلك للإنسان دون الحيوان، ولأيقال إلا فيما يُمكن أن يحصل له صورة في القلب".

والفكر هو: النتاج الأعلى للدماغ كمادة ذات تنظيم عضوي خاص، وهو العملية الإيجابية التي بواسطتها ينعكس العالم الموضوعي في مفاهيم وأحكام ونظريات، وهو الشرط الجوهري لأي نشاط آخر، طالما أن هذا النشاط هو نتيجته المجملّة والمتمثلة، والكلام هو صورة الفكر. (الموسوعة الفلسفية، ١٩٨٧م)

الفكر إصطلاحاً:

فيُعرف الفكر: بأنه إدراك الوعي، والإحساس، والخيال، والاستنتاج، والتعامل مع المعلومات للإسهام في حل المُشكلات التي قد تظهر بين الفينة والأخرى.

ويرى الباحث أن الفكر هو النشاط العقلي الذي يبينه الدماغ البشري إزاء الأحداث والمعاضل والمشاكل فيؤدي إلى توليد الافكار والمُفترحات من أجل إيجاد الحل والتحليل والاستنتاج وفهم الأشياء ليتم التعامل مع الموقف باتخاذ القرارات المناسبة والسليمة من أجل الوصول إلى نتائج بناءة وهادفة.

فكر الملك عبدالله الثاني بن الحسين:

(إصطلاحاً):

يعرف بأنه السعي لبناء الانسان الأردني الواعي المتعلم، المنطلق نحو بناء النهضة والتقدم والإنتفاخ على العالم، بوعي وفكر موضوعي، ومنهجية علمية، لخلق الإبداع والتحديث في كافة المجالات. (الموقع الرسمي للملك، ٢٠١٨م)

(إجرائياً):

يعرف على أنه السعي لإقامة مجتمع خالي من التطرف والعنف والإرهاب، تسوده المودة والسماحة والإيثار، لا يفرق بين أي فرد وآخر سواءا بالمعتقد أو العرق أو اللون، بحيث يتم بنائه على أسس راسخة تقوم على مبادئ الإعتدال والوسطية التي دعى إليها الإسلام الحنيف.

ويرى الباحث أنه رؤى وتوجيهات فكرية للملك عبدالله الثاني يؤمن بها ويأمل بتطبيقها على أرض الواقع، والتي عبر عنها من خلال مبادرات رسالة عمان وما انبثق عنها من مبادرات أخرى، كلمة سواء، ومبادرة الوثام العالمي بين الأديان، والأوراق النقاشية التي خاطب بها المجتمع الأردني على كافة أطرافه.

الوسطية (لغة):

قال الجوهري: "وَسَطْتُ القوم أَوْسَطَهُمْ وَسَطًا وَسِطَةً: تَوَسَّطْتُهُمْ، وَفُلَانٌ وَسِيطٌ فِي قَوْمِهِ، إِذَا كَانَ أَوْسَطَهُمْ نِسْبًا، وَأَرْفَعَهُمْ مَحَلًّا، وَالْوَسْطُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: أَعْدَلُهُ، وَيُقَالُ أَيْضًا: شَيْءٌ وَسَطٌ؛ أَيُّ بَيْنَ الْجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ، وَوَسِطَةٌ الْقِلَادَةُ الْجَوْهَرُ الَّذِي فِي وَسْطِهَا، وَهُوَ أَجْوَدُهَا. (ويلالي، ٢٠٠٨م)

والوسطية ترجع في أصل وضعها اللغوي إلى مادة وسط، وهي دالة على جُملة من المعاني تتقارب من حيث دلالتها، ومنها: العدل، والخيار، والتوسط بين الجيد والردي، وبين القادمة والآخرة والإصبع الوسطى، والصلاة الوسطى، والوساطة، والإكرام، وواسط وهو لفظ يطلق على مواضع متفرقة من البلاد الإسلامية أشهرها واسط، وهي مدينة بالعراق بين البصرة والكوفة. (الزبيدي، ١٩٨٧م)

الوسطية (اصطلاحاً):

والوسطية في المصطلح تعني حالة محمودة تعصم الفرد من الميل إلى جانبي الإفراط والتفريط، أو هي التوازن والتعادل بين الطرفين، بحيث لا يطغى طرف على آخر، فلا إفراط ولا تفريط، ولا غلو ولا تقصير، وإنما إتباع للأفضل والأعدل والأجود والأكمل. كما يُعبّر عنها أيضاً بالتوازن الذي يعطي كل ذي حق حقه دون طغيان أو إخسار أو وكس أو شطط كالأطراف المتقابلة مثلاً أو المتضادة: الروحية والمادية، والفردية والجماعية، والواقعية والمثالية، والثبات والتغير وما شابهها، ومعنى التوازن بينهما: أن يفسح لكل طرف منها مجاله، ويعطي حقه بالقسط أو بالقسطاس المستقيم. (البشير، ٢٠١٣م)

ويدور على الإعتدال، وتجنّب الغلو والتقصير؛ قال ابن القيم: "ما أمر الله -عزَّ وجل- بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان: إمَّا تقصير وتفريط، وإمَّا إفراط وغلو، فلا يبالي بما ظفر من العبد من الخطيئتين".

والوسطية تأتي بمعنى: التوسط بين شيئين ، ومعنى العدل، والخيار، والأجود، والأفضل، وما بين الجيد والرديء، والمعتمد، ومعنى الحسب والشرف. (العقل، ٢٠١٥م).



والوسطية في العرف الشائع في زمننا، تُعني الاعتدال في الاعتقاد والموقف والسلوك والنظام والمعاملة والأخلاق، وهذا يُعني أن الإسلام دين مُعتدل غير جانح ولا مُفرط في شيء من الحقائق فليس فيه مُغالاة في الدين، ولا تطرف ولا شذوذ في الاعتقاد، ولا استكبار ولا خنوع، ولا ذل ولا استسلام، ولا خضوع وعبودية لغير الله تعالى، ولا تشدد أو إحراج، ولا تهاون، ولا تقصير، ولا تساهل أو تفريط في حق من حقوق الله تعالى، ولا حقوق الناس، وهو معنى الصلاح. (عوجان، ٢٠١٥م)

التعريف الاجرائي للوسطية والاعتدال :

امكن صياغة المؤشرات التالية لمفهوم الوسطية والاعتدال

التوازن في اتخاذ القرارات (سياسيا واجتماعيا)

قبول الراي والراي الاخر (فكريا)

التوازن في الاعتقاد (سياسيا ودينيا)

مع أنه من الصعب في كثير من الاحيان الاشارة إلى مؤشرات واضحة ودقيقة متفق عليها لهذا المفهوم كونه يمثل قيمة.

الاعتدال ( اصطلاحاً ) :

يُعرف الاعتدال بانه التزام المنهج العدل والحق الذي هو وسط بين الغلو والتنطع وبين التفريط والتقصير، الغلو هو مجاوزة الحد، والإفراط هو تجاوز القدر في الأمور.

والاعتدال: هو بين الاتهام المُطلق وما بين التبرير المُطلق والعاقل المُدرك يكون صاحب الحق وسط بين الاتهام والتبرير يكون مُدرك مُتفهم يعرف الأمور ومأخذها. (عماري، ٢٠١٥م)

وهو التزام المنهج العدل الأقوم، والحق الذي هو وسط بين الغلو والتنطع وبين التفريط والتقصير، فالاعتدال والاستقامة وسط بين طرفين هما: الإفراط والتفريط. وهو الاستقامة والتزكية، والتوسط والخيرية. (العقل، ٢٠١٥م)

فالاعتدال يرادف الوسطية التي ميز الله بها هذه الأمة، قال تعالى "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا " (البقرة، ١٤٣)

التطرف:

التطرف: هو فعل من طرف يطرف طرفًا بالتحريك، وهو ألاخذ بأحد الطرفين والميل لهما، إما الطرف الادنى أو الأقصى. ( القاموس المحيط )

وجاء ايضاً انه حَدَّ الشَّيْءِ وَحَرَفِهِ، وعلى عدم الثبات في الأمر، والابتعاد عن الوسطية، والخروج عن المألوف ومجاوزة الحدِّ، والبُعد عما عليه الجماعة. ( الزبيدي، ١٩٨٧م)

والتطرف هو الغلو والزيادة في الشيء دون الحاجة، او ضرورة، وهو الابتعاد عن القصد والعدل وهو مصطلح يدل على كل ما يناقض الاعتدال. ( الجهني، ومصطفى، ٢٠٠٧م).

## الإرهاب:

يُعرف الإرهاب بأنه كل عمل أو امتناع عن عمل مقصود أو التهديد به أيا كانت بواعثه وأغراضه أو وسائله يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي من شأنه تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر أو إحداث فتنة إذا كان من شأن ذلك الإخلال بالنظام العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو المرافق والأماكن العامة أو الأماكن الخاصة أو المرافق الدولية أو البعثات الدبلوماسية أو احتلال أي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية، أو الإقتصادية للخطر أو إرغام سلطة شرعية أو منظمة دولية أو اقليمية على القيام بأي عمل، أو الامتناع عنه أو تعطيل تطبيق الدستور، أو القوانين أو الانظمة. (قانون منع الإرهاب الأردني، ٢٠١٤م)

## سادساً: منهجية الدراسة :

إن هذه الدراسة تتناول فكر الملك عبد الله الثاني في الوسطية والإعتدال من خلال تحليل مبادراته المتمثلة في رسالة عمان والأوراق النقاشية الملكية ومبادرات التعايش الإسلامي المسيحي ولقاءاته في المحافل الدولية سواء كانت عامة في أروقة الأمم المتحدة أو خاصة في الجامعات والمعاهد العلمية ومنابر الفكر وهذا يتطلب استخدام منهج تحليل النظم وأداة تحليل المضمون مع التطرق إلى منهج تحليل الخطاب نظراً لإستخدامه في اجزاء من الرسالة.

## منهج تحليل النظم:

يعتمد نموذج تحليل النظم على اعتبار أن النظام هو وحدة التحليل، فالنظام هنا هو مجموعة من العناصر أو الاجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل مُنظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد مُتبادل (التغيير في عنصر أو جزء ما يؤثر على بقية العناصر أو الاجزاء الأخرى)، وبهذا المعنى يُمكن دراسة الحياة السياسية كنظام، على اعتبار ان التفاعلات السياسية في مُجتمعٍ ما، تشكل نظام للسلوك. (المنوفي، ١٩٨٥م)

وعليه فان هذه النظرة لمفهوم النظام السياسي تستتبع اثاراً ومعرفة النقاط الآتية: (Welsh, 1973)

- ١- حدود النظام السياسي: أي انه يبدأ من نقطة وينتهي عند نقطة أخرى فهو يوجد في بيئة، وهناك حدود مع هذه البيئة.
- ٢- بقاء النظام: أي كيف يحافظ النظام على وجوده عبر الزمن، بالتالي يكون التركيز على الاستقرار من عدمه وعلى الاستمرار.
- ٣- النظام مرهون بقدرته على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضى المحكومين دون حدوث فوضى.
- ٤- التكيف: أي اعادة قدرة النظام على الأقامة والإستجابة للتغيرات الفعلية والمتوقعة في البيئة.

رواده:

ديفيد ايستون. (Easton, 1965)

قدم إطاراً لتحليل النظم السياسية يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي يبدأ بالمدخلات وينتهي بالمخرجات، مع قيام عمليات التغذية الإستراتيجية بالربط بين المدخلات والمخرجات. (المنوفي، ١٩٨٥م) وهو الذي أعطى ملامح نظرية النظم ومحدداتها الأساسية، حيث رأى أن التفاعلات السياسية في المجتمع تشكل نظام سلوك، يمكن فصله عن بقية الأنظمة. (عارف، ١٩٩٥م)

مزايا تحليل النظم: (Yung, 1968) :

مساعدة الباحث في جمع وتصنيف المعلومات وعرض نتائج البحث.

يلفت الإنتباه إلى مشكلات هامة للبحث مثل الوحدات المكونة للنظام وأغراض النظام السياسي وكيفية تفاعل النظام مع بيئة النظام وتعامل وحدات النظام مع بعضها.

أداة تحليل المضمون:

هو أسلوب للدراسة يستهدف الكمي الموضوعي الذي يقوم على الوصف الدقيق لمحتوى النصوص المكتوبة أو المسموعة ويعتمد تحليل المضمون على طريق تصنيف المعلومات والبيانات وتبويبها لوصف المحتوى الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل وبيان التكرارات لجمل ولكلمات أو مصطلحات ومعاني منظمة في مادة التحليل خاضعة للموضوعية أي الصدق والثبات.

تحليل المضمون:

هو التحليل الكمي : وما فيه من صراحة أو ما بين السطور وما تم التعبير عنه بدلالات غير مباشرة أو ما عبر عنه ضمناً ولم يذكر في الخطاب.

التحليل الكمي:

هو إحصاء تكرار المفردات والعبارات والمعاني التي تعبر عن فكر المملك في الوسطية والإعتدال.

رواده:

بيرلسون، كابلان، لازويل.

تعريفات:

بيرلسون: تحليل المضمون هو أسلوب البحث الذي يهدف إلى تحليل المحتوى

الظاهري والصريح ووصفها وصفا منهجياً وموضوعياً.

لازويل: تحليل المضمون يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي في موضوع معين وفي وقت معين.

محمد عبد الحميد: تحليل المضمون هو الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات الإرتباطية لهذه المعاني من خلال البحث الكمي الموضوعي والمنظم للسّمات الظاهرة في المحتوى.

منهج تحليل الخطاب:

التحليل: يعني تفكيك الشيء إلى مكونات جزئية.

تحليل الخطاب: هو محاولة للتعرف على الرسائل التي يود النص إن يرسلها ويضعها في سياقها التاريخي والإجتماعي ويضمّر في داخله هدف أو أكثر وله مرجعيات ومصادر يشتق منها موافقته وتوجيهاته.

مفهومه:

فهم وتحليل ومناقشة النصوص والقضايا والأفكار المطروحة وفق ما يمليه حدود التلقي والتأويل والتفكيك والتركيب. (الخلادي، ٢٠١٠م)

رواده:

فاندك ، نورمان فيركلاو ، ميشيل فوكو ، رولاند بارت، تودورف.

تعريفات:

نورمان فيركلاو: الخطاب ينتمي إلى معرفة وبناء المعرفة وهو واقعنا الإجتماعي وبدون فهمه لا يمكن إن نفهم واقعنا وتجاربنا وأنفسنا. (Fairclough, 1992)

ستوبز: هو التحليل اللغوي للخطاب سواء كان محكيا أو مكتوبا ويهدف إلى دراسة البيئة اللغوية على مستوى يتعدى الجملة إلى مستويات أكثر. (Stubbs, 1983)

فان ديك: يبحث في بناء ووظيفة وحدات اللغة لتحليل الخطاب الذي يشكل مجموعة من النصوص والممارسات الإجتماعية. (Van Dijk, 1995)

فوكو: الخطاب هو النصوص والأقوال كما تعطي مجموع كلماتها ونظام بنائها، وبنيتها المنطقية، أو تنظيمها البنائي. (Foucault, 1971)

تودورف: أي منطوق أو فعل كلامي يفترض وجود راوٍ ومستمع وفي نية الراوي التأثير على المستمع بطريقة ما. (Todorv, 1966)

سابعاً: الدراسات السابقة :

اجرى الزبون، (٢٠١٤م)، دراسة بعنوان: السياسة في الإسلام بين حوار الحضارات وصدامها للفترة بين ١٩٩١م \_ ٢٠١٤م.

تهدف هذه الدراسة إلى فهم التحديات التي تواجه الإسلام، والأمة الإسلامية، وما تعرض له الإسلام من هجمة شرسة من قبل أعداء الإسلام في العالم العربي وإبراز التحديات التي يواجهها أيضا من الداخل، وبين الباحث حقيقة الإسلام ومبادئه السمحة في التعامل مع الآخر، حيث اعتمد الباحث المنهج الوصفي المتمثل بوصف حالة الصراع والتصادم الحضاري ووضع الأسباب والأسس التي يقوم عليها، واستخدم الباحث المنهج التحليلي الذي يركز على قراءة ودراسة الكتب والنظريات، والسجلات، المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تناول الباحث في الدراسة الحديث عن الصراع الحضاري خاصة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، وبيان التفاهم والحوار بين الحضارات وبيان الرؤية والموقف الإسلامي من صراع الحضارات.

وقام البطوش (٢٠١١م)، بدراسة بعنوان: العيش الإسلامي المسيحي، الكرك نموذجاً.

تناول الباحث في دراسته وصفا للحالة الأردنية في العيش المشترك الإسلامي المسيحي، فهو يشير إلى أن الأردن لم يعرب عبر تاريخه نزوعاً فكرياً أو سياسياً نحو التشدد أو التطرف من أي نوع كان، إذ ساد فكر الاعتدال والوسطية المشهد العام دينياً وسياسياً في الأردن، لذلك لم يعرف الأردن إساءة لنموذجية العيش الإسلامي المسيحي المشترك، ولم يواجه الأردن محطات توتر أو تجاذب على أسس دينية، إذ ساهمت السياسات الرسمية للدولة الأردنية في تثبيت هذه الحالة الدينية وحماتها. وحذر من موجات التطرف التي تجتاح المنطقة، مطالباً الجميع لبذل جهد منهجي لمواجهة تيارات التطرف وتنظيمات الإرهاب.

وقام الراجحي، (٢٠١٠م)، بدراسة عنوانها: رسالة عمان.

وقد بين الباحث أن العالم منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، يشهد تحولات عده وظهرت مفاهيم جديدة مثل (الحرب على الإرهاب) و (محور الشر)، وفي ضوء ذلك ظهرت مبادرة رسالة عمان التي تعد أهم مبادرة عربية تجاه الآخر، ويشير الكاتب أن المبادرة أطلقت من أحد مساجد عمان بمبادرة ملكية من الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، هدفت إلى توضيح الأعمال التي تعبر عن روح الإسلام، وتحسين صورة الإسلام السمحة من بعض الشوائب التي علقت بها.

ويشير الباحث إلى أن الرسالة شكلت علامة فارقة جاءت ضمن سياق دولي عام يكتنفه التردد والخوف، الأمر الذي أعطى الرسالة قوه في رصد تهمة الإرهاب أو تشجيعه من قبل المسلمين والإسلام.

واجري سوادح، (٢٠١٠م)، دراسة بعنوان: المسيحية في الأردن نظرة شاملة.

حيث بين الباحث في دراسته الشاملة حول المسيحية في الأردن التي تتناول فيها تاريخ المسيحيين والكنائس والطوائف المسيحية في الأردن، مؤكداً أصالة الديانة المسيحية، وأكد الباحث أن المصادر الكنيسية تؤكد بوجود المسيحيين العرب في الأردن قبل مجيء الإسلام، ويشير الباحث أن بعض المسيحيين هاجروا من الأردن قبل قيام المملكة الأردنية الهاشمية، ويضيف الباحث بأن شرق الأردن يدخل في تاريخ المسيحية، فهو يعتبر أرض الوحي، وأرض مر فيها الأنبياء.

واجري السردى، (٢٠٠٩م)، دراسة بعنوان "رؤى الملك عبد الله حول الإرهاب في تعزيز الأمن الفكري حول الشباب".

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على رؤى الملك عبد الله الثاني حول ظاهرة الإرهاب في ظل تعزيز الأمن الفكري عند الشباب من خلال مبادرات الملك وخطبه حيث تناولت الدراسة نشأة الملك والحديث عن مفهوم كل من الإرهاب والأمن الفكري اللذان يشكلان الحدث الأكبر في الوقت الراهن ثم جاء الحديث عن عنصر الشباب الذي يعتبر عماد نهضة الأمة فقد أولى الملك الشباب جل اهتمامه لما له من أهمية بالمجتمع واعتمدت الدراسة في بيان رؤى الملك عبد الله للإرهاب في ظل تعزيز الأمن الفكري عند الشباب.

واجري بصبوص، (٢٠٠٩م) "دراسة بعنوان: السلام والتنمية في فكر الملك عبد الله الثاني"

وتناقش هذه الدراسة مفهومي السلام والتنمية في فكر الملك عبد الله الثاني بن الحسين وتبحث في كيفية تحقيقهما بحسب رؤية الملك الذي ينشط سعياً وراء إحلال السلام في الشرق الأوسط وحل الصراعات والحروب العالقة فيها وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي يعدها الملك القضية الجوهرية التي لا يمكن للمنطقة إن تنعم بالسلام إلا إذا وجد الحل الجذري لها.

وأجرت الحراسيس،(٢٠٠٧م) دراسة بعنوان "تأثير الإرهاب على اتجاهات الشباب في الأردن".

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإرهاب في الأردن لا سيما اتجاهات الطلبة نحو الإرهاب وبيان أثر بعض المتغيرات مثل الجنس ومحل الإقامة والمستوى الدراسي والدخل الشهري للأسرة والانتساب الأيدولوجي كما هدفت إلى الكشف عن مدى معرفة الطلبة لمفهومه ودوافعه وأسبابه.

وأجرى السعيدين، (٢٠٠٦م)، دراسة بعنوان "الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني بن الحسين وأثره على الإصلاح والتحديث في الأردن".

حيث عرضت الدراسة ملامح الفترة التي تسلم فيها الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية والجهود التي بذلت في سبيل الإصلاح والتحديث والتنمية وقد استخدم الباحث منهج النظم في دراسته وذلك من خلال تحليل خطابات وتصريحات الملك عبد الله الثاني وكتب التكليف السامي وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية بين الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني وزيادة الإصلاح والتحديث في الأردن إضافة إلى أن ما يميز الخطاب السياسي للملك عبد الله هو الواقعية مما يجعله سهل التنفيذ.

وقام الخوالده،(٢٠٠٤م)، بدراسة عنوانها: الملك عبد الله الثاني والسلطة التنفيذية.

حيث ناقشت الدراسة إنجازات الحكومات الأولى من خلال تحليل كتب التكليف السامي والمراحل الحساسة التي جاءت خلالها الحكومات للقيام بتنفيذ توجهات الملك للإصلاح، وحكومة فيصل الفايز التي جاءت لتحقيق التنمية السياسية.

وقام المناصير، وإبراهيم (٢٠٠٣م)، بدراسة بعنوان "فكر الملك عبد الله الثاني بن الحسين".

وتناولت الدراسة الحديث عن الرؤى والمبادئ والأفكار التي يتسم بها الملك عبد الله الثاني مركزين على أهم الانجازات التي تحققت في عهده من خلال ما يحمله من فكر كما إن الدراسة بينت مواقف الملك تجاه العديد من قضايا السلام في المنطقة مع التركيز على القضية الفلسطينية.

ما تختلف به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

قدم الباحث مجموعة من الدراسات السابقة التي استفاد منها في دراسته الحالية وقد عرضت الدراسات السابقة بناء على ترتيبها الزمني من الاحدث إلى الاقدم وعرضت كل دراسة موضوعها وأهدافها.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في إثراء الأدب النظري، ومقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تحليل رسالة عمان وإبرازها لصورة الإسلام السمحة، ومكافحة الإرهاب ونبذته وبيان حاله التعايش المسيحي.

لكن تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها الدراسة الأولى حسب علم الباحث، حيث خصصت فصلا كاملا للوسطية والإعتدال شاملة التعاريف والمفاهيم والأهداف، وبينت كيف وظف الدين مبدأ الوسطية والإعتدال في التشريعات الإسلامية والفكر الإسلامي، ووضحت تأثيرها في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتناولت الدراسة تحليلاً دقيقاً للأوراق النقاشية الملكية التي كانت عبارة عن خارطة طريق للأردنيين في جميع شؤون حياتهم.



## الفصل الأول : الوسطية والإعتدال

شهد العالم في نهاية القرن العشرين وفي مطلع القرن الحادي والعشرين عدة ظواهر منها ظاهري الإرهاب والغلو والتطرف والتي كان لها الدور البارز في بعض الأحداث والثورات التي أثرت على العالم برمته سواء العالم العربي أم الغربي مسيحيا كان أم مسلما، وقد كانت تلك الظواهر ناتجة عن تنامي وازدياد مشاعر التدين في جميع المجتمعات وفي كل الثقافات، كرد فعل على ما تشهده الهوية الثقافية والحضارية من تحديات أفرزتها العولمة بمختلف مظاهرها لا سيما الثقافية منها، فأصبح التدين يمثل مظهرا من مظاهر الاحتفاء الذاتي للمجتمعات تحافظ من خلاله على هويتها المستقلة باكتسابها الشعور الجماعي الرابط بين أبناء الديانة الواحدة.

إن الإسلام وثقافته الربانية توصف بأنها معتدلة ووسطية لأنها موحى بها من الله تعالى ومصدرها القرآن الكريم الذي يهدي لأقوم الطرق وأوضح السبل قال تعالى: "إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا". (الإسراء: ٩)

وقد بدأنا نلمس في عالمنا العربي في مطلع السبعينيات من القرن الماضي ظاهرة التدين في أوساطنا الإجتماعية، لكن وتيرة هذه الظاهرة تسارعت في السنوات الاخيرة لا سيما بعد إفلاس المشروع القومي العربي، وتحولت أنظمة الاستقلال وما بعد الاستقلال إلى أشكال مفزعة من الدكتاتورية الصارمة والدولة البوليسية لتكون النتيجة ثورات الربيع العربي التي ركب الموجه فيها التيارات الإسلامية على إختلاف رؤاها الفكرية ومنطلقاتها الثقافية فمنها المعتدل والوسطي والإرهابي والمتطرف. (الخضري ، ٢٠٠٨م)

وستقوم دراسته ببحث هذا الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الاول : ما هيه الوسطية والإعتدال.

المبحث الثاني : الوسطية والإعتدال في الفكر الإسلامي.

### المبحث الأول : ماهية الوسطية والإعتدال

حقيقة أن الوسطية والإعتدال سمة وميزة من مميزات الأمة الإسلامية وبها تعرف بين الأمم ،وهي حالة محمودة تدفع أهلها إلى الالتزام بهدي الإسلام فيقيمون العدل بين الناس وينشرون الخير ويحققون عمارة الأرض وعبودية الله وحقوق الناس بين البشر ويعطي في ظل الإسلام كل ذي حق حقه، قال تعالى "وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا"(البقرة: ١٤٣).

وقال تعالى "قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ" (القلم: ٢٨) فأوسطهم: أعدلهم وأرجحهم عقلا، فالوسطية والإعتدال وصف لحقيقة الإسلام كما أمر به الله، دون إفراط أو تفريط. الإفراط هو المبالغة بقصد التزام الدين وأحكامه والتفريط هي التهاون بأحكامه. (الغامدي ، ٢٠١٢: ١)

وللوسطية تفرعات؛ فلها نفوذ داخل النفس البشرية في شخصية الإنسان وسلوكه وتصرفاته ومزاجه النفسي، وهي التي توازن شخصية المسلم بين الخوف من الله والفرع من عذابه وبين الطمع لمرضيته، وتتميز برؤيتها الشاملة للحياة فهي ترفض تجزئة الإسلام وترفض كل اتجاه يبتعد عن خط الإعتدال والتوازن. وتهدف إلى حماية العقيدة الإسلامية والحفاظ على قدسيتها وهيبتها وتحقق العدالة وتنشرها بين الناس حفاظا على مصالح المجتمع.

ستقوم الدراسة ببحث هذا المحور من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الاول: مفهوم الوسطية والإعتدال.

المطلب الثاني: الوسطية والإعتدال مقابل التطرف والغلو.

المطلب الأول : مفهوم الوسطية والإعتدال

في الوقت الذي كان فيه العالم العربي والإسلامي يعاني من حالة الجمود والتقييد وإقفال باب الاجتهاد وتعطيل دور العلماء وإهمال المدارس والجامعات، كان الغرب بحركات التحرر والإصلاح وصياغة المناهج والفلسفات التي تدعو إلى العدل والعلم والحرية والمساواة ويتأهب للثورة الصناعية والتطور المعرفي الهائل. (الكيلاي، ١٩٩٠م: ٣٨٢)

وقرر الإسلام أن يكون لقاءه مع الحضارة الغربية في هذا الوقت، فكان لقاء غير متكافئ، ومواجهة غير كاملة، من جهة أن العالم الإسلامي انطلق من واقع الضعف الشامل، والشعور بالهزيمة الداخلية التي أصابته. (عبد الحميد، ١٩٩٨ م : ٣)

ونظراً لبريق الحضارة الذي يجلب الأبصار والأفئدة، وقف البعض منبهراً مشدوهاً أمام هذا الحضارة التي استطاعت أن تبسط ظلها على مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية والعسكرية، ورأى الفرد العربي والمسلم أن تلك الحضارة حاصرته من كل مكان. (مسفر، ٢٠٠٠ م : ٢٦)

أولاً: مفهوم الوسطية

تعني العدل والخيار، وسائر أنواع الفضل، فالأمة الإسلامية أفضل الأمم في الوسطية، وقد وردت الوسطية في القرآن الكريم في أكثر من معنى وذلك على النحو الآتي: (إبراهيم، ٢٠٠٣ م : ٣-١)

العدل والخيرة والتوسط بين الإفراط والتفريط.

اعتبار الشيء بين الجيد والرديء.

العدالة والخيار والأجود.

تأتي الوسطية بمعنى: ما بين الشيء وحافته.

فقد ورد للأمة الوسط معاني كثيرة منها ما رواه البخاري أنها أمة العدل، والطبراني نقلا عن مجموعة من الصحابة : عدولا، قال تعالى " قال أوسطهم ألم أقل لكم لولا تسبحون". ( القلم: ٢٨) فقد فسّر قتادة رضي الله عنه أوسطهم بأنه: أعدلهم وأخيرهم. (الطبري، ٢٠٠٣ م : ٥٥١)

وقيل في صفة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان في أوسط قومه أي خيارهم، فالعرب تصف الفاضل النسب بأنه في أوسط قومه فكان النبي خير مكان في نسب العرب. (ابن منظور، ٤٢٨/٧)

يقول سيد قطب أنه الأمة الوسط التي تشهد على الناس جميعاً، فتقيم فيهم العدل والقسط، إن الأمة الإسلامية هي الأمة التي لا تغلو في التجريد الروحي والإنسانية ولا ترتكز في الجوانب المادية وإنما تجمع بين صفاء الروح وأشواق المادة. (السعود، ٢٠١٢ م : ٣-٤).



## المفهوم اللغوي للوسطية:

والوسطية: جذورها اللغوية إلى مادة الوسط، وهي تدل على جملة من المعاني تتقارب من دلالتها ومنها العدل والخيار والتوسط بين الجيد والرديء، وبين القادمة والأخيرة، والإصبع الوسطى والصلاة الوسطى. (الزبيدي، ١٩٨٧م)

تدل على معانٍ كثيرة ومتعددة ومتقاربة العدل، النصف، الوسط في كل شيء أعدله وأعدل الشيء أوسطه ووسطه. (ابن فارس، ١٩٧٩م: ١٠٦/٦)

وتضبط في معنى آخر وهي وسط الشيء أي أعدله والوسط يطلق ويستعمل القسط المضمون عن الإفراط والتفريط والعدل والنصفة. (الأصفهاني، ٢٠٠٠م: ٨٦٩)

بناء على ما تقدم يتضح أن الوسطية في مفهومها اللغوي لا تخرج عن معنى العدل، الفضل، الاعتدال، وقال بعضهم وسطا عدلا وقول آخر خياران واللفظان مختلفان والمعنى واحد لأنه العدل خير والخير عدل وهي راجعة بالمفهوم الإسلامي إلى طرق الحق وهو الملة الحنيفة السمحة المتوسطة وهو الصراط المستقيم قال تعالى "وإن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه". (الأنعام: ١٥٣)

## المفهوم الاصطلاحي للوسطية:

تدور معاني الوسطية حول المعاني اللغوية فوسط الشيء ما بين طرفيه والتوسط في مختلف الأمور حالة محمودة غالبا تقوم في العقل الإنساني السليم بالفطرة وتعصمه من الميل إلى جانب الإفراط أو التفريط قال تعالى "وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا" (الفرقان: ٦٧).

وتعريفها في الخصال المحمودة بأن لها طرفان مذمومان؛ ففي الشجاعة وسط بين الجبن والتهور، وفي الجود بين الإسراف والبخل، والسخاء بين البخل والتبذير، والإنسان مأمور أن يتجنب كل وصف مذموم وذلك بالتحري منه والبعد عنه. (ابن الأثير، ١٩٦٣م: ٥٨٤/٥).

وتعرف أيضا بأنها الحقيقة في البعد عن طرفين ولا شك أن طرفي الإفراط والتفريط رديتان فالتوسط في الأخلاق يكون بعيدا عن طرفين فكان معتدلا فاضلا. (الرازي، ٢٠٠٤م: ٨٩/٣)

وهي التوازن أي التوسط بين طرفين متقابلين أو متضادين بحيث لا ينفرد احدهما بالتأثير أي لا يأخذ أحد الطرفين من حقه بحيث لا يطغى على مقابله ويحيف عليه. (القرضاوي، ١٩٩٩م)

وهي ترفض التحيز إلى أحد الطرفين لأنها تعتمد على الاعتدال والتوازن قاعدة لها في الحكم على سائر الأطراف على حد سواء من غير جنوح إلى الغلو وميل إلى التقصير، من هنا كانت الوسطية علامة الأمة الإسلامية وصفة الأمة المهديّة وسط الأمم الزائفة والأقوام الضالة والأفكار الجائرة والسبل المنحرفة، وبعد كل هذا عن التصور الدقيق عن مفهوم الوسطية في اللغة والاصطلاح، فلفظ الوسطية يعني العدل، التوازن، التسوية، الإنصاف، الاستقامة، الخير في جميع المعاني تنطبق على معاني الوسطية. (الجمال، ١٩٧٣م: ١٣٠/١)

ومن خلال التعريفات نلاحظ أنها تقصد إلى نفس المعنى المتمثل في الخيرية والاعتدال وطرح طرفي الإفراط والتفريط وهي بهذا المعنى ضرورةً حياتية لا تجنح إلى الغلو ولا تميل إلى التقصير وهي أمان من الانحراف عن الكمال والعدل والفضيلة.

وقد تطلق الوسطية على شيء محاط بطرفين مذمومين كالجود مثلا وسط بين البخل والسرف فلا البخل مقبول في أخلاق الإسلام ولا السرف مقبول أيضا. وتارة تطلق الوسطية على شيء له طرفان أحدهما محمود والثاني مذموم مثل الاقتصاد والشح، والخير والشر.

### معاني الوسطية

#### العدل

هو من معاني الوسطية التي وصفت بها الأمة.

وربت عليها شهادتها على البشرية كلها والعدل هو ضرورة لقبول الشهادة والشاهد العدل هو الحكم العدل المرضي بين الناس كافة فقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم "فسر الوسط بالعدل". ( البخاري ٣٣٣٩). والعدل والتوسط والتوازن معاني متقاربة، والعدل هو التوسط بين الطرفين المتنازعين بدون ميل أو تحيز إلى أحدهما قال تعالى "قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ" ( القلم:٢٨ ) أي أعدلهم.

#### الاستقامة:

وهي استقامة المنهج والبعد عن الميل والانحراف وبذلك تكون الامه المهديه وسطاً بين الامم السالكة والجائره، والإسلام وحده هو الذي ينفرد في هذه الميزة (الوسطية) دون غيره من الملل التي حرفت وبدلت، وجعل الله أمة محمد خير أمة أخرجت للناس هداهم الله بكتابه ورسوله لما اختلفوا فيه من الحق قبلهم كاليهود الذين اقترفوا الموبقات واعتلوا على الرسل فكذبوا منهم وقتلوا منهم قتلا، والنصارى الذين تاهوا عن الحق، والإسلام وسط في توحيد الله وأسمائه وصفاته وفي الإيمان في الرسل وكتبه والشرائع الدينية وأحل الله لهم الطيبات وحرم عليهم الخبائث، أي لم يحرم عليهم شيئا من الطيبات كما حرم على اليهود ولم يحل لهم شيئا من الخبائث كما استحلتها النصارى. (القرضاوي، ٢٠١٠م : ٤٣).

وكذلك المسلمون وسط في الشريعة فلم يغيروا شيئا من شرع الله ولا ابتدعوا شرعا لم يأذن به الله كما فعلت النصارى ولا أشركوا بعبادته ولا غلوا في الأنبياء والصالحين كغلو النصارى، ولم يبخسوهم حقوقهم ولم يستكبروا عن عبادته كما فعل اليهود.

#### الخيرية :

الوسطية معنى ودليل الخيرية ومظهر الفضل والتميز في الماديات والمعنويات ففي الأمور المادية نرى رئيس القوم في الوسط والأتباع حوله وفي الأمور المعنوية نجد التوسط خيرا من التطرف ولهذا قال العرب (خير الأمور الوسط ) وقريش أوسط العرب نسبا وداراً أي اخيرهم "كنتم خير أمة أخرجت للناس"

فوصفها الله تعالى بالخيرية أخرجت لكل الناس لا للغرب ولا للشرق بل لهداية الناس ونفع الناس وإصلاحهم.

#### الأمانة :

الوسطية تمثل الأمانة وتمثل منطقة الأمان والبعد عن الخطر؛ فالأطراف تتعرض للخطر والفساد أكثر من غيرها بخلاف الوسط المحمي، ولذلك نجد أن الحكم والأمثال تحذر من التطرف لأنه سبب الضياع وتوصي بالتوسط لأنه سبب الحفظ والبقاء.

الوسطية دليل القوة :

فالوسط هو مركز القوة فالشباب يمثل مرحلة القوة وسطا بين ضعفين ضعف الطفولة وضعف الشيخوخة قال تعالى "اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۗ" (الروم: ٥٤) .

الوسطية مركز الوحدة :

أي تمثل مركز الوحدة ونقطة التلاقي حين تتعدد الأطراف لكن يبقى الوسط واحدا بحيث يمكن لكل الأطراف أن تلتقي عنده فهو المنتصف والمركز والفكر الوسط يمكن أن تلتقي بها الأفكار المتطرفة في نقطة ما هي نقطة التوازن والإعتدال. كما أن التعدد والإختلاف الفكري يكون حتما كلما وجد التطرف، أما التوسط والإعتدال فهو طريق الوحدة الفكرية ومركزها ومنبعها ولهذا تثير المذاهب والأفكار المتطرفة من الفرقة والخلاف بين أبناء الأمة الواحدة ما لا تثيره المذاهب المعتدلة.

ويرى الباحث أن الوسطية في مفهومها اللغوي لا تخرج عن معنى العدل، والفضل والإعتدال وقال بعضهم وسطا عدلا وقول آخر خياران واللفظان مختلفان والمعنى واحد لأنه العدل خير والخير عدل وهي راجعة بالمفهوم الإسلامي إلى طرق الحق وهو الملة الحنيفة السمحة المتوسطة وهو الصراط المستقيم، وقد دعا رب العزة إلى اتباع الصراط المستقيم والمنهج الرباني القويم وقد قال الله تعالى "وإن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه" (الأنعام: ١٥٣)

ثانيا: مفهوم الإعتدال :

الإعتدال من العدل وهو التوسط بين حالتين في كم أو كيف وكل ما تناسب فقد اعتدل، وكل ما أنظمته فقد عدلته وعدلته، والعدول هم الخيار، والإعتدال أيضا هو التزام المنهج العدل الأقوم والحق الذي هو وسط بين الغلو والتنتعح وبين التفريط والتقصير، فالإعتدال والاستقامة وسط بين طرفين: الإفراط والتفريط، وهو الاستقامة والتزكية، وبهذا فإن الإعتدال يرادف الوسطية التي ميز الله بها هذه الأمة.

وفي العرف الشائع يكون الإعتدال في المواقف والسلوك والمعاملة والأخلاق، وهذه من سمات دين الإعتدال من غير جنح ولا مفرط في شيء من الحقائق فليس فيه مغالاة في الدين ولا تطرف ولا شذوذ في الاعتقاد ولا ذل ولا استسلام ولا خنوع وعبودية لغير الله، ولا تهاون وتقصير في حق من حقوق الله ولا حقوق الناس وهو الصلاح والاستقامة. (الزحيلي، ٢٠١٠م)

### المطلب الثاني : الوسطية والإعتدال مقابل الغلو والتطرف

أصبحت ظاهرة الغلو والتطرف من القضايا التي باتت تشغل بال الكثيرين من أبناء الأمة بل والعالم بأسره، وقد بذلت جهودا كبيرة ومميزة في سبيل التخلص من هذه الظاهرة، ولا بد أن الصورة الحقيقية للإسلام ووقف التجني على الإسلام الذي اتهم على أنه يتبع المغالين والمتطرفين من خلال تفسير بعض نصوص القرآن والسنة النبوية. وقد تمثل هذا الغلو والتطرف بألوانه في جماعات مختلفة، إسلامية وغير إسلامية فجماعة المتطرفين من المسلمين اشتقت لنفسها إسما، واتخذت منهجا تخالف ما عليه جماعة المسلمين من حيث الغلو والتطرف في ما تعتقده وتتصوره، وتقوم به من العبادات مدعيه أنها على حق وأن غيرها على باطل.

ستقوم الدراسة بدراسة هذا المحور من خلال:

أولاً: تعريف الغلو والتطرف.

ثانياً: الغلو والتطرف في القرآن الكريم والسنة النبوية.

ثالثاً: نشأة الفكر التكفيري في الفكر الإسلامي.

رابعاً: مظاهر الغلو والتطرف.

خامساً: أسباب الغلو والتطرف وأنواعه .

أولاً: الغلو والتطرف :

الغلو: يقال غلا في الأمر غلوا أي جاوز حده، هذا هو المعنى اللغوي العام للكلمة، أما المعنى المصطلح عليه في الشريعة الإسلامية ، فهو تجاوز الحد المشروع في المعتقد أو السلوك ومن ذلك قوله تعالى " يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ " (النساء : ١٧١)

التطرف: فمن الطرف وهو الناحية من الشد أي ابتعد عن لبه ووسطه، أما المعنى المصطلح عليه لهذه الكلمة، فهو الابتعاد عن الوسط الذي في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والانحياز إلى أحد طرفيه المتجه إلى تكلفة الشد أو المتجه إلى قصد التساهل والتملص من المسؤولية. (البوطي ، ٢٠٠٦م: ١٧)

ويتضمن ذلك بأن الغلو في ميزان الشرع هو مجاوزة الحد في الأمر المشروع وذلك بالزيادة فيه أو المبالغة الذي يخرج من الوصف الذي أراده الشارع الحكيم العليم الخبير. (إبراهيم، ٢٠٠٤م: ٩)

ثانياً: الغلو والتطرف في القرآن والسنة النبوية الشريفة :

القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة هما المصدران المعصومان بالأحكام الشرعية في الإسلام، والمرجعان الفصلان في قضايا الأمة الإسلامية. فإذا عدنا لموضوع الغلو والتطرف فإننا نجد النهي الصريح والواضح عن الغلو في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. (إبراهيم، ٢٠٠٤م: ١٢)

أكد النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك في الحديث الشريف إذ يقول: (إياكم والغلو في الدين فإنما هلك من كان قبلكم في الغلو في الدين). (النسائي، ١٩٩٧م: ٢٦٨)

والواقع فإن من ينظر في هذه النصوص يتبين في وضوح أن الإسلام قد دعا إلى الوسطية والإعتدال ونهى عن الغلو والتطرف بغض النظر عن أية إشكاليات قد تقع، وإن اللجوء إلى الغلو والتطرف ليس سوى نوعاً من العجز الانساني من مجابهة الآخر بالحجة والمعرفة.

ثالثاً: نشأة الفكر التكفيري في الفكر الإسلامي :

إن التكفير مسألة في غاية الخطورة والحساسية لما يترتب عليها من آثار مدمرة للأمة والمجتمع، ولذا فإنه من الواجب على علماء الأمة وعقلائها الوقوف بحزم في وجه هذه الظاهرة والتي كانت منتشرة بكثرة في التاريخ الإسلامي وإن كانت تزدهر أحياناً وتخبو أحياناً أخرى بحسب الظروف والمشاحنات الحزبية، سواء كانت تلك الأحزاب إجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أم ثقافية والصراعات المذهبية.

وقد وجد الباحث أن أكثر أهل العلم يرون أن أول ظهور لها كان للخوارج الذين رفضوا قضية التحكيم بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، كرمز للتكفير الذي نشأ عنه استباحة دم علي ومعاوية مما يعني اللجوء إلى العنف والإرهاب والتطرف، بدلا من اللجوء إلى الوسطية والإعتدال لمواجهة الأمور السياسية، وأن الظهور الثاني لقضية التكفير اقترن بظهور علم الكلام في مسائل الاعتقاد وقد تبناه الحنابلة ومن شايعهم، واستمرت هذه المدرسة حتى عاد لها زخمها تقي الدين احمد ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

رابعا: من مظاهر الغلو والتطرف ما يلي:

يمتاز الغلو والتطرف بمميزات عدة تجعله شاذ وغير مقبول من الطرف الاخر، وهذه المميزات تجعل الذين يتصفون بهذه الصفات يختلفون مع المجتمع في مجالات عدة تتضمن ما يلي: (القرضاوي، ٢٠٠٦م: ١٠٠-١٢) عدم الاعتراف بالرأي الآخر .

إلزام جمهور الناس بالعزائم والتشديد .

التشديد في غير محله وزمانه ومكانه.

الغلظة والخشونة في التعامل والأسلوب والدعوة .

حينما يفتقد أفراد المجتمع الوعي السليم والقدوة الرشيدة فإنهم يقعون ضحايا الصراعات النفسية بين الحلال والحرام، وأنهم يبحثون عن سبل وأساليب يحددون فيها تعبيرا للصور الغير مقبولة في المجتمع ويتمردون على الواقع الذي هم فيه الذي لا يلبي حاجاتهم ومتطلباتهم كاللجوء إلى التطرف وأشكاله كالتكفير وهجر المجتمع والغلو في الدين والتعصب في الأفكار والممارسات حتى التفريط والتهاون في الأصول.

فالوسطية والإعتدال في كل الأمور من أهم السمات للمنهج الإسلامي وإن الأمة الإسلامية من سماتها تحقيق التوازن بين الفرد والجماعة، وبين الدين والدنيا، وبين العقل والقوة، وبين المثالية والواقعية. إن الهدف من التربية الإسلامية إيجاد الفرد الصالح لبناء مجتمع صالح وإن أي جنوح للفرد بالغلو أو التطرف أو التهاون يعتبر مؤشر خطير ينخر نسيج المجتمع وربما يؤدي إلى استفحال الظاهرة وهنا لا بد من العلاج الذي يبدأ بالوسطية كأسلوب حياة.

خامسا: أسباب الغلو ودوافعه :

يعود اسباب الغلو إلى عدة عوامل هي:

١- البيئة. التي تتسم الحياة فيها بالشدية والإكراه والضغط مما يؤدي إلى اضطرابات نفسية وتشويش فكري، ومن الممكن تلقي العلم من آخرين غير قادرين جهلاء بسبب خلو الساحة من العلماء الذين يضبطون الفكر ويتصدون للفتوى لأنهم أعلم بها وأن الفتوى من الجهلاء تؤدي إلى المهالك.

٢- الجهل. يحدث الغلو في مجتمعات يعطل فيها شرع الله سواء كانت علمانية أو إعراض عن دين، وكثرة البدع وعقائد مفسدة، والابتعاد عن منهج السلف الصالح الذين ساروا على هدى الرسول صلى الله عليه وسلم ويشاع الفساد، ويسود الجهل والظلم، وتحكم الجهلة بأمور المسلمين ومحاربة التمسك بالدين والجفوة بين الشباب والعلماء والخلل في مناهج المسلمين، كل هذا مع وجود رغبة عاطفية في حب الله وطاعة من قبل مغالين غالوا في ذلك وظل السبيل.

أنواع الغلو: يتمثل الانحراف في العناصر التالية:

#### ١- الغلو في الدين

الإسلام ينفر من الغلو ويحذر منه قال تعالى "قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ". (المائدة ٧٧)

والله يسر على الإنسان في أمور العبادة ، عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تشددوا على أنفسكم فيشدد عليكم ، فإن قوما شددوا على أنفسهم ، فشددوا عليهم فتلك بقاياهم في الصوامع والديارات الرهبانية ابتدعوا ما كتبناها عليهم ". (سنن أبي داود )

#### ٢- الغلو في العقيدة.

فمن الناس من غلا في حبه وتعظيمه لبعض بني ادم، فبعضهم غلا في الأنبياء فجعلوا لهم صفات الإلهية كما غلا النصارى في عيسى عليه السلام، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: " لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم ولكن قولوا عبد الله ورسوله " (رواه البخاري).

## المبحث الثاني : الوسطية والإعتدال في الفكر الإسلامي

ذم الإسلام الغلو في الدين والسياسة والثقافة وفي كل مناحي الحياة، واعتبر ذلك سبيلا للانحراف والتشطط، ووسيلة لإضعاف المجتمع المسلم وتمزيق نسيجه الإجتماعي وكيانه السياسي.

والإسلام باعتبار أنه الرسالة السماوية الخاتمة، الهادية إلى أقوم السبل للحياة السوية، يدل أن الغلو في كل شيء للشروع وللمظالم والانحرافات ولكل الموبقات، لأن الغلو يؤدي إلى التطرف الذي هو نقيض الطبيعة البشرية السوية والإخلال بالموازن التي أقامها الله للكون على وجه العموم.

ويتميز الإسلام بخصائصه الفريدة وأنظمتها الربانية وفي مقدمتها الوسطية والتوازن والإعتدال، فكان منهج وسطية الإسلام هو ترقية حياة المسلم ورفعها في الوقت الذي تعمل فيه على حفظ الحياة وامتدادها ولكن في قصد وتناسق واعتدال بعيدا على الإفراط والتفريط.

وسطية الإسلام تدعو إلى التوازن بين المشيئة الإلهية والسنن الكونية والمشيئة الإنسانية وإلى التوازن بين القضايا والقدر أو الجبر والاختيار، ووسطية الإسلام توازن بين عبودية الإسلام المطلقة لله تعالى ومقام الإنسان الكريم في الكون. (سيد قطب، ١٣٦)

وعلى ذلك بنى الإسلام شخصية أبنائه على الوسطية والتوازن بين معاني الخوف من الله تعالى وبين موجبات الأمن والطمأنينة والطمع برحمته وشملت ووسطية الإسلام الجانب التشريعي أيضا وبيان وسطيته في العبادات والتكليف.

ستقوم الدراسة بدراسة هذا المحور من خلال المطلبيين التاليين:

المطلب الاول: الوسطية والإعتدال في المجال العقائدي والإجتماعي.

المطلب الثاني: الوسطية والإعتدال في المجال السياسي والاقتصادي.

### المطلب الأول : الوسطية والإعتدال في المجالين العقائدي والإجتماعي

الوسطية حق وعدل وخير ومطلب شرعي أصيل ومظهر حضاري رفيع فهي أفضل الأمور وأنفعها للناس، كما أنها الإعتدال في كل أمور الحياة ومنهجها بين الإستواء والاستقامة والتوسط بين حالتين، بين مجاوزة الحد المشروع والقصور عنه. والواسط لغة بين طرفي الشيء وجاء في الحديث الشريف "خير الأمور أوسطها". وواسطة القلادة الجوهر الذي هو وسطها وهو أجودها، الوسطية بين الطرفين وهو ما يعبر عنه لغة بالاقتصاد أي موقف الوسط والاتزان فلا إفراط ولا تفريط. (مستعد، ٢٠١٧م).

أولا: المجال العقائدي :

إن الوسطية في الفكر العقائدي الإسلامي تعني أن يعمل كل مما خلق له ، والإسلام منهج وسط في كل شيء عقائديا وإجتماعيا في التصور والاعتقاد والتعبير والأخلاق الإجتماعية والسلوك والمعاملة والتشريع ، وهذا المنهج هو الذي سماه الله تعالى (الصراط المستقيم) وهو منهج متميز عن طرق أصحاب الديانات والفلسفات الأخرى من (المغضوب عليهم) ومن (الضالين) الذين لا تخلو مفاهيمهم من غلو أو تفريط (والوسطية) إحدى الخصائص العامة للإسلام وهي إحدى المعالم الأساسية التي ميز الله بها أمته عن غيرها. فهي أمة العدل والإعتدال التي تشهد في الدنيا والآخرة عن كل انحراف يميناً أو شمالاً فنحن خط الوسط المستقيم.



وهكذا فإن الغلو والتطرف والتكفير لا يمكن لها أن تنبت في أرض خصبة بروح وتسامح ونشر الاعتدال والوسطية التي تجسد سماحة الإسلام والاعتدال، ففي الوقت الذي كان النصارى يعظمون فيه نبي الله عيسى عليه الصلاة والسلام ويجعلونه في مقام الإلهية وفي الوقت الذي كان اليهود يكذبون الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ويلصقون بهم أشنع صور والفساد. في خضم هذه الظروف جاء الإسلام وسطا لا إفراط فيه ولا تفريط فأقر بشرية الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مقرونة بالوحي قال تعالى "قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ" (الكهف: ١١٠).

وفي الوقت الذي دعت فيه الكنيسة أبنائها المسيحيين إلى الإيمان بالآخرة ورغبت في إهمال الدنيا وشجعت على الزهد في جمالها مركزة على الجانب الروحي، كان اليهود طرفا مناقضا لها تماما فقد كانوا يعيشون حياة مادية صرفه وانغماس كامل وسط الشهوات وبعد كلي عن الآخرة، جاء الإسلام العظيم برسائلته الخالدة هدى الناس إلى الوسطية المتوازنة وأعطى كل ذي حق حقه فرفض رهبانية النصارى التي تبرأ منها القرآن الكريم صراحة قال تعالى "وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا" (الحديد: ٢٧).

ورفض حرمانهم أنفسهم من طيبات الحياة الدنيا وتعطيل حركتهم في الأرض لعمارتها وبنائها، كما رفض في الوقت ذاته الاتجاه المادي الصرف الذي كان موجودا عند اليهود الذين ما كان همهم في الدنيا إلا المغالاة في إشباع أجسادهم وشهواتهم، فدعت الوسطية الإسلامية إلى التوفيق بين الروح ورغبات النفس وإلى الجمع بين المادة والروحانية والموازنة بين حقوق الدنيا والآخرة.

والإسلام امتاز عن غيره من الأديان بالعدل بين نداء الروح ونوازع النفس والتوازن بين حقوق الإنسان الروحية وحقوقه المادية فتميزت الأمة الإسلامية بهذا الوسط حتى أصبح الوسط والاعتدال وصفا لها (وجعلناكم أمة وسطا) أي أمة معتدلة تعرف الحق وتبلغ درجة الكمال (لتكونوا شهداء على الناس) تشهدون على الناس بأنهم خرجوا عن جادة الاعتدال وتسبقون الأمم كلها باعتدالكم وتوسطكم في الأمور كلها. فالتوسط أصبح المنهاج العام لطبيعة الأمة الإسلامية وطريقها المشروع في بناء الحضارة الإنسانية وكتاب الله حدثنا عن هذه الأمة في الكون والحياة، وعن وظيفتها وحركتها ومكانتها، ومنزلتها السامية في هذه البشرية وعن دورها الأساس في رفع حياة الناس فتكون لنفسها شخصيتها الخاصة وكان الرسول صلى الله عليه وسلم أول من طبق الوسط في حياته فقد قالت أم المؤمنين سيدتنا عائشة رضي الله عنها "ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يأتهم، فإن كان الإثم كان أبعدهما منه..." (لبخاري ٦٧٨٦ / ٣٣٦٧).

ومن مظاهر المجال العقائدي:

الإختلاف العقائدي :

التباين العقائدي في العالم متعدد ومختلف فمنهم من يؤمن بتعدد الآلهة ومنهم من يرفض مبدأ الآلهة ومنهم من يقدس العقل ويجعله المصدر الأول والوحيد للمعرفة وآخر ينكر العقل ولا يعترف بدوره، وانطلاقا من هنا فإن المتأمل في العقيدة الإسلامية يلاحظ أنها مبنية على الاعتدال والوسطية فلا هي تعدديه إلهية ولا هي مادية، بل هي استجابة لنداء الروح والعقل معا، وسطية في كل شيء لا ينكرها العقل السليم ولا يرفضه العاقل تشهد بها العقول بالخيرية. نور العقل ونور الوحي علاقة تلازم وتكامل كعلاقة البصر بالنور، فالبصر عديم الفائدة في غياب النور، كما إن النور عديم الفائدة إذا سار في ضوء أشعة أعمى، فالعقل بصر والوحي نور فالعقل يميز بين الخير والشر لكنه غير مأمون في غياب نور الوحي.



## الوسطية في التوحيد :

إن المنهج النبوي في عقيدة التوحيد كان واضحا تتجلى فيه العقيدة باعتبارها القضية الأولى للوجود وجوهر دعوه الأنبياء والمرتكز الأساسي للعبادة في التشريع الإسلامي أن المنهج النبوي في الدعوة كان يرتكز على مبدأ الوسطية قال تعالى: "فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ" (الكهف : ٢٩) "وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ" (يونس : ٩٩)

إن هذه الآيات بينت المنهج الدعوي النبوي الوسطي فوجدتها تذكر بلا إلزام ودعوه بلا إكراه، هذه هي حال الدعوة الإسلامية مع المخالف في العقيدة الإسلامية فكيف يكون حالها مع المماثل في العقيدة.

وأكدت السنة النبوية الشريفة على فطرية عقيدة التوحيد قال صلى الله عليه وسلم "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه". (البخاري، ١٢٩٢)

وكلما دلت الفطرة على وحدانية الله تعالى تكون سليمة خالية من المؤثرات الخارجية، فقد اقتضت رحمة الله بعباده بعث الرسل لتذكيرهم بأنفسهم وتحذيرهم من الضلال حتى لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وإن البيان النبوي لنظرة التوحيد كان منطلق الدعوة إلى التفكير والتأمل في الكون وفي الحياة وذلك لترغيب الناس في الإيمان وطهرا لهم للاعتراف لوحداية الله.

## الوسطية في الذات :

حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم على القيام بالدعوة والتبليغ سرا وجهرا منذ أن قال له الله تعالى: "قم فأندر" (المدثر:٢) وتحمل في سبيل الدعوة من قومه ومن غيرهم مالا يتحملة بشر، فقام بنشر الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة. كان عليه الصلاة والسلام يرد على المتشككين بالبراهين العقلية والأدلة فيفند مزاعمهم، فدعا إلى النظر في الكون وإتقان خلقه وإحكامه وإلى خلق الإنسان وبنائه من النطفة وحتى الشيوخوخة ونهاية الحياة، فمن الذي يكور الليل على النهار، ومن الذي يجري الفلك في لجة البحار، ومن الذي يرسل الرياح فتنزل الأمطار، أليس في هذا دليل على القوي الجبار.

وبين إفراط هؤلاء وتفريط أولئك جاء المنهج النبوي فيه بيان لعقيدة التوحيد وسطا في مفهومه للإله الحق فهو ليس شيئا ماديا مجسدا ومتعددا ولا أمرا وهميا بل هو إله واحد. يقول محمد الغزالي: (لم يكن مفهوم الإلوهية في شريعة الإسلام مفهوما ماديا، لأنه لو كان كذلك لتجسد الإله، ولو تجسد لتحدد، ولو تحدد لوقع في دائرة الحس ومحيط النظر، ولأصبح شيئا من الأشياء يحويه مكان وتفرغ منه أمكنه ويراه خلق ويغيب عن خلق وذلك مما يذهب بجلال الذات وينزل من قدرها ويسقط من هيبتها). (الغزالي، ١٩٨٨م: ٤٨)

## الوسطية في السمعيات :

عقيدة التوحيد تستلزم الإيمان بكل ما أخبر به الله عز وجل على السنة رسله وهذا يتضمن الإيمان أولا بالرسول والكتب لأنهما حقيقة الربط بين عالم الغيب وعالم الشهادة والفكر الإنساني قد وقف عند هذه الأمور موقف الشك والريبة، لكن الإسلام لم يفصل بين عالم الشهادة وعالم الغيب. وجاءت العقيدة لتكون منهجا وسطا بين الخرافيين والماديين ويتجلى وسط المنهج النبوي في النظرة إلى الوجود وهو يعرض للناس العقيدة التي ترتبط مفاهيمها بعالم الغيب إنما يعرضها بشكل يلائم ملكات الإنسان وواقعه الإدراكي وذلك عن طريق تقديم الحقائق المجردة ممثلة في آثارها المحسوس. (السعفي، ٢٠٠١م، ٨٢).

## الوسطية في حقيقة النبوة والأنبياء :

يقف المنهج النبوي من حقيقة النبوة موقفا وسطا بين الذين ينكرونها أصلا وبين الذين يزعمون أنها مكتسبة، يقول ابن خلدون: (اعلم أن الله سبحانه اصطفى من البشر أشخاصا فضلهم بخطابه وفطرتهم على معرفته وجعلهم وسائل بينه وبين عباده يعرفونهم بمصالحهم ويحرضونهم على هدايتهم ويأخذون بحجازتهم عن النار ويدلونهم على طريق النجاة). ( ابن خلدون، ٢٠٠٢م : ١٣٢)

فالأنبياء وسطا بين الذين نفوا عنهم العصمة فنسبوا إليهم فعل المعاصي ولم يقيم لهم حرمة ولم يعترفوا لهم بفضل حتى وصل لبعضهم إلى قتلهم وبين الذين غلوا فيهم فقدمهم ورفعوهم إلى درجة الإلهية كفعل النصارى وهكذا قام المنهج النبوي على الاعتدال والإيمان بجميع الأنبياء وأنهم عند الله سواء، فأختارهم الله من البشر واختصهم بالوحي وأيدهم بالمعجزات، وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم الغلو فيه فقال: "لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم فإنما إنا عبده فقولوا عبد الله ورسوله". (البخاري ٣، ٣٢٦١، ١٢٧١).

## الوسطية في التشريع :

إن الناظر في موارد الشريعة يجد أنها مبنية على السماحة واليسير وأن غايتها تحقيق مصالح العباد في دنياهم وآخرتهم بجلب المنافع ودفع المفاسد وإبعادها، إذ لم يوجد أية مصلحة في الدنيا والآخرة إلا وقد راعها الشارع الحكيم وما من مفسدة إلا وحذر منها، لهذا سلكت الشريعة طرق الوسطية والاعتدال وقد أجاد ابن القيم في بيان غايات الشريعة وأحكامها فقال: (إن الشريعة مبنها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة).

ومن مظاهر الوسطية في التشريع:

### يسر التكليف

ومن مظاهر الوسطية في التشريع يسر التكليف فليست أحكام الشريعة إلا يسيرة على المكلف ملائمة لفطرته ويسهل عليه الالتزام بها، فمبدأ التيسير إلى ذلك مطلوب شرعي، كما شرعت الشريعة الرخص تخفيفا على المكلف ودفعا للمشقة.

### التدرج في التكليف

ومن مظاهر الوسطية في الشريعة الإسلامية مبدأ التدرج في التكليف، فلم تأتي الأحكام جملة واحدة وإنما كانت تنتزل بحسب الظروف والأحداث حتى تكون أسهل في الفهم وأيسر في التطبيق. ولم ينزل حكم إلا والذي قبله من أحكام صارت عادة واستأنست بها نفوس المكلفين وهذا نجده في الحديث النبوي الشريف في قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه إلى اليمن "إنك تأتي قوما أهل كتاب فإذا جنتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تأخذ من أغنياءهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينه وبين الله حجاب". (النسائي، ١٩٩٧م ٢٤٣٥ : ٣-٢/٥).

فنلمس من الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عامله إلى اليمن أن يتدرج ليكون الأمر سهلاً، لأنه لو كانت دفعة واحدة لتكاثرت التكاليف على المكلف فلم يكن ينقاد إليها كانقياده لحكم واحد.

وإن مختلف الأحكام العملية في الشريعة جاءت متوازنة معتدلة بعيدة عن الغلو والتطرف تندرج تحت السمات العامه للشريعة الإسلامية، وقد رسمتها السنة النبوية حتى أصبحت منهجا أصوليا تستنبط الأحكام بواسطته وتفهم القضايا في ضوء مقرراته. ولعل حقيقة الامتثال إلى الله هي الالتزام بمنهجه الذي وضحه على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وهو منهج التوسط والاعتدال، وفي مجال التشريع هناك الأحكام العملية التي شرعها الله على عباده وتعود إلى قسمين كما يلي:

#### العبادات:

شرعت العبادات وفق نظام موزون فهي ليست بالكثير المملة التي تجعل الإنسان متهاونا في أداؤها ولا هي بالقليلة التي تؤدي إلى خلل في العبادات والأحكام، فعن ابن مسعود عقبه ابن عمر قال: "جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان مما يطيل بنا فما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم غضب في موعظة قط أشد مما غضب يوم إذ فقال: يا أيها الناس إن منكم منفرين، فأيكم أم الناس فليوجز، فإن من وراءه الكبير والضعيف وذو الحاجة". (البخاري ٦٧٠: ٢٤٨/١)

#### المعاملات:

والوسطية في مجال المعاملات تركز على العقيدة الإسلامية فأحاطها الإسلام بسياج من الأخلاق حتى يتحقق معنى الامتثال والعبودية، فقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا المعنى فقال "رحم الله رجل سما إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى". (البخاري، ١٩٧٠: ٧٣٠/٢)

ولما كانت أحكام المعاملات تفتقر عن العبادات في أن المعاملات الأصل فيها الإباحة والعبادات الأصل فيها الحذر، فقد جاءت أحكامها عامة إجمالية وهو ما يجعلها واسعة ومرنة مستوعبة لكل مستجد ومتطور.

#### ثانياً: المجال الاجتماعي :

الوسطية في العلاقات الاجتماعية تشمل علاقة الفرد بالآخرين والتي يجب أن تكون معتدلة، فالبعد عن الناس يسبب الانطواء والعزلة وهذا يؤدي إلى سوء التوافق الاجتماعي والنفسي. (الزميلي، ٢٠٠٨م)

والإنسان كائن اجتماعي يعيش بين الناس ، ولكن الاختلاط والاندماج بالناس اندماجا متطرفاً تؤدي إلى خصومات ، وما يؤدي إلى سوء التوافق أسباب كثيرة ، منها إن العلاقة التي فيها غلو تؤدي إلى الالتصاق بالآخرين ذلك الالتصاق الذي يسبب لهم الضيق والثقة الزائدة عن الحد في الآخرين هي ثقة غير واقعية تتناسى ضعف الإنسان وشهوته وأنه معرض للوقوع في الخطأ والغضب وسيطرة النزوات "كل ابن ادم خطأ، وخير الخطائين التوابون" (الترمذي ٢٠٠٦م ، ٢٤٩٩)

ولذلك يعملنا سيدنا علي بن أبي طالب التوسط والاعتدال في مخالطة الآخرين فيقول: "أحبب حبيبك هونا ما عسى أن يكون بغيضك يوماً ما، وابغض بغيضك هونا ما عسى أن يكون حبيبك يوماً ما"، لأن الأحوال تتغير والزمن يتغير فرمما يتغير حبيبك وقت ما، فيجب أن لا تكون مغال في حبه وصحبته فيأخذ كل شيء عن حياتك، فالإسراف في الحب ربما يؤدي إلى الندامة في حال تغيره، وإذا غضبت من أحد فلا تسرف فيه فرمما يتغير وهذا يؤدي إلى الندامة والاستحياء منه إذا أحببته ويقول ابن العربي: إن القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن فقد يعود الحبيب بغيضا وعكسه، فإذا أمكنته من نفسك جال الحب بما أفضيت إليه من أسرار.

ويقول سيدنا عمر ابن الخطاب "لا يكون حبك تكلفا ولا بغضك تلفا". وقال الحسن البصري: أحبوا هونا وابغضوا هونا، فقد أفرط قوم في حب قوم فهلكوا وأفرط قوم في بغض قوم فهلكوا. (الغامدي، ٢٠١٢م)

إذا العلاقات الإجتماعية السوية هي العلاقات التي تقوم على الوسطية فلا مبالغة في الاختلاط ولا إسراف في الهجر والانزواء ولكن خير الأمور الوسط، والعلاقات الإجتماعية السوية في دائرة الوسطية هي العلاقات التي لا تقوم على تبادل المنافع أي أن ركنها الأساسي ليس هو الركن المادي، إنها الألفة والمودة والرحمة وبذلك المعروف للكافة من غير انتظار مقابل، أما تلك العلاقات التي تنشأ للمصالح وتنتهي بانتهائها فإنها علاقات أخرى يمكن أن نسميها علاقات مادية أو اقتصادية أو سياسية ولكنها بكل الأحوال ليست علاقات إجتماعية صحيحة.

ومن مظاهر المجال الإجتماعي:

الوسطية في التربية والتعليم

على ضوء مفهوم الوسطية والذي يعني الاتزان والبعد عن الغلو والانحلال، والموازنة بين المعاني المتناقضة أو المتقاطعة وتقديم الأهم على المهم، وبناء على ذلك يجب أن تنشأ الأجيال وعلى المرين المعلمين أن يحرصوا على إحداث التوازن في نفس التلاميذ وتوازن بين طاقة جسمية وطاقة عقلية وروحية، توازن بين ضروراته بين الحياة في الواقع والحياة في الخيال، توازن في الإيمان بالواقع المحسوس والإيمان بالغيب، توازن بين النزعة الفردية والجماعية، توازن بين النظم الإجتماعية والسياسية والاقتصادية وتوازن في كل شيء.

ومن هنا فإن تربية الجيل على التوازن ضروري لحفظ كيان الناشئ وحياته لأن أي اختلال يفقد الكيان البشري توازنه وينعكس أثره على النفس باضطرابها واختلال توازنها.

إن الأساس الذي ينبغي أن ينشأ على أساسه ذلك التوازن الذي من خلاله يتم الإعداد الكامل للإنسان المعتدل هو تقوية العقيدة الصحيحة من خلال عناصر أربعة:

القدوة الصالحة. وهذه تتمثل في المعلم والمربي فلا بد أولاً من بناء المعلم لأنه هو الموجه الأول للطالب وباني فكره، فلا بد من الاهتمام به لأنه هو الأصل في التربية والطالب الفرع له، ويتم ذلك عن طريق التأصيل العلمي للفكر الوسطي.

التثقيف الديني، الذي يدعم الفكر المعتدل ويبين خطورة الانحراف.

ممارسات الحوار الدائم، لإنشاء الألفة بين الطلاب والمعلمين ، بين الأسرة والمدرسة والقيادات التربوية، وإعطاء الفرص للجيل الناشئ للتعبير عن مكوناته وإظهار الاهتمام به من خلال المناقشات بعيداً عن جو الانفعال.

تشجيع المواهب وتنميتها بالأدوات والأساليب والمكونات اللازمة وعدم حصرها في مجال واحد بل إطلاق الحرية للموهوبين على الإبداع بكافة المجالات المباحة وفق ضوابط الشرع حتى لا يتحول النشاط المبدع بفعل الإحباط إلى الانزواء والانغلاق وهجر المجتمع.

الوسطية في الجانب الأخلاقي :

الأخلاق عبارة عن المبادئ والقواعد المنظمة للسلوك الإنساني ويتميز النظام الإسلامي في الأخلاق بطابعين: أنه ذو طابع إلهي بمعنى أنه مراد الله سبحانه وتعالى.

أنه ذو طابع انساني أي أن للإنسان مجهود ودخل في تحديد هذا النظام من الناحية العملية.

والأخلاق جوهر الرسائل السماوية على الإطلاق، والأخلاق في الإسلام لها حدا متى تم التجاوز عنه أصبح عدوانا ومتى قصرت عنه أصبح نقصا ومهانة، وضابط ذلك كله العدل فاعدل الناس من قام بحدود الأخلاق والأعمال والمشروعات معرفة وفعلا.

ولقد رسم الإسلام منهجا أخلاقيا رفيعا وضرب سياجا أخلاقيا حول جوانب الحياة الإنسانية جميعها

روحية، جسمية، وعقلية، ونفسية، واقتصادية، وسياسية، وأقامه على حد التوسط والإعتدال فكل خلق حميد فهو وسط بين خلقين ذميين احدهما ينزع إلى الغلو والإفراط والآخر ينزع إلى التفريط والتضييع.

قال ابن القيم : وكل طرفي الأمور ذميم وخير الأمور أوسطها، والأخلاق الفاصلة كلها وسط بين طرفين إفراط وتفريط وكذلك الدين المستقيم وسط بين انحرافين.(ابن القيم، ٢٠١٢م : ٢٢٠)

فكل خلق خرج عن الوسط العادل فقد ابتعد عن الدين القويم والصراف المستقيم لأن العدل يحمله على اعتدال أخلاقه ، وتوسطه فيها بين طرفين الإفراط والتفريط فيحمله على خلق الجود والسخاء الذين هما التوسط بين الإمساك والإسراف والتبذير، وعلى خلق الحياء الذي هو وسط بين الذل والقحة، وعلى خلق الشجاعة الذي هو توسط بين الجبن والتهور، وعلى خلق الحلم الذي هو توسط بين الغضب والمهانة وسقوط النفس وكل خلق محمود مكتنف بخلقين ذميين وهو وسط بينها.

(فإن النفس متى انحرفت عن التوسط انحرفت إلى احد الخلقين الذميين فإذا انحرفت عن خلق التواضع انحرفت إما إلى كبر وعلو وإما إلى ذل ومهانة ، وإذا انحرفت عن خلق الحياء انحرفت إلى وقاحة وجرأة وإما إلى عجز ومهانة). (ابن القيم، ١٩٩٦م ، ٢٠٨/٢ )

وقد امتدح الله تعالى أهل التوسط والإعتدال بين الطرفين المنحرفين في غير موضع في قوله: "وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا". (الفرقان:٦٧)

قال ابن عاشور: وقد تقرر في حكمة الأخلاق أن لكل خلق طرفين ووسطا الطرفين إفراط وتفريط، وكلاهما مقر مفسد للمصدر والمورد، وأن الوسط والعدل فالإنفاق والبذل حقيقة أحد طرفيها الشح وهو مفسدة للمحتاج ولصاحب المال، إذ يجر إليه كراهية الناس إياه وكراهيته إياهم والطرف الآخر التبذير والإسراف وفيه مفسد لدى المال وأهله لأنه يصرف ماله إلى مصارف غير جديرة بالصرف ، والوسط هو وضع المال في مواضعه وهو الحد الذي عبر عنه في الآية، بنفي حالين بين لا ولا. (ابن عاشور، ٢٠٠٨م ، ٤٨/١٥)

فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة الحق سبحانه هو الذي نزل هذه الأخلاق إلى مستوى الواقع وهو الممدوح بقوله تعالى "وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ" (القلم:٤)، وقال صلى الله عليه وسلم "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" (احمد، ١٩٨٩م ، ٣٨١/٢)

وتتميز وسطية المنهج النبوي في المجال الأخلاقي بعدة سمات:

أنها أخلاق ربانية. فليست هي من وضع البشر تتغير حسب الأهواء والأمزجة وبكونها ربانية أي أنها قطعية إلزامية فليس المكلف حر في الالتزام بها أو التحول عنها.

أنها أخلاق كلية. تستوعب جميع مجالات إرتباطات الإنسان وتشمل جميع جوانب الحياة الإنسانية.

أنها أخلاق وسطية. وسط بين الماديين والروحانيين فهي تعتني بروح الإنسان فتهذبها ولكنها لا تهمل الجسد فتزاعي في جميع حالاتها فطرة الإنسان وطبيعته.

وعموما فإن الوسطية أحد أبعاد المنهج النبوي وهي منهج أخلاقي في التعامل مع الذات والآخر، وركيزة أساسية تستند إليها الشريعة بقسميها العبادات والمعاملات، فكل تصرف خرج عن حد الاعتدال والوسطية يعتبر خروجاً عن الحد الذي رسمته الشريعة واعتداء على الفطرة الإنسانية والله لا يحب المعتدين.

### الغلو في الحياة الإجتماعية :

هذه الأيام يعاني المجتمع من غلاء المهور مما يؤدي إلى أزمات إجتماعية يصعب حلها نتيجة لعزوف الشباب عن الزواج أو تأخر سن الزواج بشكل عام، وبناء على ذلك ليس أفضل من إتباع السنة النبوية وشرع الله في خلقه وهو الزواج لتحقيق الاستقرار العائلي والنفسي لأن هناك مخاطر من التأخير في سن الزواج والذي غالباً يؤدي إلى الفشل بسبب اعتياد كل منهما فترة طويلة من عمره على حياة مستقلة يصعب التغير بعدها إضافة أن تأخير سن الزواج يقلل من نسبة المواليد مما يؤدي إلى شيخوخة المجتمع.

ومن أنواع الغلو في الحياة الإجتماعية الغلو في أساليب التربية والقهر والقسوة، فالإنسان الذي يتربى على التعسف والقهر فرماً يسطو في حياته ويسبب له القهر وضيق في النفس ويذهب بنشاطها ويسبب له الكسل والكذب وهو التظاهر بعكس ما في داخله فيعلمه المكر والخديعة فتصبح عادة في حياته تسبب له الكثير من المتاعب في التعامل مع الناس (الحارثي، عايض، الغلو في الدين).

وعن الحديث عن الغلو الإجتماعي لابد لنا من تناول انواعه التالية:

الغلو والتطرف السياسي: وهو إعلان فئة من الناس العصيان على الدولة القانونية كالخوارج الذين خرجوا على حكم سيدنا علي (رضي الله عنه) واستباحوا قتل بقية المسلمين فيما عداهم حيث خروجهم سياسياً ناشئاً عن رأيهم وأهوائهم ، متبعين بذلك الظن وما تهواه أنفسهم فخرجوا باجتهاد مخالفين لصريح الأدلة ومسوغين لأنفسهم الخروج على الإمام علي (رضي الله عنه).

الغلو العملي: وهو غلو وتطرف يقوم على التفلت من أحكام الإسلام وواجباته، هو غلو وتطرف بجانب التسبب والتفريط والخروج عن حد الاعتدال بتعذيب النفس، والإفراط في ممارسات العبادات من صيام دائم وترك الزواج وأداء الحج ماشياً وترك الركوب ونحو ذلك. (الشنقيطي ١٩٩٨م : ٤٥).



## المطلب الثاني : الوسطية والإعتدال في المجال السياسي والاقتصادي

أولاً: المجال السياسي :

يتلائم الفكر السياسي مع البيئة الإجتماعية وما فيها من معطيات وما تحمله من متغيرات وهو موجود منذ الحضارة الإغريقية، وفي عصرنا هذا هو معني بكل المتغيرات العالمية المتسارعة، العولمة، سياسة القوة، ومقابل ذلك تتقدم فكرة الوسطية في الفكر السياسي لكبح جماح التطرف الذي يظهر بأشكال العنف والإرهاب وسيادة القوة.

والوسطية هي الحاجة التي تطمح إليها الشعوب المقهورة التي تشهد انتهاكات متكررة لحقوقها الوطنية وحقوق الفرد فيها. ولقد حدد الماوردي للوسطية ثلاثة تأويلات: (الماوردي )

الخيار : أي وسطي الحسب في قومه .

التوسط في الأمور: أي لا غلو ولا تقصير.

العدل: وهو وسط بين الزيادة والنقصان.

وفي التراث الإسلامي صارت الوسطية نهج حياة ودستورا للأخلاق وسلوكا عاما وخيار سياسي مرغوب فيه.

ومن مظاهر الوسطية في المجال السياسي:

الوسطية والحياد

عرفت العلاقات الدولية سياسة الحياد بين قوى متصارعة بعد الحرب العالمية الثانية وهي الغرب الرأسمالي برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي. وتكتل العالم في هذين القطبين. وعلى ضوء ذلك ظهرت فكرة الحياد الايجابي في مؤتمر باندونغ في اندونيسيا ١٨ نيسان ١٩٥٥م بحضور ٣٤ دولة من آسيا وأفريقيا وتبنت هذه الدول ظاهرة سياسية جديدة اعتمدت على الحياد بين الكتلتين المتصارعتين ، وسعت دول الحياد إلى الحد من انتشار التسليح النووي التقليدي والعمل على توطيد السلم والأمن الدولي. (ابن طلال، الحسن، ٢٠٠٥م)

وظهرت حركة دول عدم الانحياز في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب فانطلق المؤتمر الأول في بلغراد عاصمة يوغسلافيا ١٩٦١م وتبنت القرارات التالية:

إتباع سياسة التعايش السلمي والقومي بين الدول.

تأييد حركات التحرر الوطني والقومي.

رفض الأحزاب العسكرية التي كانت تقودها الدول الكبرى مثل حلف الناتو وحلف وارسو.

رفض القواعد العسكرية الأجنبية على أراضي دول عدم الانحياز.

## مبدأ التعددية السياسية :

قبول مبدأ التعددية السياسية في تولي السلطة والمعارضة وفي حال تحقيق هذا المبدأ والاقتناع به فهذا يؤدي إلى تعددية حزبية ظاهرة دون الوقوع في فخ التحزب، والتعددية الحزبية تؤدي إلى تشكيل حكومة حزبية أو حكومة ائتلاف في العمل السياسي.

ظهرت التعددية بسبب التوزيع غير المتساوي للسلطة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية، وان المنافسة بين مجموعات المصالح في العملية السياسية ووجود المصالح المتباينة والمعارضة هو الأساس الديمقراطي الذي يلعب دورا مهما في تحقيق الأفراد لأهدافهم وهذا يتطلب التعدد الحزبي الذي يؤدي إلى المنافسة بين المجموعات ومصالحها والذي يؤكد على أهمية الحقوق المدنية مثل حرية التعبير و احتواء النظام الانتخابي.

ومصطلح التعددية السياسية يطلق على النظام السياسي المتعدد بضم الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الديمقراطي وتداول السلطة وإشراك كافة الفئات الذي يفرض هيمنة فئة معينة على المقدرات ، والتعددية في المفاهيم المتداولة من قبل الأحزاب والنخب في المجتمعات بحيث تعطي الحق لجميع الشرائح الاجتماعية المختلفة فكريا للمشاركة من خلال إنشاء الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وذلك في إطار دستوري الذي يضع حدود للحريات ويضمن حقوق الناس دون تمييز على العرق والانتماء. ولعل منطق الحياة وفلسفتها تقتضي التوازن والوسطية والإعتدال في الشؤون السياسية وفي الحياة الإنسانية، فالتطرف والانغلاق الفكري يناقضان الوسطية والإعتدال، وإن هذا الفكر التطرفي يجافي مفهوم الانفتاح والحرية والديمقراطية والتعددية.

## التسامح السياسي في الأردن:

وحسب رأي الباحث ينفرد الأردن بوجود الوسطية السياسية في معظم مفاصل الدولة بفضل القيادة الحكيمة الرشيدة. وإن الموقع الجغرافي والديمقراطي الموجود في بؤر الصراعات والتحالفات العربية والإقليمية والدولية، الموقع المحاط بدول ذات توجهات مختلفة وأيدولوجيات توسعية طامعة حتمت على الأردن وقيادته السعي إلى الاعتماد على سياسة الإعتدال والتوازن والمرونة.

إن انعدام الاستقرار السياسي، وكثرة التقلبات السياسية في دول الجوار الأردني كان سببا لأن ينهج الأردن سياسة متطورة ومرنة تتسم بالإعتدال والتسامح والانفتاح على دول الجوار، وعدم التطرف والتصلب في مواقفه. فالأردن منذ تأسيسه تعرض لاهتزازات سياسية خطيرة كانت كفيلة بتغيير خريطة النظام السياسي لكن سياسة الوسطية والإعتدال المعمول بها باحترام الآخرين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار الأردني اكسبها طوق النجاة الذي مكنا من العيش بسلام في وسط إقليم ملتهب. (القيسي، ٢٠١٣م)

والمشاركة السياسية هي شرط مكمل للديمقراطية، ومساهمة المواطنين في الأنشطة السياسية المتنوعة منها الإنتخابات وصياغة سياسة الحكومة في اتخاذ القرار ومشاركة الفرد بصورة متعددة بالنظام السياسي وهي نشاط سياسي في مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. والمشاركة السياسية حسب تعريف صموئيل هنتنغتون هي تحديد ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم متقطعاً، سليما أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعال أم غير فعال.



وهي تعني في أوسع معانيها حق المواطنين في أن يؤدوا دورا معيناً في عملية صنع القرار وتأخذ المشاركة السياسية أشكالاً متعددة من جانب المواطنين في الدولة تبعاً لإختلاف الأنظمة السياسية، ومنها على مستوى الدولة أن يؤدي الفرد الذي يتوقف دوره على الإدلاء بصوته في الإنتخابات العامة والسياسية وفي أعضاء الحزب.

وعلى مستوى المجتمع المدني تؤثر مؤسسات المجتمع المدني في الدولة من خلال المجالس النيابية أو مجالس الشورى وجماعات الضغط وجماعات المصالح وقد تمارس نشاطها من خلال اللجوء إلى القضاء أو التظاهر والاعتصام والمقاطعة. ولكن المفهوم الأكثر شيوعاً للمشاركة السياسية هو قدرة المواطنين على التغيير والتأثير العلني الحر في اتخاذ القرارات وتعد المشاركة السياسية من سمات المجتمعات والأنظمة السياسية الحديثة والمتطورة، والمشاركة بتشكيل المظهر الرئيسي للنظام الديمقراطي.

وتأسس المشاركة كمفهوم على الاعتراف بالحقوق المتساوية للجماعات والأفراد في إدارة شؤونهم والتحكم بمصيرهم وعلى القبول بالآخر واعتباره كامل الأهلية والإنسانية بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللون وهذه هي الوسطية السياسية الناجحة.

#### المشاركة السياسية في الأردن :

في عشرينيات القرن الماضي كان للأحزاب السياسية حضورها ودورها النظامي في شرق الأردن، إن (حزب الاستقلال) هو الذي شكل الحكومة الأردنية الأولى في ظل الإمارة برئاسة رشيد طليح في ١١ نيسان / أبريل ١٩٢١م. (الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء)

وبعد فرض المعاهدة البريطانية على الأردن عام ١٩٢٨م رفضت الجماهير الأردنية هذه المعاهدة وناضلت من أجل إسقاطها وإنهاء الانتداب البريطاني. عقد المؤتمر الوطني الأول في عمان برئاسة حسين الطراونة وصدر عن هذا المؤتمر الميثاق الوطني الذي يعني برنامج وطني لسنوات طويلة وتحولت اللجنة التنفيذية عن هذا المؤتمر إلى حزب سياسي (حزب اللجنة التنفيذية)، وتوالت الأحزاب في سياق النضال ضد الانتداب البريطاني واستمرت طوال ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي لكنها تميزت بضعف التنظيم وضبابية فكرية وسياسية. كانت أكبر مشاركة سياسية للأحزاب في إنتخابات ١٩٨٩م جماعة الإخوان المسلمين وحصل التيار الإسلامي على ٢٢ مقعداً، وبعد عام ١٩٩٢م عادت الأحزاب الأردنية بشكل علني إلى الساحة الأردنية، وكانت كالتالي حيث تم اعداد هذا الجدول بالاستعانة بالمرجع التالي (مصالحة، ١٩٩٩م).

الجدول رقم (١) الأحزاب السياسية عام ١٩٩٨م:

الأحزاب	التيارات السياسية
١-البعث العربي الاشتراكي الأردني ٢-البعث العربي التقدمي ٣-العربي الديمقراطي الأردني ٤-جبهة العمل القومي	١-الأحزاب القومية
١-جبهة العمل الإسلامي ٢-الحركة العربية الإسلامية (دعاء)	٢-الأحزاب الدينية
١-الشيوعي الأردني ٢-الديمقراطي الاشتراكي الأردني ٣-الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) ٤-الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردني ٥-الحرية	٣-الأحزاب الماركسية اليسارية
١-العهد الأردني ٢-التقدم والعدالة ٣-التجمع الوطني الأردني ٤-الوحدوي العربي (وعد) ٥-المستقل ٦-الوحدة الشعبية (الوحدويون) ٧-الجماهير العربية الأردنية ٨-الجبهة الأردنية العربية الدستورية ٩-الوطن ١٠-اليقظة	٤-الأحزاب الليبرالية الوسطية

إنتخابات ١٩٩٣ م:

مثلت الفرصة الأولى للأحزاب السياسية للعودة إلى ممارسة دورها وكان قانون الصوت الواحد، لكل مواطن صوت واحد بغض النظر عن عدد المقاعد المخصصة لدائرته وظهر التمثيل على النحو التالي: (عساف، ١٩٩٨م)

الجدول رقم ( ٢ ) مشاركة الأحزاب السياسية في إنتخابات عام ١٩٩٣م:

التيار السياسي	الحزب	عدد المرشحين	نتيجة الإنتخابات
التيار الإسلامي	١- جبهة العمل الإسلامي	٣٦	٢٢ مقعد
	٢- حركة دعاء	٢	النسبة ٢٧.٥%
التيار القومي	١- البعث العربي الاشتراكي	٤	نتيجة التيار القومي والتيار اليساري حصلت على ١١ مقعد بنسبة ١٣.٨%
	٢- الشعب العربي التقدمي	١	
	٣- الشعب العربي الديمقراطي	٣	
التيار اليساري الماركسي	١- الشيوعي الأردني	٣	
	٢- الديمقراطي الاشتراكي	٣	
	٣- الحرية	١	
	٤- الشعب الديمقراطي (حشد)	٤	
	٥- الوحدة الشعبية الديمقراطية	٤	
	٦- التقدم الديمقراطي الأردني	١	
	٧- الوحدة الشعبية (الوحدويون)	١	
التيار الوسط المحافظ	١- وعد	٣	٤٧ مقعد بنسبة ٥٨.٧%
	٢- المستقل	٤	
	٣- العهد	٧	
	٤- الجماهير	١	
	٥- التقدم والعدالة	١	
	٦- التجمع الوطني الأردني	٨	
	٧- اليقظة	٤	
	٨- حزب الوطن	٢	
	٩- الوحدة الشعبية (الوحدويون)	١	
المجموع الإجمالي		٩٣	٨٠ مقعد

عند النظر لنتائج هذه الإنتخابات بحسب التيارات السياسية فإنه يتضح سيطرة التيار الوسط المحافظ بحصوله على ٤٧ مقعد وبما نسبته ٥٨.٧% من إجمالي مقاعد مجلس النواب. في حين حصل التيار الإسلامي (العمل الإسلامي وإسلاميون مستقلون) على ٢٢ مقعد بنسبة ٢٧.٥% من مقاعد مجلس النواب والتيار القومي واليساري حصل على ١١ مقعد وبنسبة ١٣.٨% من مقاعد مجلس النواب.

إنتخابات عام ١٩٩٧م: قامت جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي وهي أكبر الأحزاب السياسية الأردنية وأكثرها تأثيرا ونفوذاً بمقاطعة عام ١٩٩٧م احتجاجاً على قانون الصوت الواحد وانقسمت الأحزاب السياسية بين ثلاثة مواقف.

الأحزاب المقاطعة: وهو ما تبنته أحزاب

العمل الإسلامي.

الشعب الديمقراطي، الوحدة الشعبيه الديمقراطية الأردني.

العمل القومي وتشمل الحزاب التالية: الجبهة الأردنية العربية الدستورية، الأنصار العربي الأردني والحركة القومية الديمقراطية.

المشاركة المشروطة: وهي الأحزاب التي اشترطت على الحكومة مشاركتها بالإنتخابات مقابل تأمين ظروف سياسية وضمانات حقيقية للإنتخابات وهي: الحزب الشيوعي الأردني والحزب المستقل.

الأحزاب المشاركة: وقد قاد هذا الاتجاه الحزب الوطني الدستوري الذي تشكل عام ١٩٩٧م من اندماج تسعة أحزاب من تيار الوسط وكانت المشاركة على النحو التالي: (سعادة، ١٩٩٨م)

جدول رقم ( ٣ ) الأحزاب المشاركة في إنتخابات عام ١٩٩٧م:

الأحزاب السياسية المشاركة	عدد المرشحين	المقاعد
الوطني الدستوري	١١	٢
الديمقراطي الوحدوي	٤	١
البعث العربي الاشتراكي	٢	١
الشيوعي الأردني	٢	٠
الأرض العربية	١	١
البعث العربي التقدمي	٠	٠
الأحرار	٠	٠
الأمة	٠	٠
المجموع	١٩	٥

بلغت نسبة النواب الذين ينتمون للأحزاب السياسية بصورة رسمية وفردية ٢٠ نائب بنسبة ٢٥% من أعضاء مجلس النواب.

إنتخابات عام ٢٠٠٣ م:

لم تعلن الأحزاب الأردنية المقاطعة لكنها اتسمت بالمشاركة الغير معلنة على عدد المرشحين، لاسيما مع زيادة عدد مقاعد مجلس النواب إلى ١١٠ مقاعد، ستة مقاعد منها للنساء، ولجوء العديد من الأحزاب إلى تشكيل ائتلاف حزبية إنتخابية. ويمكن التمييز داخل الأحزاب المشاركة من خلال طرح مرشحين أو دعم مرشحين مستقلين بين أشخاص المعارضة الذي يضم بالأصل الأحزاب المعارضة الأردنية والاتجاه الوسطي القريب من السلطة. وتتمثل على النحو التالي: (مصالحة، ١٩٩٩م)

جدول رقم (٤) الأحزاب المشاركة في إنتخابات عام ٢٠٠٣ م:

الاتجاه	التيار السياسي	الأحزاب	عدد المرشحين
المعارض	جبهة العمل	جبهة العمل الإسلامي	٣٠
	التيار الوطني	١-الشيوعي الأردني ٢-الشعبية الديمقراطية ٣-الشعب العربي التقدمي ٤-الحرية ٥-القومية الشعبية ٦-جبهة العمل التقدمي ٧-حقوق المواطن	١٣ - - - - - -
الاتجاه الوسطي القريب من السلطة	تجمع الإصلاح الديمقراطي	١-النهضة ٢-الوسط الإسلامي ٣-الرفاه ٤-المستقل ٥-اليسار الديمقراطي ٦-حركة لجان الشعب	١١

لم يعلن قائمة مرشحين	١-الدستور ٢-دعاء ٣-الامة ٤-الاجيال ٥-الخضر	المجلس الوطني للتنسيق الحزبي	
٥٤			المجموع

وبذلك يكون عدد المرشحين الحزبيين ٥٤ مرشح من أصل ٨٠٠ مرشح على مستوى المملكة وبما نسبته ٦% من مجموع المرشحين ومن الجدير بالملاحظة هو عدم تحديد الاتجاه الوسطي أسماء مرشحيه ولم يعلن المجلس الوطني للتنسيق الحزبي عن اسم أي من المرشحين، وأن حزب تجمع الإصلاح الديمقراطي وجود مرشحين له لكن دون أسماء علما أن تجمع المرشحين المستقلين لا يعتبر حزبا أو تكتل حزبي يحظى بدعم حزب الشعب الأردني وحزب الشغيلة الشيوعي اليساري.

إنتخابات عام ٢٠١٦م:

التمثيل الحزبي في إنتخابات المجلس الثامن عشر، ٣٩ حزب شاركت في الإنتخابات و قد فاز منهم سبعة أحزاب سياسية، حصلت على ٢٤ مقعدا بنسبة ١٨.٤% من العدد الكلي لمقاعد المجلس وكانت على النحو الآتي:

تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث واستنادا إلى المرجع (المشاقبة، ٢٠١٦م)

جدول رقم (٥) الأحزاب المشاركة في إنتخابات عام ٢٠١٦م:

الحزب	المقاعد
حزب جبهة العمل الإسلامي	٩
التيار الوطني	٤
المؤتمر الوطني (زمزم)	٣
الوسط الإسلامي	٣
العدالة والإصلاح	٢
حزب العون	١
المجموع	٢٤

أما اليوم فإن الأحزاب السياسية في الأردن فإنها تفوق ذلك، حيث بلغ عددها ما يفوق الثلاثين حزبا. وهي كما يلي: (مركز الفنيق للدراسات، ٢٠١٨م)

حزب البعث العربي الإشتراكي الأردني.

الحزب الشيوعي الأردني.

حزب جبهة العمل الإسلامي.

حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد).

حزب المستقبل.

حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.

الحزب التقدمي.

حزب البعث العربي التقدمي.

حزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء).

حزب العمل القومي ( حق).

حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية.

حزب الأحرار.

حزب اليسار الديمقراطي الأردني.

حزب الأنصار العربي الأردني.

حزب السلام الأردني.

حزب الأمة.

حزب الأرض العربية.

الحزب الوطني الدستوري.

حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية.

حزب العمل الأردني.

حزب الأجيال الأردني.

حزب الفجر الجديد العربي الأردني.

حزب النهضة الأردني.

حزب الخضر الأردني.

حزب حركة حقوق المواطن الأردنية (حماة).

حزب الشغيلة الشيوعي الأردني.

حزب حركة لجان الشعب الأردني.

حزب الوسط الإسلامي.

الحزب العربي الأردني.

حزب الرسالة.

حزب العهد.

ثانياً: المجال الاقتصادي :

دائماً يحث الإسلام في أغلب مصادره التشريعية على الوسطية والإعتدال في أغلب مناحي الحياة، فالإسلام يجذب الوسطية ويتخذها أسلوباً ومنهجاً. فيقول الشيخ محمد مهدي الزاقي في كتاب جامع السعادات (إن لكل فضيلة حداً معيناً، والتجاوز عنه بالإفراط أو التفريط يؤدي إلى الرذائل، فالفضائل بمنزلة الأوساط، والرذائل بمثابة الأطراف، والوسط واحد معين لا يقبل التعدد والأطراف غير متناهية العدد). (الزاقي، ٢٠٠٢م)

ومن بين تلك المناحي التي يطالب الإسلام بتحقيق الوسطية فيها هي منحى الاقتصاد، إذ يعد الاقتصاد فضيلة بين رذيلتين وهما الإسراف والتبذير عندما يكون الإنفاق أكثر مما ينبغي إنفاقه وبين البخل والتقتير الذي يحصل عندما لا ينفق على ما هو مطلوب وهذا يستنتج من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تثبت الإعتدال والوسطية، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا ضرر ولا ضرار"، وعلى الرغم من وصف الاقتصاد بعصب الحياة وبعد هدفاً رئيسياً في بعض الأنظمة الاقتصادية إلا أنه لم يعد سوى وسيلة يسعى من خلالها الإنسان إلى مبتغاه، وهذا ما تتبناه الديانات السماوية ومن بينها الإسلام حيث لم يطفح الإسلام إلى مغادرة الماديات والجنوح نحو المعنويات بشكل لا مطلق، وإنما حاول الانسجام والتقرب بينهما إذ في حالة عدم الانسجام بينهما سيؤول الأمر إلى انهيار الماديات الاقتصادية من ناحية وحصول الاضطرابات والغلق وانهيار المعنويات من ناحية أخرى. (الجبوري، ٢٠١٦م)

والإسلام يدفع بالمجتمع الإسلامي إلى تبني الوسطية التي تعني حسب ما يراها محمد شوقي الفنجري في كتابه الوسطية في الاقتصاد الإسلامي أن الإعتدال والملائمة ليست وسطية حساسة مطلقة بل وسطية إجتماعية نسبية، إذ الإعتدال هو سمة الإسلام وأسلوبه في كل نواحي الحياة حيث يعتمد الإسلام مبدأ لا إفراط وتفریط ولا ضرر ولا ضرار في الحياة الاقتصادية. (الفنجري، ٢٠٠٩م)

فالإسلام يذم البخل والبخل والإقتار في غير موضعيه يعد رذيلة أخلاقية فضلاً عن الآثار السلبية التي تحصل في المجتمع من انخفاض فرص العمل وإنتاج البطالة وانخفاض الدخل وزيادة الفقر وهذا ما يدفع إلى ظهور المشاكل الإجتماعية كالسرقة والاحتيال والاختلاس والقتل.



الإعتدال في الاستهلاك البشري هو صورة من صور التربية الاقتصادية للفرد والأمة الإسلامية فإن الإسراف في الاستهلاك يذهب بكل المحاولات لزيادة الإنتاج، ويبدد أموالا كثيرة في الكماليات وتوافه الحياة ، فضلا عن المحظورات والموبقات ،فأما إذا أصبح الإعتدال في الإنفاق الاستهلاكي إلى مجال الإنفاق الإنتاجي وهذا هو فقه الحياة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من فقه الرجل قصده في معيشته" (الهيثمي، ٦٣٠٨)

إن التربية الاقتصادية مطلوبة في كل عصر ولكن ألزم ما تكون في هذا الوقت الذي أسرف فيه في الاستهلاك، حتى جاروا على الطبيعة وما فيها وجاروا على البيئة ومكوناتها، وجاروا على حق الأجيال القادمة ولم يعالجوا هذا بالقسط والإعتدال في الإنفاق والاستهلاك كما هو شأن أولي الألباب. (القرضاوي ، ٢٤٤) الذين مدحهم الله سبحانه وتعالى: "وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا" (الفرقان: ٦٧)

### الإعتدال في المحافظة على الموارد:

أي كيفية التعامل مع الطبيعة ومواردها بطريقة تعتمد على التوازن والاتصال في كيفية الاستفادة من خيرات الطبيعة وثرواتها وكيفية المحافظة والرشد في استخدام موارد الطبيعة بدون إسراف أو تبديد والرشد هو الاستغلال الأفضل الذي يتولد عنه أقصى نفع ممكن.

ويكمن دور التربية الاقتصادية في المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال تدريب الأبناء مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

الإيمان أن هذه الموارد ملك لله سبحانه وتعالى وللأفراد حق ملكية الانتفاع، ويجب عليهم الالتزام بالشرعة الحقيقي عند الانتفاع والالتزام بروابط مشروعية المنفعة .

تجنب تبديد الموارد بدون منفعة معتبرة شرعا لأن ذلك من أساليب الإفساد في الأرض قال تعالى : "وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ" (الأعراف:٧٤) (التركاوي، ٢٠١٦م)

والإفساد في الأرض يكون ماديا بتخريب عامرها وتلويث طاهرها وإتلاف طبيعتها ، والتعالي على الناس وتضليل العقول ويجب إتباع الأساليب التالية عند استخدام الموارد:

الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وصيانتها : لا يجوز الإسراف في استخدام هذه الموارد حتى يؤدي إلى تقليل المنافع فيها.

تحقيق التوازن بين مصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة من خلال التنوع بين المشروعات الإنتاجية قصيرة الأجل لاستخدام الأجيال الحاضرة والمشروعات الإنتاجية الأساسية لخدمة الأجيال المقبلة (شحاته، ٢٠٠٨م).

وهذا مستنبط من قوله تعالى: "وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ" (الحشر: ١٠)

وقد يفهم أن سمة الخشونة سمة الحياة الإسلامية ولو صح هذا الفهم فأى عيب فيه؟ على أنه من المستغرب أن تعرف ليونة العيش في استعمال الحرير والذهب لكن الإسلام يريد أن يجتث جذور الترف من معيشة الفرد والجماعة حتى يسلم للأمم كيائها ويبقي لها تماسكها.

ويرى الباحث في خلاصة هذا المبحث

أن الغلو والتطرف موجود في جميع نواحي الحياة سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم دينية أم إجتماعية، وهي موجودة فينا كأشخاص أو جماعات وتنظيمات، فأى انحراف عن خط الاعتدال والتوسط وهو المحمود فإنه يتجه نحو الأطراف وهي المذمومة وكلما زاد انحراف فإنه يدخل مجال التطرف. كل هذه الأسباب سواء كانت خاصة بالإنسان مثل الجهل وعدم التعلم فإنه يجعل من الفرد إنسان ضحل محدود التفكير، عديم التصرف السليم، والجاهل يكون سهل الإنجراف والانقياد والتقليد الأعمى الذي يؤدي إلى المهالك سواء كانت في حياته أو للإضرار بالآخرين.

ففي النواحي الإجتماعية. هناك ظاهرة منتشرة ويتمسك بها معظم العامة ألا وهي مرض المشابهة والتقليد الأعمى بالفرد، يريد أن يشابه غيره ممن هو أيسر منه حالا في المال والأحوال فيولد عنده الغيرة والحسد، قال تعالى: "وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ". (النساء: ٣٢) والفرد حتى يبلغ مُبتغاه ليصل مُستوى غيره فإنه يلجأ إلى الدين والاستقراض بقصد المتاجرة أو شراء الحاجيات غير الضرورية سواء كانت في الملابس أو الأثاث أو في بناء المساكن ووسائل الترفيه الأخرى فغالبا ما تؤدي به إلى الإفلاس والفقر، فتنجس الهوة والفجوة بين فئات المجتمع فتسود الطبقية ويبدأ الصراع، أو إلى إتباع أساليب غريبة في المجتمع كاللجوء إلى الاختلاس والسرقة والنصب والاحتيال وإتباع الطرق المحرمة الغير مشروعة من أجل الحصول على المنافع المادية حيث تؤدي هذه إلى تفكك المجتمع وانحلاله.

وهناك غلو وتطرف في علاقات الناس بعضهم ببعض ولنا في قول سيدنا علي ابن أبي طالب رضي الله عنه أسوة فقال "أحب حبيبي هونا ما عسى أن يكون بغيضك يوما ما، وابغض بغيضك يوما ما عسى أن يكون حبيبي هونا ما". نجد في هذا القول أن سيدنا علي بين مخاطر الغلو في المحبة والبغض، فالحب الزائد في الشخص ربما مع عوامل الزمن يتغير ويصبح عدوا فيكشف أسراره وحياته الخاصة فتؤدي إلى انهياره وإنهاء حياته، وربما أيضا أن ينقلب المبعوض إلى محب فتولد عند الشخص الندم والتأسف على ما ارتكبه اتجاه صاحبه، خلق الله الإنسان مدنيا بالطبع فمنحه فطرة طيبة ينبثق من خلالها تعاون فطري مجتمعي يقوم على التعاون والمحبة فالإسلام دين المحبة والوسطية أراد أن ينشر مبادئ الحق والخير، فالعلاقات الإنسانية يجب أن تكون متوازنة بلا شطط وغلو. وهناك غلو في الدين والعبادات مما يثقل الإنسان على نفسه وعلى أتباعه، وغلو في حب البشر لبعضهم كالمغالاة في الرسل وفي الصحابة وما التطرف المذهبي إلا نوع من هذه، فمغالاة حب الآل مما أحدث فجوة وظاهرة بين أتباع السنة المعتدلة وهؤلاء، فأدت هذه الموالاتة إلى اختلاف سياسي ثم إلى صراع دموي ثم إلى التكفير.

وهناك غلو في استخدام الطبيعة والجور على مصادرها وعلى استخدامها بالوجه الأكمل والأمثل لتبقى معطاءة لك ولغيرك والاستخدام الجائر والزائد عن الحدود يؤدي إلى تبديد مصادر الطاقة والجمالية .

وبالنسبة للمشاركة السياسية يرى الباحث أن ازدياد حدة الخطابات والراديكالية وتجاوز السقف من بعض التنظيمات السياسية فإن هذا يؤدي إلى غلو سياسي وإلى تآكل المجتمع ولذلك يجب معالجة هذا الأمر قبل استفحاله وغالبا ما يؤدي الغلو السياسي إلى العنف الدموي والتطرف، فالمطالبة بالعدالة الإجتماعية والاقتصادية والوظيفية شيء، وحراك الشارع شيء آخر وهو إنذار خطير إذا ما عولج في حينه.

ولعل قراءة منصفة للمشهد الحزبي الأردني نلحظ فيها كثرة أعداد الأحزاب مقابل إقبال ضئيل للمجتمع حيث بلغ عدد الأحزاب ٤٩ حزب مقابل ٢ تحت التأسيس حسب إحصائيات ٢٠١٦م، وهل هذا الإحجام عن الحزبية ما زال هاجسا من تأثيرات أمنية، بالرغم من الرغبة الملكية لإبراز دور الأحزاب والعمل السياسي حيث تم إيجاد وزارة خاصة لتنمية السياسية ترأسها أشخاص على قدر كافي من الوعي والنسوج.

إلا أن المسألة ضلت تراوح مكانها وضل معظم الأردنيون يحجمون عن الانتساب الحزبي، ومن باب الإنصاف فإن إعادة الحياة الحزبية والانتخابات النيابية عام ١٩٨٩م قد أفرزت مشهد سياسي وديمقراطي عز نظيرة في الدول الاعرق حزبية وديمقراطية، لكن هناك جهات لم يروق لها ذلك فالتفت على الموضوع بإيجاد قانون إنتخابي جديد كرس العودة إلى العشائرية والفتوية من خلال تحالفات أفرزت مجالس نيابية لم ترقى إلى المستوى المطلوب منها ولم يعد هناك أي تأثير ملموس للأحزاب السياسية في التمثيل بالمجالس التشريعية.

كما وأن المتفحص للعديد من الأحزاب الموجودة برامجا وطرحاً ورؤى يجد أنها إلى حد كبير ذات تلون ومضامين واحدة خلافا عن الأحزاب التي كانت موجودة قبل عام ١٩٨٩م (عودة الحياة الديمقراطية)، ومن المفهوم السياسي أن الأحزاب السياسية يجب أن تمتلك رؤى سياسية وأهداف مبرمجة ونشاطات تقوم بها بهدف الوصول إلى المشاركة في اتخاذ القرار السياسي في المجالس التشريعية.

نلحظ أن الأحزاب ما زالت عاجزة عن تأسيس قواعد حزبية شعبية ولم نلمس أي نشاطات لها، ولا إجتماعات أو مؤتمرات حزبية لإبداء الرأي على ما يحدث في الإقليم أو في المنطقة أو في الداخل.

وأن الأحزاب ما زالت عاجزة أيضا عن تشكيل ائتلاف حزبي لخوض الإنتخابات البرلمانية أو ائتلاف لمن يصل إلى قبة البرلمان، وعدم القدرة على نشر الوعي السياسي، وعمل قواعد الشعبية وإقناع المواطنين بالإقدام على المشاركة سواء كان ذلك من خلال إجتماعات لبيان الأفكار والرؤى الحزبية أو اللقاءات أو النشر بالصحف لتنوير عقول المهتمين بهذا الشأن.

إن العالم يشهد الكثير من المتغيرات ولم تستطع الأحزاب التعاطي مع هذا الحدث على العكس من مؤسسات المجتمع المدني والنقابات التي تنصدر المشهد على النقيض من جمود الأحزاب. الرغبة الملكية واضحة بإبراز دور فعال للأحزاب من خلال فكر الملك الوسطي المؤمن بالتعددية والمشاركة السياسية وهذا وجهه الملك بالعلن من خلال الأوراق النقاشية، حيث يرى الباحث أن الأوراق النقاشية كشفت ضعف الأحزاب على أداء دورها المطلوب وأنه ما زال شكليا.

وأخيرا نلمس أن الأحزاب ما زالت بلا روح سياسية واعدة الرؤى وأنها ما زالت غير قادرة على التكيف والتطور لتواكب العصر ومستجداته مع عدم ظهور فعال لها بالمشاركة، مما يعني أن البعض منها ما زال يقف على رصيف السياسة، ومع افتقارها للكوادر الحزبية ما زالت تتمسك بقيادات ثانية مما اكسبها صفة الشيخوخة الحزبية وأدت إلى صراعات داخلية حدت لبعض أعضائها إلى الانسحابات أو إلى الانتفاضة على القيادة، فالعمل الحزبي يحتاج دوما ضخ دماء جديدة وطاقات شابة لتواكب التطور السياسي العالمي، وأرى أن الأحزاب بحاجة ماسة إلى إعادة هيكلتها سواء ببرامجها أو بإيجاد قيادات واعية ومدركة مصلحة الوطن والمواطن والعمل على فتح قنوات الاتصال مع القواعد الشعبية سواء بالظهور على شاشات التلفزة أو بالاتصال المباشر أو من خلال الصحف حتى تستطيع استقطاب الجماهير وتستطيع من خلالها النهوض وإبراز دورها السياسي.

وما الأوراق النقاشية والتي سيأتي التفصيل بها في الفصل الثاني من هذا البحث، إلا خارطة طريق للمشاركة السياسية والتعددية والعمل الحزبي والنهوض به.

## الفصل الثاني : رؤية الملك عبد الله الثاني في الوسطية والاعتدال

يتميز فكر الملك عبد الله الثاني بإرتباطه المباشر بالقيم العربية والإسلامية والإنسانية المستمدة من خصائص آل البيت الكرام والقدرة على بناء منظومة متكاملة تجسد الانفتاح الواعي والحوار الهادف والديمقراطية المسئولة والحرية الإيجابية.

لم يتوانى الملك عبدالله عن واجبه كقائد عربي ومسلم عن حمل رسالة الإسلام إلى العالم عقيدةً ومفهومًا وقيماً أخلاقية وإنسانية، للدفاع عن الأمة ونبذ التطرف ، وحمل على عاتقه مسؤوليةً وأمانةً تقدم جانباً مشرقاً إلى العالم يوضح فيها الصورة النقية للدين الإسلامي الحنيف، وإبراز نموذج الاعتدال والوسطية الذي يميز هذا الدين، منطلقاً من أن الأردن يعد إنموذجا يحتذى به في هذه القيم.

إن الموقع الجغرافي للأردن والدور التاريخي لقيادته وشرعية وجوده، فرضت عليه أن يتحمل تبعات قضايا المنطقة والإقليم، حيث تنامت ظاهرة الإرهاب والتطرف باسم الدين الإسلامي الحنيف، وتفاقت الأوضاع في الإقليم من حروب وفتنٍ طائفيةٍ معظمها تقوم على التطرف والمغالاة في تطبيق النصوص الشرعية والإسلامية والإسلام منها براء.

مما حدا بالملك بالتصدي بحزم وقوة لظاهرة الإرهاب ولخوارج العصر الذين اختطفوا الدين الإسلامي السمح، وكان التصدي لظاهرة الإرهاب في كافة المحافل الدولية معتمداً في ذلك على ركائزٍ أساسية تجمع بين الشرعية الدينية والموروث التعليمي والعسكري والخلفية السياسية لآل البيت ، التي تعتمد على الاعتدال وحسن الخلق وإعطاء الصورة الناصعة عن سماحة الإسلام وسمو خلقه.

ستقوم هذه الدراسة ببحث هذا الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: نشأة الملك عبد الله وحياته.

المبحث الثاني: رؤى الملك عبد الله في مفاهيم الوسطية والاعتدال.

### المبحث الأول : نشأة الملك عبد الله الثاني وحياته

نشأ الملك عبدالله الثاني في كنف والده الملك الحسين بن طلال الذي أشرف على تربيته وتعليمه وغرس فيه الصفات النبيلة، والتواضع، والخلق الهاشمي الذي يقوم على التسامح وحب الآخر والتعامل معه، والده الذي لم يكن كغيره من أبناء الأسرة الحاكمة غارقاً في نعيم السلطة والجاه، وبعيدا عن قضايا أمته وشؤون بلاده، ومن أقوال الحسين "إن حياتي ملك لشعبي، إنني أبذل كل ما في وسعي لكي تجد الأجيال القادمة ظروف حياتيه أفضل من ظروفنا" (موقع المدينة نيوز)

في ظل ذلك كانت تربية الملك عبدالله الثاني وهذا ما عبر عنه الملك لبرنامج (لاري كينغ) والذي بثته محطة CNN في الرابع من حزيران/يونيو من عام ألفين ميلادية "تعلمت من والدي الذي صنفته تجربة الحكم، فأصبح يتفهم الأمور بصورة أفضل وتقبلها، بينما ما زلت أنا أريد إتهام كل شيء، لقد كان والدي حياتي ومصدر إلهامي وكان مليكي أيضا والذين كانوا يعرفون الملك ويعرفون الأردن، يدركون كونه قائدا مثاليا، كان مليكا وأبا لنا جميعا وهو شخص أجللته طيلة حياتي". (السعيدين، ٢٠٠٧م).

ستقوم الدراسة بدراسة هذا المحور في المطلبيين الآتين:

المطلب الأول: حياة الملك عبدالله الثاني ونشأته.

المطلب الثاني: البعد الديني والتاريخي وأثره في شخصية الملك عبدالله الثاني.

المطلب الاول : حياة الملك عبد الله ونشأته وعلاقتها بترسيخ الفكر الوسطي

لم يعيش والده الملك حسين حياة الترف والبذخ فوالده أول من لمس وتلمس صفات نجله عبدالله، وللرجل فراسة وحكمة بالغة، لذلك كانت الخطوة الأولى إرساله للجيش والمعاهد العسكرية، لأنه يعلم أن القائد العسكري إضافة لعمله يمكن أن يكون سياسياً وإدارياً واقتصادياً.

أرسله إلى الجيش العربي حيث تصقل الرجولة وتظهر معادن الرجال وبهذا أضاف الملك عبدالله الثاني إلى دراسته الأكاديمية خبرات عسكرية واسعة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا، عاش في الصحراء حيث المكان الطبيعي للجندية، قسوة الصحراء وظلام ليلها وخشونة العيش فسها أكسبه الصبر والقيادة، فتدرج في الجيش العربي من رتبة ملازم وحتى رتبة لواء ركن، إلى أن تسلم سلطاته الدستورية في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩م، وبذلك يكون الملك الهاشمي الرابع للمملكة الأردنية الهاشمية.

خطت حياة الملك الأكاديمي ثلاث مسارات ، المسار الأكاديمي التعليمي، والمسار العسكري، والمسار الدبلوماسي .

المسار التعليمي الأكاديمي :

بدأ رحلته التعليمية في الكلية العلمية الإسلامية في عمان عام ١٩٦٦م، ثم واصل تحصيله العلمي في مدرسة سانت اديمون في بريطانيا ، وأكمل دراسته الثانوية في مدرسة إيقلبروك، وأنهى دراسته الثانوية في أكاديمية ديرفيلد في أمريكا ، وكانت ديرفيلد مميزة على مستوى العالم وتتصف بعدم التمييز بين الطلاب إجتماعياً ومعاملة ، وفي إحدى واجباته الداخلية دعاه المدرس يا عبد الله نعم والدك ملك ولكنك هنا طالب.

الملك كان معجباً ومندهشاً لما لمسه في أكاديمية ديرفيلد من تعليم ومعاملة حيث قال فيها : "علمتني هذه المؤسسة التربوية الرائدة أن أكون محباً للاستطلاع وأن أناقش ما يقال لي، وأن ابتكر الحلول لما يواجهني من مشكلات ، لقد علمتني كيف أفكر لا ماذا أفكر ، شجعتني على الفكر النقدي والبحث عن الحلول ونمت لدي رغبة الإبداع والعمل الخلاق" ( ابن الحسين، ٢٠١١م).

واصل دراسته الجامعية في جامعة أكسفورد لدراسة العلاقات الدولية وسياسات الشرق الأوسط، ثم واصل الدراسة أيضاً في جامعة جورج تاون عام ١٩٨٧ م ، حيث التحق ببرنامج الزمالة للقياديين ضمن برنامج الماجستير في شؤون الخدمة الخارجية ودرس خلالها العلاقات الدولية.

تأثير التعليم على فكر الملك :

في أول زيارة له إلى ديرفيلد بعد تخرجه منها بعد عشرين عام بدعوة من إدارة الأكاديمية لتخريج فوج ذلك العام ، التقى الملك بمجموعة من رفقائه في الدراسة فوجدهم يحتلون مواقع ريادية في العلم والسياسة، فترسخت لديه فكرة إنشاء مدرسة في الأردن لأبناء الشرق الأوسط والعالم، فعرض الفكرة على مدير الأكاديمية الذي شجعه على ذلك فنال الملك المساعدة والإعجاب من رفقائه ومن الكوادر التعليمية في ديرفيلد.

تم إنشاء كينغز أكاديمي في ٢٢ تموز ٢٠٠٤م وحشد لها الطاقات العلمية والأكاديمية والكفاءات وجعلها تقوم على قيم الصدق، والاستقلال الفكري، والكرامة، وعلو النفس، والصدقة، مناهجها تدرس في اللغة الإنجليزية وهناك دروس باللغة العربية وفي سياسات الشرق الأوسط، وفي الأديان، وعلم الاجتماع، أنشئت على أرض مساحتها ٦٠٧ دونم مؤلفة من عشرين مبنى. (ابن الحسين، ٢٠١١م)

وهي عالمية على مستوى الشرق الأوسط، جلب لها المعلمين والمشرفين الأكفاء من مختلف دول العالم ليتم افتتاحها رسمياً عام ٢٠٠٨م، فابتدأت التدريس لمائة وستة طلاب من الدول العربية ودول الشرق الأوسط ومن أمريكا ودول من إحدى وعشرين جنسية من عالمية.

وفي العام الثاني استقبلت الأكاديمية أربعمئة طالب كان منهم أوائل المحافظات الأردنية إضافة إلى ثلاثين منحة، وكانت النتائج أن ٧٠% من الذين احتلوا قائمة الشرف هم من أصحاب المنح مما يثبت أن الفقر المادي شيء والغنى العقلي والفكري شيء آخر.

وترى الدراسة أن الأكاديمية تدعم الفكر الوسطي المعتدل في التعليم من خلال:

تدرس قيم الصدق، والاستقلال الفكري، والكرامة، وعلو النفس وهذه هي القيم التي يحتاجها شباب اليوم.

مواضيع التدريس فيها شاملة، دروس في سياسات الشرق الأوسط، وعلم الأديان، وعلم الاجتماع، فهي لم تقتصر على نمط واحد في التعليم ولم تنحاز إلى فكر معين.

الأكاديمية لم تقتصر على طلاب من ديانة واحدة ففيها المسيحي، والمسلم، وغير ذلك من الديانات وهذا يدل على التسامح الديني.

الطلاب يمثلون إحدى وعشرون جنسية في البداية لكنها شملت معظم جنسيات العالم مؤخراً، إضافة إلى أن المعلمين والتربويين فيها من عرب وأجانب وعلى اختلاف دياناتهم مما يدل على عالميتها، حيث توفر الحوار بين الشعوب و تبادل ثقافي معرفي مميز.

الخليط التعليمي هذا سوف ينتج عنه تقارب فكري شامل للخريجين و لقادة المستقبل منهم.

تم تخريج الفوج الأول في حزيران ٢٠١٠ من أربعة وثمانين خريجا توزعوا على مختلف جامعات العالم لإكمال الدراسة. قال الملك في كينغز أكاديمي: " هذا الصرح التربوي من أحب إنجازاتي إلى قلبي وأكثرها مدعاة للفخر والاعتزاز". (ابن الحسين، ٢٠١١م)

المسار العسكري :

عندما أنهى الملك دراسته في ديرفيلد وعاد إلى أرض الوطن سأله والده الملك حسين: "هل فكرت بالجندية ؟ وما رأيك بساند هيرست، أنا وجدك تخرجنا منها ، فلما لا تذهب إليها ؟".

قالوا في ساند هيرست: (ابن الحسين، ٢٠١١م)

قال الملك طلال بن عبدالله: "لا يستطيع المرء القيادة وإدارة الأمور إلا بالنظام ولا مكان في العالم يحسن تعليم ذلك أفضل من ساند هيرست".



قال الملك حسين بن طلال: "إن ساند هيرست أحسن مدرسة حربية في العالم وخير مكان يختاره الرجل ليتعلم مهنته كملك".

إذا كانت هذه رغبة والده بل تتعدى ذلك إلى صيغة الأمر المحبب، أراد الأب لابنه أن يسير على نهج أسلافه. وعليه التحق الملك بساند هيرست عام ١٩٨٠م الأكاديمية العسكرية الأكثر شهرة في العالم على صعيد إنتاج الضباط والقادة، تخرج منها برتبة ملازم ليخدم في فوج المشاة العريق في حرس الملكة إليزابيث (حراس غولد ستريم)، ومن ثم خدم في فوج الهوسار الملكية فخدم في ألمانيا وانجلترا. عاد إلى الأردن فالتحق باللواء المدرع الأربعون في القطرانة فعاش خشونة الصحراء حيث كانت طبيعتها تعطي الموقع العسكري بمعناه الحقيقي.

دخل دورة ضباط دروع متقدمة في فورت نوكس في أمريكا عام ١٩٨٥م ليتسلم بعدها قائد سرية الدبابات في اللواء المدرع ٩١ الملكي عام ١٩٨٦م. وفي عام ١٩٨٩م دخل دورة كلية القيادة والأركان في كامبيري في بريطانيا ثم خدم في جناح الطائرات العامودية كطيار مقاتل على طائرات الكوبرا بعد أن حصل على فترة تدريبية عليها.

تسلسل الملك في الخدمة العسكرية بمواقع مختلفة من مساعد قائد سرية، قائد سرية، قائد كتيبة، مندوب سلاح الدروع الملكي في مكتب المفتش العام للقوات المسلحة الأردنية، قائد القوات الخاصة الملكية، ثم قام بتشكيل قيادة العمليات الخاصة وأصبح قائدا لها عام ١٩٩٦م وهو برتبة لواء وبقي في هذا المنصب حتى استلم ولاية العهد سلطاته الدستورية كملك (حماد ، ٢٠٠٩م).

تأثير المسار العسكري على فكر الملك (البعد القيادي) :

في نهاية الثمانينيات القرن الماضي تلقى الأمير عبد الله دعوة من القائد الأمريكي الجنرال شوارسكوف لزيارة قيادة العمليات الأمريكية في الخليج العربي أثناء الحرب الإيرانية العراقية لقضاء برنامج تدريبي مع القوات الأمريكية، وفي هذه الزيارة أدرك الملك معنى عدم السماح لإيران بإغلاق مضيق هرمز ووقف الملاحه في الخليج، ولمس الملك فائدة العمل المشترك بين الوحدات العسكرية دون تمييز، هذا كله ساعده بعد عودته إلى الأردن على تأسيس قيادة العمليات الخاصة لتتصف بالمرونة والحركة ورد الفعل السريع.

عمم الملك أثناء قيادته للعمليات الخاصة الأردنية كتابا رسميا بين فيه جميع فنون القيادة التي يرغب بتطبيقها على جنوده، حيث جمع فن القيادة في كلمتين: "HUMAN TOUCH" لمسة إنسانية.

وفي هذا المصطلح وضع قاعدة ذهبية متينة وراسخة في فن القيادة والتي تصلح لكل زمان ومكان، فهي تصلح للقيادة وإدارة الأمور الإدارية وهي سر النجاح في القيادة العسكرية ، يمكن أن يطبقها أي قائد أو مدير بغض النظر عن مستوى المسؤولية أو القيادة فهي تعتبر طريق وإستراتيجية في إنجاح إدارة الأمور لأي موقع يتواجد به.

كلمة " HUMAN "إنسانية تجتمع بها القيم التالية: (كتاب العمليات الخاصة) :

حرف " H " هي اختصار لكلمة " Hear Him " اسمع منه، فالإستماع إلى المرؤوسين أو الموظفين في مكان عملهم يسمح للقائد أو المدير أن يتلمس مشاكلهم، فكم هو جميل أن يشارك المسئول مرؤوسيه، ويتفهم ظروفهم.

حرف " U " وهي اختصار لكلمة "Understand his feeling" اعرف وتفهم مشاعر مرؤوسيك، واجعل باب مكتبك مفتوحاً دائماً، وقدر مشاعرهم واحتياجاتهم.

حرف " M " اختصار لكلمة " Motive his desire " أي شجعه على تحقيق رغباته، فكم هناك من مرؤوسين لديهم أفكار جيدة لا يستطيعون إبرازها، وصوتهم غير مسموع، وكم من وحدة أو مؤسسة يوجد فيها صندوق اقتراحات ولا تقرأ اقتراحاتهم.

حرف " A " اختصار لكلمة " Appreciate his effort " قدر جهوده، فالكلمة الطيبة لها مردود طيب والمكافأة أسلوب ممتاز، تحفزه أمام زملائه.

حرف " N " اختصار لكلمة "Newes him"أبقيه على الاطلاع وزد من معرفته وثقافته.

كلمة " TOUCH " لمسة تجتمع بها القيم التالية :

حرف " T " اختصار لكلمة "Train him " اعمل على تدريبه.

حرف " O " اختصار لكلمة " Open him eyes " زد من إدراكه.

حرف " U " اختصار لكلمة " Understand his uniqueness " اعرف نقاط ضعفه.

حرف " C " اختصار لكلمة " Contact " ابقه وحافظ على الاتصال معه.

حرف " H " اختصار لكلمة " Honor him " احترمه وقدره.

وباختصار فان فكر الملك عبد الله القيادي في القيادة والتعامل مع المرؤوسين يعتمد على المعرفة بكافة الامور التي تتعلق بالقيادة، وتحويلها الى جهود كبيرة من اجل استثمارها في تحقيق الاهداف التي يتم رسمها من اجل التطوير والتقدم في كافة المجالات الحياتية.

### المطلب الثاني : البعد الديني والتاريخي وأثره في شخصيه الملك

يعتبر الملك عبد الله هو وريث الشرعيه الدينية في ملكه ونسبه، فهو الحفيد الحادي والأربعون للرسول صلى الله عليه وسلم، فشرعيته ترتكز على الإسلام، والإنجاز، والعدل بنظره أساس الملك الذي آل إليه بحكم النسب الطاهر والسلالة الشريفة الممتدة إلى النبي الهاشمي القرشي.

وهو مؤمن إيماناً مطلقاً بربط الإسلام بصدق السلام ويعبر عن ذلك برعايته للفكر الإسلامي البناء والمستنير، وبحرصه على إجتماع علماء المسلمين وتقارب وجهات نظرهم في سبيل تعميم ثقافة وسطية تجمع المسلمين والمؤمنين ولا تفرقهم.



وهو في هذا التوجه يؤكد التزامه بالدفاع عن الإسلام والمسلمين في كافة أنحاء المعمورة كأحد واجباته ومهماته كعربي هاشمي، واعي لخطورة ما تناله عقيدة الإسلام من تجريح وتشويه بسبب موجات الطائفية والتطرف والانفلات التي باتت تشكل خطراً على العالم بأسره.

وهو في المحافل الدولية كلها يشدد على أن على المسلمين في هذه الأيام أن يجاهروا بجرأة عن الإسلام المعتدل والإسلام الذي يفرز قدسية الحياة الإنسانية، والذي يصل إلى المضطهدين في كل مكان يخدم الرجل المرأة على حدٍ سواء ويؤكد على أخوة الجنس البشري بأكمله ، فهذا هو الإسلام الحقيقي الذي دعا إليه جده محمد صلى الله عليه وسلم، وقامت على يده بشائر الحرية وانبثقت منه موجات النور والهداية لكافة أنحاء العالم.

دين التسامح والاخلاق الذي وصف سبحانه وتعالى من بشر به "وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ" (القلم: ٤)

والشرعية الدينية تناقلها بني هاشم جيلاً بعد جيل حتى وصلت بحفظ الله ورعايته إلى السبط الحادي والأربعون عبد الله الثاني ابن الحسين.

البعد التاريخي :

نسب الأشراف الذين آلت لهم القيادة والحكم في الحجاز إلى ما يقارب ألف عام ونيف. الملك عبد الله هو ابن الملك حسين ابن الملك طلال ابن الملك عبد الله الأول ابن حسين ابن علي شريف مكة والحجاز. والده الملك حسين الذي دام حكمه أربعون عاماً خلالها قاد البلاد بحكمة واقتدارٍ ذو بصيرةٍ بعيدة المدى، تخطى جميع الأزمات والصعاب التي مرت بها البلاد فأطلق عليه لقب الملك الباني، جده الملك طلال واضع الدستور الأردني. الملك عبد الله الأول أحد قادة ثورة العرب الكبرى التي ثارت على الظلم والتتريك الذي برز في أواخر الدولة العثمانية، مما الحق في البلاد الإهمال والجهل وسوء الإدارة ، قدم إلى الأردن من الحجاز فأسس إمارة الشرق العربي، ثم إمارة شرق الأردن فوحد البلاد بعد أن كانت تسودها القبلية المتحاربة مع بعضها البعض، ثم أسس المملكة الأردنية الهاشمية فحمل اسم الملك المؤسس.

يمتاز بعد فكره الثاقب فحمى البلاد من أطماع الصهيونية، يؤمن بالسلام العادل فقبل بقرار التقسيم الخاص بفلسطين الذي أعطى اليهود جزءاً منها مقابل الجزء الأكبر للعرب، فخالفه العرب ولم يقبلوا بقرار التقسيم وعلى أثره خاضوا حرباً مع إسرائيل عام ١٩٤٨م، وخسروها واحتل اليهود أجزاءً كبيرةً من الأراضي الفلسطينية فألت فلسطين إلى ما آلت إليه الآن وخصوصاً بعد أن فقدت الجزء المتبقي منها في حرب حزيران عام ١٩٦٧م، وهاهم الباحثون عن السلام اللاهثون وراءه لم يحققوا شيئاً بسيطاً مما آمن به وطالب به الملك عبد الله الأول. أما الشريف حسين بن علي شريف مكة الذي نذر أولاده في خدمة البلاد والعباد فقدموا إلى بلاد الشام والعراق، وأسسوا ممالك قامت على العدل والمساواة. (الموقع الرسمي الملك)

الملك عبد الله الثاني وريث سلالة هؤلاء القادة، إذاً هو ورث المجد التاريخي من أسلاف أجدادهم ضارين في عمق التاريخ، ذوو عقولٍ رشيدةٍ حتى في فترة ما قبل البعثة المحمدية التي نقلت العباد من الضلالة إلى الهدى، ومن الجهل إلى العلم، ومن الكفر إلى الإيمان، كل هذا في فترةٍ وجيزةٍ من عمر الزمن تقدر بثلاثة وعشرين عاماً.

أسسوا في الجاهلية قبل البعثة المحمدية حلف الفضول لنصرة المظلوم ورد الظلم ، ودفع الباطل، وإحقاق الحق لأهله، فكانت لهم السقاية والرفادة لخدمة حجيج البيت.

## تأثير البعد الديني والتاريخي على فكر الملك:

يرى الباحث ان البعد الديني والتاريخي وفر موروثا سياسيا للملك. ووفر الموروث السياسي الذي يتبناه الملك قيما عظيمه وخصائص ومبادئ إنسانية راقية، فهو وريث رسالة الثورة العربية الكبرى، التي نادى بالمساواة والحرية للشعوب العربية، وهو الذي بسياسته نأى بالأردن عن سياسة الإقليم التي تدعو إلى الحروب، والتطرف، والعنف وجنب الأردن كل الأزمات التي تعصف في العالم.

إن من أبرز الصفات السياسية التي يتمتع بها فكر الملك هي الاتزان، والحكمة، والحوار مع الآخر، والهدوء في التعامل مع الأحداث والمخاطر التي تحيط بالأردن، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، واستطاع الأردن بفضل هذه السياسة المتوارثة والمتوازنة، أن يكون مثالا يحتذى به في الإصلاح السياسي، ويعتبر الأردن أفضل موقع للأمن، والاستقرار، والهدوء منذ ما يقارب قرن من الزمن، وهذه سياسة متوارثة ورثها الملك من آباءه وأجداده الهاشميين منذ العصر الجاهلي وحتى الآن، والتي أصبحت ثابتا من ثوابت الدولة الأردنية.

إن فكر الملك السياسي تأثر أيضا بالموروث الفني الذي اكتسبه من والده الملك الحسين بن طلال الذي وضع الأردن على الخريطة العالمية، ومن أجداده الذين صنعوا الاستقلال والدستور، وبما اكتسبه من خبرة على أرض الواقع، والممارسات نتيجة الحراك الواسع والأحداث المتلاحقة، ومن هنا تأتي صعوبة رسم صورة لفكر الملك السياسي المتعدد الجوانب في مقال أو بحث.

يعتبر الملك عبد الله أكبر داعية للإصلاح السياسي الشامل، والتحديث في المناهج والسياسات، وتعميق المفهوم الديمقراطي في صنع القرار وتنفيذه على المستوى النيابي والمجالس الفنية والبلدية واللامركزية. ويعتبر الملك داعية للسلام القائم على العدل والمساواة، فكان أحد مهندسين السلام العربي، وأول المنتصرين بشرحه للعالم، وذلك لقناعته السياسية بأن الوفاق العربي وخصوصا الفلسطيني، هو الركنة الأولى في مواجهة المماثلة الإسرائيلية لوضع حد للمسألة الفلسطينية على أساس الشرعية الدولية.

إن الوجه العربي والإسلامي من أولويات الملك لتبقى الصورة المشرفة لهذين الوجهين وضاءة كما الوجه الأردني المقدر دوليا، ولا شك أن الحراك السياسي الدؤوب للملك قد أوضح للعالم وصانعي القرار الدولي والرأي العام العالمي حقيقة الموقف ومنع الكثير من التشوهات.

وعلى الصعيد الأمني يوكل إليه والده بحراسة وحماية شخصيات عالمية مهمة في زيارتها للبلاد كحراسة الملكة اليزابيث أثناء زيارتها للأردن عام ١٩٨٤م، ولقد نجح في مكافحة التهريب عبر الحدود الشرقية للأردن "قلت لوالدي: أرجوك أطلق يدي" فوافق على ذلك، ثم كان الملك عبدالله الثاني هو القائد الفعلي في إلقاء القبض على خلية إرهابية في سحاب أحياء عرفت في ما بعد بإسم خلية سحاب. (ابن الحسين، ٢٠١١م)

لم يكن تولى سدة الحكم مازقا بالنسبة للملك، فهو خريج الدبلوماسية التي أذهلت العالم بقدرتها على المحاوراة والمناورة إذ استطاع أن يوظف اللحظة لأهدافه في بناء وطنه في وسط عالم أنهكت الأحداث فيه دولا، وشردت شعوبا، وأسقطت أنظمة، فأحالت المنطقة إلى محيط من الفوضى والإنفلات، فخلق الملك عبدالله الثاني من الإحتجاجات العربية ربيعا أردنيا أخضر اللون على العكس من الربيع العربي الدامي. هذا الإنفلات الأمني الغير مسبوق، أسهم في ظهور مدارس فكرية اتخذت من الإرهاب فكرا ومنهجيا وممارسة، فشوهت صورة الدين الحنيف.

وفي واحدة من أبرز لقاءاته كان خطابه مدويا في البرلمان الأوروبي الذي أعاد العالم إلى جادة الصواب موضحا لهم أن هذه الشراذم لا تمثل الإسلام، وأن الكثير من شعوب العالم الإسلامي هم من ضحايا هذه الشراذم التي تحمل فكر الإبادة وإلغاء الآخر حد الإستتصال.

مزيجا من السمات تؤلف فكر الملك وسلوكه، فهو الأبرع في مخاطبة العالم وكسب وده، وهو الشديد الوضوح صاحب الفكر المستقيم والرؤية المباشرة، صلب دون قسوة، صارم دون ظلم، جمع ما بين الشدة واللين، هذه هي الوسطية والإعتدال في الأمور، كان دائم التطلع إلى المستقبل باحثا عن منزلة تليق بشعبه ووطنه ضاربا مثلا أعلى في الحكم الرشيد.

هذا هو الملك عبدالله الثاني الذي قال تناهى إلى أسماعي أنهم قالو عني "لن يصمد أكثر من ثلاثة شهور". (ابن الحسين، ٢٠١١م).

كان نتاج هذا كله أن قال فيه والده عندما سلمه ولاية العهد ١٩٩٩م "أنت إبني، لدي ثقة كبيرة بك طوال هذه السنوات، وأريدك أن تتولى المسؤولية". (ابن طلال، ١٩٩٩م).

## المبحث الثاني : رؤى الملك عبد الله الثاني لمفاهيم الوسطية والإعتدال وتعزيزها

الرؤى هي كل نتاج يوجه إلى مجموعة من المخاطبين فعليين أو افتراضيين، ويتم بلورته على أرض الواقع على شكل سلوك بهدف إحداث تأثيرات معينة على تصورات وسلوكيات المخاطبين حول رؤى محددة.

وترى الدراسة أن رؤى الملك عبدالله الثاني هي التوجهات الفكرية للملك، والتي عبر عنها من خلال مبادرات رسالة عمان، كلمة سواء، أسبوع الوثام العالمي بين الأديان، والأوراق النقاشية.

وتضمن رؤية الملك عبدالله الثاني للوسطية والإعتدال، وضع خارطة طريق للعالم أجمع، وخطة إصلاحية تتمثل بطرح رؤية عالمية لمواجهة آفة الإرهاب والتطرف، التي تتطلب موقفا دوليا كونه المسؤول عما يدور في المنطقة من عبث ودمار وتشريد الآلاف من البشر وقتلهم بذريعة الحفاظ على الدين الإسلامي.

### المطلب الأول : رسالة عمان ومضامينها

لقد جاءت مبادرة الملك عبدالله الثاني "رسالة عمان" بوصفها رسالة اعلامية وجهت بالدرجة الأولى إلى الاخر (غير المسلم) في اطار الدور الذي قامت وتقوم به المملكة الأردنية الهاشمية لتنقية صورة الإسلام مما علق بها من شوائب. (الشليبي، ٢٠١٠م)

ويرى الباحث أنه لا بد من الاشارة إلى الظروف الدولية وعوامل أخرى، كانت سائدة قبل رسالة عمان وكانت من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهورها وتتمثل بما يلي:

#### البيئة الدولية:

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م، اختل ميزان القوى الدولي وتحول العالم من ثنائي القطبية إلى عالم أحادي القطبية ، وتربعت أمريكا على عرش العالم وفُرضت الهيمنة الأمريكية على كل شيء في العالم وبانتهاء الاتحاد السوفييتي والشيوعية اختفى العدو الأول للغرب الرأسمالي.

ولكن الساسة الغرب اقنعوا العالم بأن الحضارة الغربية مهددة من قبل عدو جديد لها وهو الإسلام، وهكذا بدأ الغرب يبحث عن ذرائع ويحيك الدسائس للسيطرة على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، هذه الأحداث الدولية سيطرت على العالم وأدت إلى احتلال أجزاء مهمة في العالم الإسلامي الأمر الذي أدى إلى إلحاق الضرر والظلم، وأدى إلى نشوء ظروف سيئة سواء كانت سياسية أو إجتماعية أو اقتصادية، سببت في ظهور الإرهاب والعنف والتطرف.

#### هجمات ١١ سبتمبر على برجى التجارة العالميين:

يوم الثلاثاء في الحادي عشر من أيلول / سبتمبر عام ٢٠٠١ م تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية إلى هجمات إرهابية على برجى مركز التجارة الدولي بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون من قبل أربع طائرات مدنية بتخطيط من تنظيم القاعدة، ذهب ضحيتها ٢٩٧٣ قتيل إضافة إلى آلاف الجرحى وعدد من المفقودين.

فقد جاءت رسالة عمان بعد ٣ سنوات من تفجيرات ١١ ايلول سبتمبر ٢٠٠١م الإرهابية التي وصفها البروفيسور الامريكي- الفرنسي ستانلي هوفمان بالفرصة الالهيه التي سقطت من السماء على المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الامريكيه اذ اتاحت لهم الشروع بوضع مخططاتهم القديمه موضع التنفيذ.

يحمل فكر تنظيم القاعدة المتمثل بالرجل الاول أسامة بن لادن ومساعدته أيمن الظواهري ضرب العدو البعيد في عقر داره رداً على ضربات الغرب على المسلمين في كل مكان، وقتل المسلمين دون تمييز بين العسكري المقاتل والمدني الأعزل، ولا تمييز بين الصغير والكبير.

فمن منظور القاعدة لابد من إيجاد هدف لهجماتها يكون رادعا لأمريكا حسب رؤيتهم، فكان اختيارهم برجي التجارة ظناً منهم أنه سيكون مؤثراً على الاقتصاد الأمريكي بل سيؤدي إلى ضعفة المجتمع الأمريكي، مع إيمان القاعدة بوقوع ضحايا وهذا حسب رأيهم رداً مباح على قتل المسلمين في فلسطين والعراق وأفغانستان، فتمت الضربة ونجاحها.

فحصلت أمريكا على ذريعة قوية لرد الضربة وصنفت الإسلام بالإرهاب وشوهت صور المسلمين في الغرب بأنه العدو الأول للحضارة الغربية، فأطلق الغرب وعلى رأسهم أمريكا الكثير من المسميات الغير لائقة بالإسلام فوصفته بالتطرف الإسلامي، الإرهاب الإسلامي، الفاشية الإسلامية، المتطرفين المسلمين، الراديكاليين.

واستطاعت أمريكا أن تؤلب الرأي العام الأمريكي والأوروبي على معاداة الإسلام الذي غدا عدوهم الأول حسب تصنيف النظام العالمي الجديد، فنالت أمريكا الغطاء والذريعة التي كانت تتوق إليها مسبقاً لاحتلال مصادر الطاقة، فحشدت العالم من خلال شعارها (أنت معي أم ضدي).

وبعد ١١ سبتمبر اتهم الغرب الإسلام بالراديكالية والعنف وعدم قبول الآخر وبالتعصب الديني والإرهاب الفكري والسياسي وبالعداء لكل من لا يدين بالإسلام، وبالكره للغرب وحضارته، ثم ظهرت حملة شديدة من العداء السافر للوجود الإسلامي في الغرب وأسفرت عن قتل مسلمين أبرياء وتم التضييق على الجالية الإسلامية في أوروبا وتعدت إلى المطالبة بطرد المسلمين إلى ديارهم الأصلية.

احتلال أفغانستان والعراق:

شكلت أمريكا تحالف دولي لضرب الإرهاب في كل مكان فبدأت بضرب معاقل القاعدة في أفغانستان بالإشتراك مع قوات الناتو، واحتلت أفغانستان بعد شهر واحد من هجمات الحادي عشر من سبتمبر فأصبح المسلمين مستهدفين في كل مكان، فجأت رسالة عمان بعد سنتين من الهجوم الأمريكي على نظام طالبان في أفغانستان في تشرين اول / اكتوبر ٢٠٠١م اذ اتهم النظام بأنه الحاضن الاول لاسامه ابن لادن.

أما العراق فكانت الذرائع الأمريكية لضربه على أنه يأوي القاعدة وعلى صلة معها بهجمات و بضرب برجي التجارة العالميين، وزعمها أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل وعليه تم احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، فأصبح العراق مكاناً خصباً للقتل ومقراً للقاعدة والإرهاب والتطرف، فجأت رسالة عمان بعد عشرون شهر من احتلال امريكا للعراق في آذار على مارس ٢٠٠٣م.

العولمة:

أدت العولمة إلى انسياب الثقافة والسلع والخدمات إلى العالم بدون عوائق، وأن الحدود الجغرافية والسياسية لم تعد تقف حائلاً أمامها، إن انتشار الثقافة الغربية وما فيها من مظاهر غريبة على المجتمعات الشرقية أدت حسب منظور الحركات الإسلامية إلى تدمير قيم وثقافات الأمم والشعوب.

ومن خلال العولمة والشركات المتعددة الجنسيات سيطرت دول الشمال على اقتصاد السوق في دول الجنوب، فأدى إلى ظهور التفاوت الطبقي بسبب سوء توزيع الثروة.

كل هذا أدى لظهور حركات إسلامية متطرفة هدفها ضرب الغرب ومصالحه وإلى ظهور الفكر التكفيري الذي جعل من أصحابه ذوي نظرة سوداوية اتجاه الآخرين، وشاعت فوضى الفتاوى التي تبيح قتل من يخالفهم بما فيهم أبناء المسلمين أنفسهم.

السبب المباشر لرسالة عمان:

لاحظ الملك عبد الله الثاني من خلال تجواله في العالم وجود هجمة شرسة على الإسلام شوهدت الدين مستغلة بعض الممارسات الخاطئة التي ارتكبت باسم الدين من ذوي عقول ضحلة.

فرأى الملك أنه لابد من بيان وإظهار الصورة الحقيقية المشرفة لرسالة الإسلام السمحة وتحسين صورتها وتنقيتها مما علق فيها من شوائب، وشعور منه بالمسؤولية الملقاة عليه كهاشمي وريثاً للشرعية الدينية، وأداءً لواجبه القومي، دعا الملك نخبة من علماء الأمة الإسلامية فكانت ولادة رسالة عمان.

من جهة أخرى تعد رسالة عمان الخطاب الاعلامي الأكثر اعتدالاً والاكثر قدره على التأثير، لما يمثله الأردن من قدرته على الوصول إلى اكثر صناعات القرار تأثير في العالم، بفضل علاقاته الدولية الواسعة، والإحترام الذي يكتسبه الجميع للأردن، بفضل قيادته الحكيمه والنهج المعتدل الذي يتبعه في سياسته الداخلية والخارجية، مما اكسبه إحتراماً دولياً واسعاً جعله قادراً على ايصال رسالة عمان، ومن ثم القدره على تغيير تلك الصورة المشوهه عن الإسلام. (الراجحي، ٢٠١٠م)

رسالة عمان :

انطلقت رسالة عمان من العاصمة الأردنية في تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٤م برعاية كريمة من الملك عبد الله الثاني لإظهار وإبراز الفكر المعتدل المتسامح تجاه الآخرين، وإبراز العلاقة المشرفة بين الإسلام والعالم، هذه العلاقة التي شوهدت من قبل ذوي النظرة المحدودة قصيرة المدى، وهي أول وثيقة عربية إسلامية تبرز القيم الإسلامية النبيلة.

بدأت رسالة عمان بسؤال وجهه الملك لمجموعة من العلماء وهو: (ما تقترحونه من سبل لمكافحة التكفيريين وما يطرحونه من آراء وأحكام هدامة؟). وغاية الرسالة أن تعلن للملأ حقيقة الإسلام، وما هو الإسلام الحقيقي، وتنقيته من ما علق به مما ليس فيه، والأعمال التي تمثله وتلك التي لا تمثله.

ومن أجل إعطاء شرعية دينية أكثر بعث الملك إلى أربعة وعشرين عالم من كبار علماء المسلمين من ذوي المكانة المرموقة في جميع أنحاء العالم، يمثلون جميع المذاهب والمدارس الفكرية من أجل تعريف، من هو المسلم؟، وهل يجوز تكفيره؟ ومن له الحق في أن يتصدى للإفتاء؟.

واستناداً إلى الفتاوى التي أصدرها هؤلاء العلماء الكبار، دعا الملك في تموز عام ٢٠٠٥م إلى عقد المؤتمر الإسلامي الدولي، شارك فيه ٢٠٠ من العلماء المسلمين من خمسون بلد، وفي عمان أصدر العلماء بالإجماع على ثلاثة قضايا رئيسية عرفت بمحاور رسالة عمان الثلاث: (الشديقات، ٢٠٠٧م)

إن كل من يتبع أحد المذاهب الثمانية، مذاهب أهل السنة والجماعة (الشافعي والحنبلي والمالكي والحنفي) والمذهب الجعفري، والمذهب الزيدي، والمذهب الإباضي، والمذهب الظاهري. فهو مسلم لا يجوز تكفيره ويحرم دمه وماله، ولا يجوز تكفير أصحاب العقيدة الأشعرية ومن يمارس التصوف الحقيقي، وأصحاب الفكر السلفي الصحيح، ولا يجوز تكفير أي فئة من المسلمين تؤمن بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم وأركان الإيمان.



إن الاعتراف بالمذاهب الإسلامية يعني الالتزام بمنهجية معينة في الفتاوى، فلا يجوز لأحد أن يتصدى الإفتاء دون مؤهلات شخصية معينة يحددها كل مذهب، ولا يجوز الإفتاء دون التقيد بمنهجية المذهب ولا يجوز لأحد أن يدعي الاجتهاد أو يستحدث مذهباً.

وقد تبنت القيادات السياسية والدينية هذه النقاط الثلاث في منظمة المؤتمر الإسلامي في مكة المكرمة.

في كانون أول ٢٠٠٥م وخلال عام من ذلك تبنتها لاحقاً ستة مؤتمرات إسلامية عالمية أخرى، ومحصلة ذلك أن خمسمائة عالم إسلامي بارز في العالم وافقوا بالإجماع على رسالة عمان ومحاورها الثلاث ويعتبر هذا إجماع تاريخي ديني سياسي من خلال ما يلي:

هذه هي المرة الأولى منذ ما يزيد على ألف عام تتوصل فيه الأمة رسمياً إلى مثل هذا الاعتراف المتبادل بين المذاهب.

هذا الاعتراف ملزماً قانونياً للمسلمين، وهذا يوفر قاعدة لحل المنازعات فيما بين المسلمين وبين المسلمين وغيرهم، وهذا يضمن حلول إسلامية متوازنة للقضايا الرئيسية مثل حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحرية الأديان، والجهاد المقبول شرعاً، والمواطنة الصالحة للمسلمين في البلدان غير الإسلامية. قال جورج يو وزير خارجية سنغافورة في الدورة ستين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول رسالة عمان (إن الحرب ضد الإرهاب سيكون أكثر صعوبة دون هذا التوضيح، وأخيراً مع أنه يعتبر هذا بفضل الله إنجازاً تاريخياً، ومن الواضح أنه سيبقى قليل الفاعلية إن لم يمارس في كل مكان). (الحوالدة، ٢٠١٥م: ١٦٦)

مضامين الرسالة:

الأصل البشري:

بدأت الرسالة بقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" (الحجرات: ١٣)

ابتدأت بوحدة الأصل الإنساني ومخاطبة الناس جميعاً وإن أصل التعدد في البشرية هو التعارف والتعاون وليس الصراع والنزاع وأن التمايز بينهم هو مقدار التقوى لله عزوجل. (هذا بيان للناس لأخوتنا في ديار الإسلام وفي أرجاء العالم). (رسالة عمان)

فهي إعلان ودعوة للناس كافة في بلاد المسلمين والعالم أجمع عن رسالة الإسلام السمحة وبيان ما فيها من صفات بارزة لهذا الدين فهو يصدع بالحق ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويكرم الإنسان ويقبل الآخر.

مبادئ الرسالة المبادئ الأساسية:

بينت الرسالة المبادئ التي يقوم عليها الإسلام (توحيد الله والإيمان برسالة نبيه، والإرتباط الدائم بالخالق بالصلاة، وتربية النفس، وتقويها برمضان، والتكامل بالزكاة، ووحدة الأمة بالحج إلى بيت الله الحرام لمن استطاع إليه سبيلاً، وبقواعده الناظمة للسلوك الإنساني بكل أبعاده، إذ صنع عبر التاريخ أمة قوية متماسكة، وحضارة عظيمة، وبشر مبادئ وقيم سامية تحقق خير الإنسانية قوامها وحدة الجنس البشري، وأن الناس متساوون في الحقوق والواجبات، والسلام، والعدل، وتحقيق الأمن الشامل، والتكافل الإجتماعي، وحسن الجوار، والحفاظ على الأموال والممتلكات، والوفاء بالعهود). (رسالة عمان).

هذه هي المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الإسلام لإنتاج أمة قوية لتأسيس حضارة إنسانية عالمية تحقق الأمن الشامل والتكامل مطالباً العلماء بتحمل المسؤولية الكبيرة في توحيد هذه الأمة للوقوف أمام التحديات مؤكدة على حرص الشريعة على تأكيد وحدة الجنس البشري وإلغاء الفوارق القائمة على أساس الجنس، والعرق، واللون، أو النوع، وإلغاء نظام الطبقات، هذه القواسم المشتركة بين جميع الديانات السماوية، إذ أن هي تلخص المنهج العام الذي يجب أن تسير على هداية الشعوب لتحقيق سعادة البشرية في الدنيا والآخرة، وتؤسس قاعدة مشتركة للقاء المؤمنين بالديانات الأخرى دون مساس بالتمييز العقائدي والاستقلال الفكري.

### ٣-الوسطية في الإسلام:

تبنت الرسالة المنهج الوسطي للإسلام قال تعالى: "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا" (البقرة:١٤٣) طبيعة هذا الدين قائمة على الاعتدال والتوازن بعيداً عن الغلو والتطرف والانحلال والتفلسف، واعترافه بالآخر ورغبته في الحوار معه، وإن الأمة الإسلامية هي أمة الوسط تحقق درجات العدالة والحرية والمساواة، وبذلك جنب الإسلام المجتمع الإنساني من الوقوع في المهالك الناتجة من التزمّت لما فيه من تدمير للحياة الإنسانية، وراعى جانب الفردية والجماعة بالتوازي، فأباح للفرد ما يقضي حاجته ودافعه في التملك وإشباع الرغبة، ولكنه حرم عليه الإضرار بالجماعة وحرم التصرفات التي تضر بالآخرين، فاهتم بالفرد لكنه لم يغفل دور الجماعة وحقوقها ومصالحها بما يضمن مصالح المجتمع ، فالفرد الصالح هو لبنة أساسية في بناء المجتمع.

### ٤-الإسلام والقيم الإنسانية:

بينت الرسالة إحترام الإسلام للقيم الإنسانية وذلك بإعطاء الإسلام للحياة منزلتها السامية، فلا قتال لغير المقاتلين ولا اعتداء على المدنيين وممتلكاتهم، قال تعالى: "مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا" (المائدة:٣٢)، فجعل الاعتداء على حياة الإنسان هي الاعتداء على الإنسانية كلها.

وعرضت الرسالة إحترام الإنسانية دون النظر للتمييز بين الأمم عن بعضها، وعلى ضوء ذلك أنصف المرأة وأعطاه مكانة لائقة في المجتمع وأوجب لها حقوق ومنحها ما منح للرجال، فقدم المرأة على الرجل في أمور وقدم الرجل في أمور أخرى على المرأة، وهذه دقة في التوازن والإنصاف لأنه من عند الله وليس من عند البشر قال تعالى: "وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ ۗ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا ۗ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا ۗ وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا" (النساء: ٣٢)

### ٥-العلاقات الإنسانية في الإسلام:

بينت الرسالة علاقة المسلم مع ربه أولاً، وعلاقة المسلم مع المسلم، وعلاقة المسلم مع غير المسلم، أي بينت هيكل العلاقات الإنسانية مع الله، والعلاقات الإجتماعية القائمة داخل المجتمع المسلم، سواء بين المسلمين أنفسهم أو بين المسلمين ومن عايشهم من أهل الديانات الأخرى داخل المجتمع الإسلامي أو خارج المجتمع الإسلامي، ففي الأطر الذاتية بين المنهج الوسطي في العبادات والأخلاق، وبين نظرة الإسلام المتوازنة بالتعامل على أساس الأخوة الدينية والإحترام المتبادل بالحقوق والواجبات والتكامل والتعاقد فالمسلمين روح واحدة وهموم واحدة.



(وأوجب الإسلام إحترام المواثيق والعهود والالتزام بما نصت عليه وحرم الغدر والخيانة). (رسالة عمان)  
قال تعالى: "وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا"  
(النحل: ٩١)

فعلاقة المسلم مع غير المسلم لا قتال فيها ولا عدوان، إنما بالمودة والعدل والإحسان مع الدعوة للحكمة والموعظة الحسنة وأقر الإسلام مبدأ العدالة في معاملة الآخرين وصيانة حقوقهم وعدم بخس الناس أشيائهم.

ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة في معاملة واستقبال وفد نصارى نجران عندما استقبلهم في المسجد وأقاموا فيه لفترة وما إن حان وقت صلاتهم فأقاموا صلاتهم فيه فحاول الصحابة منعهم لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أصحابه عن ذلك وأقر لهم بصلاتهم وهذا أعلى درجات التسامح.

#### ٦- العلم والشباب:

نادت الرسالة بالإصلاح وضوابطه، فأكدت على ضرورة تجديد الخطاب السياسي المعاصر ليواكب حركة التقدم والعلم الحديث والتكنولوجيا والاستفادة من ثورة المعلومات، وحماية الشباب من مخاطر الانزلاق في مسالك الجهل والفساد، والتبعية العمياء وإنارة دروبهم بكل خير من السماحة والإعتدال والوسطية، وأن يكون العلماء قدوة للناس في الالتزام بالدين الكامل (والأمل معقود على أمتنا أن ينيروا بحقيقة الإسلام وقيمه العظيمة عقول أجيالنا الشابة زينة الحاضر وعدة المستقبل بحيث تجنبهم مخاطر الانزلاق في مسالك الجهل والفساد والانغلاق والتبعية). (رسالة عمان).

وأكدت الرسالة على تطوير المناهج لإعداد الدعاة والمرشدين الإسلاميين وفق ثقافات العصر الحديثة حتى يتمكنوا من التعامل مع المجتمعات المعاصرة والاستفادة من ثورة الاتصالات ليتمكنوا من رد الشبهات بطرق علمية سليمة، قال تعالى: "قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي" (يوسف: ١٠٨)

#### ٧- المذهبية:

الأصل في تعدد المذهبية هو أن تكون مجمعة لا مفرقة وليست سببا في الصراع والفرقة، ولا يجب أن تنتقل في القول إلى الفعل وتجاوز الحد في ذلك، فتنعت الآخرين بالكفر والفسق، قال تعالى: "وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتَازَعُوا فَعَشَلُوا وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ وَأَصْرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ". ( الأنفال: ٦٤ )

يجب أن تخلق لنا المذهبية الخير لا الفرقة و الخلاف، و ما أحوج الأمة هذه الأيام إلى من يجمع الشمل ويقبل الآخر وإن كان على خلاف معه في المذهب، يقول سيدنا الإمام الشافعي (كلامي صواب يحتمل الخطأ وكلام غيري خطأ يحتمل الصواب)، فلو أن المختلفين اتخذوا من هذا القول منهجا لما غالت التفرقة بينهم في الدنيا ولو أنهم في إختلافهم لم يغالوا ولم يترفقوا، قال تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِمَّا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ" (الأنعام : ١٥٩).

قال صلى الله عليه وسلم (اقرأوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم فإذا اختلفتم فقوموا عنه). ( البخاري، ٥٠٦٠).

أي اقرءوا القرآن وألزموا الائتلاف على ما دل عليه، فإذا اختلفتم في المعاني فقوموا عنه إذا عرض عارض شبهة توجب المنازعة الداعية للفرقة فقوموا عنه أي اتركوا تلك الشبهة حتى لا تكون سببا في النزاع.

## ٨- الغلو والتطرف:

عرضت الرسالة ما تعانيه الأمة من غلو وتطرف من ذوي النظرة المحدودة المؤدية إلى الإرهاب بالمفهوم المعاصر وعرضت الموضوع لرؤية واضحة فبينت أن هذا ليس خاصاً بالمسلمين بل عانى منه أتباع المذاهب والديانات الأخرى.

(وهذا الدين ما كان يوماً إلا حرباً على نزعات الغلو والتطرف والتشدد، ذلك أنها حجت العقل عن تقدير سوء العواقب والاندفاع الأعمى خارج الضوابط البشرية دينا وفكرا وخلقاً، وهي ليست من طباع المسلم الحقيقي المتسامح المنشرح الصدر والإسلام يرفضها مثلما ترفضها الديانات السماوية السمحة جميعها). (رسالة عمان).

فهي حالة شاذة وظاهرة عرفت كل الأمم والأجناس فنحن ندينها ونستنكرها كما استنكرها أسلافنا عبر التاريخ الإسلامي وما وصية سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه لجنود الفتح إلا خير دليل على ذلك حيث قال: (يا أيها الناس قفوا أوصيكم بعشر فاحفظوها عني: لا تخونوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلاً صغيراً أو شيخاً كبيراً ولا امرأة، ولا تعقر نخلاً ولا تحرقوه ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكله، وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له).

وجاء في الرسالة (وإننا نستنكر ديننا وأخلاقنا المفهوم المعاصر للإرهاب والذي يراد به الممارسة الخاطئة أياً كان مصدرها وشكلها والمتمثلة في التعدي على الحياة الإنسانية بصورة باغية فتجاوزوا لأحكام الله، تروغ الآمنين وتعندي على المدنيين المسالمين، وتجهز على الجرحى، وتقتل الأسرى، وتستخدم الوسائل غير الأخلاقية من تهديم العمران واستباحات المدن). (رسالة عمان)

أي بينت الرسالة استنكار المسلمين لهذه الظواهر وإدانتهم إياها وتصديهم لمواجهتها مؤكداً أن هذا الدين أخلاقي يسعى لخير الناس وسعادتهم، قال الله تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۗ" (الأنعام: ١٥١).

وتوضح الرسالة حقيقة الإرهاب باعتباره موجهاً ضد الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال، والتهديد بهذا الاعتداء أو أي عمل يؤدي إلى الإزعاج وإفلاق راحة الآخرين وسلبهم أمنهم وطمأنينتهم، وهذا كله مرفوض في نظر الإسلام ولا يجوز الإقدام عليه ولا المساهمة فيه أو التخطيط أو التستر عليه، قال صلى الله عليه وسلم: (لا يحل لمسلم أن يروغ مسلماً). (أبو داود: ٥٠٤).

أبعاد رسالة عمان: ويرى الباحث أن الرسالة لها أبعاد تتمثل بما يلي:

البعد العالمي:

تُرجمت الرسالة إلى سبع لغات عالمية حية وعرف بها الملك في اللقاءات والمحافل والمؤتمرات الدولية، فكانت صوت حق ارتفع لبيان حقائق هذا الدين ورد الشبهات وكشف الممارسات الخاطئة المنحرفة التي ارتكبت باسم الدين.

الانفتاح على العالم ضمن منظومه النظام الانساني العالمي الجديد، والثقافات الانسانيه بما فيها من قيم واتجاهات جديدة، وإحترام ثقافات الشعوب الأخرى، دون فقدان هوية الأردن وخصوصيته الثقافية الملزمة بالقيم العربية الإسلامية. (نصيرات، ٢٠٠٣م).

إرسال مضمون هذه الرسالة إلى جميع المعاهد الإسلامية الكبرى في العالم وإلى جميع المؤتمرات فوافق عليها خمسمائة عالم بارز في العالم بالإجماع وصدقوا عليها.

تبنت القيادات السياسية والدينية محاور رسالة عمان في منظمة المؤتمر الإسلامي في مكة عام ٢٠٠٥م ثم تبنتها لاحقا ستة مؤتمرات عالمية أخرى.

يعتبر إجماع الأمة تاريخي وديني وسياسي حيث هي المرة الأولى منذ ما يزيد عن ألف عام توصلت فيه الأمة رسميا إلى مثل هذا الاعتراف، وهذا الاعتراف ملزم قانونيا للمسلمين وهذا يوفر قاعدة لحل النزاعات فيما بينهم وبين المسلمين و غير المسلمين.

رسالة عمان قادت إلى مبادرة (رسالة عمان للسلام بين الأديان) لبذل جهود الجميع من المسلمين والمسيحيين واليهود وعقد اللقاءات مع الكهنة والحاخامات والواعظين.

البعد السياسي:

دعت الرسالة المجتمعات الدولية إلى تطبيق القانون الدولي والذي جاء أساسا لتنظيم العلاقات بين دول العالم.

إحترام المواثيق والقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة باعتبار أن الأمم المتحدة هي الحاضنة للمجتمع الدولي.

دعت إلى تطبيق آليات الديمقراطية وأن الإسلام لا يمانع من تطبيقها بمختلف طرق وأساليب وسائل الحياة. البعد الإنساني:

أظهرت رسالة عمان قدسية الحياة الإنسانية وكرامة الانسان وبينت حرمة العدوان على المدنيين المسالمين وعدم الإساءة إليهم، ولا قتال لغير المقاتلين قال تعالى "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق" (الأنعام: ١٥١) وقال تعالى "من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض فإنما قتل الناس جميعاً ومن أحيأها فكأنها أحيأ الناس جميعاً". (المائدة: ٣٢)

حثت الرسالة على التعامل مع الآخرين بالبعد الإنساني الذي يمثله كل منهم فيقبلهم، ويحترم حقوقهم في الرأي والتعبير، وتقديم النصح لهم، والحوار معهم.

أكدت الرسالة على وحدة الجنس البشري، وإلغاء الفوارق القائمة بين الناس، على أساس الدين، والجنس، والعرق، واللون، والنوع، وإلغاء نظام الطبقات والتأكيد على تساوي الجميع في الحقوق والواجبات.

لقد أصبحت رسالة عمان مرجعا قويا ودافعا للجلوس على طاولة واحدة، يفهم فيها كل شخص شريكه في الإنسانية والحضارة، وبدا ذلك واضحا خلال المؤتمرات التحاورية بين أتباع الديانات على مدى السنوات التي تلت إطلاقها. (الراجحي، ٢٠١٠م).

تفعيل الرسالة:

وزعت الرسالة وتم نشرها إلى العالم من خلال:

المعاهدات بين المسلمين.

التشريعات الوطنية والعالمية التي تستفيد من المحاور الثلاثة للرسالة لتعريف الإسلام وعدم جواز التكفير.

الاستفادة من النشر في وسائل الإعلام المتعددة في مختلف النواحي.

إدخال تدريس رسالة عمان في المناهج المدرسية ومواد الدراسة الجامعية في الأردن.

جعل رسالة عمان الدينية جزء من برنامج تدريب أئمة المساجد والوعاظ وتضمينها في خطبهم ومواعظهم ودروسهم الدينية.

المؤتمر الإسلامي العالمي الدولي في عمان:

بناء على رغبة الملك في تأصيل رسالة عمان تم التوجيه لعقد مؤتمر إسلامي في عمان فكان ذلك في ٤-٦ تموز/يوليو ٢٠٠٥م، حيث التقى أكثر من مائة وسبعة وسبعون عالم من مختلف علماء الأمة ومفكرها وأصحاب القرار في مؤسسات الفتوى والمجالس العلمية الفقهية من عشرين مرجعية فكرية وكان عنوان اللقاء (حقيقة الإسلام ودوره في المجتمع المعاصر) حيث تم النظر في جميع القضايا التي تضمنتها الرسالة والدعوة إلى نشرها والتعرف بها، وقدموا الدراسات وأوراق العمل في محاور الرسالة المتعددة بحيث تم إعداد خمسون بحثاً ودراسة في محاورها.

جمعت قرارات هذا المؤتمر بإشراف الأمير غازي في كتاب (إحترام المذاهب) وقد نصت على صحة إسلام جميع إتباع المذاهب الثمانية وتم تحديد من هو المسلم وهو الذي (يؤمن بالله ورسوله وبقية أركان الإيمان والتي تشمل كما تعلمون الإيمان بالرسول والكتب الإلهية والقدر خيره وشره، ويحترم جميع أركان الإسلام ولا ينكر معلوماً في الدين).

ويؤكد المؤتمر على عظمة دماء المسلمين وحرمة استباحتها وحرمة أعراضهم وأحوالهم، مندداً بالجرأة على التكفير والجرأة على الفتوى من أشخاص لا تتوفر فيهم الكفاءة والمؤهلات وشروط الفتوى.

قرارات المؤتمر ما يلي: (الشديفات، ٢٠٠٧م)

كل من تبع أحد المذاهب الأربعة من أهل السنة والجماعة (الحنبلي والحنفي والمالكي والشافعي)، والمذاهب الشيعية (الجعفري والزيدية)، والمذهب الإباضي والظاهرية فهو مسلم لا يجوز تكفيره، ولا يجوز تكفير أصحاب العقيدة الأشعرية ومن يمارس التصوف الحقيقي، ولا يجوز تكفير أصحاب الفكر السلفي الصحيح، ولا يجوز تكفير أي فئة من المسلمين تؤمن بالله سبحانه وتعالى وبرسوله وأركان الإيمان.

إن ما يجمع بين المذاهب أكثر مما بينها من الإختلاف فأصحاب المذاهب الثمانية متفقون على المبادئ الأساسية للإسلام.

إن الاعتراف بالمذاهب في الإسلام يعني الالتزام بمنهجية معينة في الفتاوى ولا يجوز لأحد أن يتصدى للإفتاء دون مؤهلات شخصية يحددها كل مذهب.

إن لب رسالة عمان التي صدرت في ليلة القدر عام ١٤٢٥هـ هو الالتزام بالمذاهب ومنهجيتها، فالاعتراف بالمذاهب والتأكيد على الحوار بينها هو الذي يضمن الاعتدال والوسطية والتسامح والرحمة ومحاورة الآخرين.

الدعوة إلى نبذ الخلاف بين المسلمين وتوحيد كلمتهم ومواقفه والتأكيد على إحترام البعض وإلى تعزيز التضامن بين الشعوب والدول وتقوية الروابط، قال تعالى: "إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ" (الحجر: ١٠)

ضرورة تعميق الحوار بين المذاهب الإسلامية وعدم تكفير بعضهم، وعلى صحة إسلام إتباع المذاهب والتنديد بالجرأة على الفتوى من غير مؤهل لها ولا تتوفر فيه الشروط.

جاءت قرارات المؤتمر استنادا إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، قال تعالى: "أَمَّنَ الرَّسُولُ مِمَّا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ" (البقرة: ٢٨٥)

قال صلى الله عليه وسلم: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويأتوا الزكاة فإذا فعلوا عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله). (البخاري ومسلم)

وقد وضع العلماء شروطاً وضوابطاً تحكم موضوع التكفير على ضوء النصوص الشرعية وقد قام منهجهم على التروي والتدقيق ، قال صلى الله عليه وسلم (سباب المسلم فسق وقتاله كفر) (ابن مسعود في الصحيحين).

فهم هذه الأحكام الشرعية والتعامل معها ونقلها إلى الآخرين يحتاج إلى علماء مجتهدين ولا يتصدى للفتوى إلا الذين تتوفر فيهم شروط الاجتهاد، وقد بين العلماء الشروط الواجب توافرها فيمن يتصدى للفتوى: (العبادي، ٢٠٠٦م)

أن يكون مسلما بالغا عاقلا .

أن يكون فاهما لمعاني القرآن الكريم وأن يكون مدركا للأحاديث النبوية الشريفة من حيث المتن والسند والصحة والحسن.

أن يكون مجتهدا دارسا ومستوعبا لأحكام الفقه الإسلامي عارفا بعلم أصول الفقه و استنباط الأحكام من الأدلة الشرعية.

أن يكون متمكنا من اللغة العربية والنحو والبلاغة.

أن يكون عدلا صالحا يحرص على بيان الحق ملتزما بالصدق والأمانة.

قال تعالى: "فأسالوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون" (النحل: ٢٣).

رسالة عمان وصراع الحضارات:

صراع الحضارات:

إبان الحرب الباردة كان الصراع بين الشرق الاشتراكي والمتمثل بالاتحاد السوفييتي والغرب الرأسمالي المتمثل بالولايات المتحدة ، وبسقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار المنظومة الاشتراكية عام ١٩٩١م، انتهى العدو الأول للغرب، فبدأ الغرب البحث عن عدو جديد ليكون حافزا لهم في الهيمنة، وعلى أثر ذلك أصدر حلف شمال الأطلسي في ١٢ شباط ١٩٩٢ م بيان يتوقع أن تكون الأصولية الإسلامية الخطر الجديد الذي يحل محل الخطر الشيوعي. ( شديفات ، ٢٠٠٧ م )

وهناك من اعتبر أن حرب الخليج الثانية هي البداية الأولى للحرب بين الإسلام والغرب. (إن الدولة الأعظم تحتاج لعدو مخيف يرر لها سياسة الهيمنة على النظام الدولي وزيادة الإنفاق العسكري وتطوير السلاح بدلاً من نزعه بموجب معاهدة سالت مع الاتحاد السوفييتي). التعبير لجيمس وولسي مدير السي اي ايه الأسبق. (العزي، ٢٠٠٧م)

إذا بات صراع الحضارات نزاع بين الولايات المتحدة والعالم العربي الإسلامي على اعتبار أن برجي التجارة يمثلان الحضارة الغربية واقتصادها وازدهارها وبين طائرات تمثل حضارة القتل والإرهاب . يقول أحد المفكرين الغرب: (إن الإسلام بعدما سيطر على العالم وعرف ألف عام من المجد بين القرن السابع عشر والثامن عشر فإن إنغلاقه على نفسه أدى إلى انحطاطه في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والعلمية). (Lewis, 2000)

وإن إدارة بوش التي صورت الأمريكي مدافعا عن الحضارة الغربية تحمل قيم الحرية والليبرالية والإنسانية ضد حضارة عكس هذه القيم، وأن تعابير الصراع بين (الخير والشر) وبين (الحضارة والبربرية) أو من ليس معنا هو مع الإرهاب، ومحور الشر، الفاشية الإسلامية. وبالمقابل إن أنصار الحوار بين الحضارات أقل قدرة على التأثير في الحوادث وفي ما يجري وإن تفجيرات ١١ سبتمبر وما تلاها من تفجيرات في لندن ومدريد أطاحت بطموح الحوار بين الحضارات، إذن ما هو البديل عن صراع الحضارات؟

رسالة عمان:

رسالة عمان هي البديل الايجابي لصراع الحضارات العنصري والرسالة تدعو إلى الحوار الهادي والبناء والبحث عن المصالح المشتركة والحل السلمي للخلافات والالتقاء بين الثقافات والحوار بين الأديان والحضارات .

(هذه الرسالة جاءت في اطار السياق التاريخي لمقولة صراع الحضارات والتصدي لها من انصار حوار الحضارات). (الجناحي ، ٢٠٠٦م).

جاءت رسالة عمان لتخاطب الوجدان والعقل وتبين للعالم أن المسلم يؤمن بجميع الرسل لا ينكر أية رسالة سماوية وأن الدعوة تقوم على اللين والرفق وترفض الغلظة والعنف. وحشت على مبدأ العدالة في معاملة غير المسلمين وصيانة حقوقهم وعدم بخس أشياءهم، وتحترم العهود والمواثيق معهم، وأعطى الدين الحنيف منزلة سامية للحياة قامت على التوازن والإعتدال والتوسط، فأسس حضارة شارك فيها غير المسلمين وغير العرب.



تبين الرسالة أن الإسلام يقر بأن الناس كلهم على إختلاف أجناسهم وألوانهم ومعتقداتهم من أصل واحد، قال صلى الله عليه وسلم: (يا أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، وكلكم لآدم وادم من تراب) (رواه أحمد)

وقد أعلى الإسلام من شأن الإنسان بصورة عامة بغض النظر عن دينه وجنسه ولسانه، وكرمه أحسن تكريم، قال تعالى: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا" (الإسراء: ٧٠)

وجاء الإسلام يقر مبدأ الأخوة في الإنسانية والمساواة بين البشر ولا يقبل استخدام العنف فيما بينهم، عند إختلافهم في الرأي والفكر، ويدين الصراع الديني، ولا يقبل اللجوء إلى القوة، وعلى وحدة الديانات السماوية في جوهرها ومصدرها قال تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ" (البقرة: ٦٢)

وإن المسلم لا يكون مسلماً حقيقياً إلا إذا اقترن إسلامه بالإيمان بالتوراة والإنجيل (الإسلام يشكل جزءاً من المسيحية والمسيحية تشكل جزءاً من الإسلام وكلاهما صادر عن إله واحد مطلق) والتعبير لروحيه غارودي وهو مفكر فرنسي معاصر.

تري الدراسة أن مقولة صراع الحضارات والأديان التي تبناها برنارد لويس في هذا العصر لا مكان له في الإسلام العقائدي والتاريخي والحضاري "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين" (الأنبياء: ١٠٧)

المشكلة هذه الأيام بين الغرب والمسلمين تكمن في عدم فهم الغرب للعقيدة الإسلامية وتكمن أيضاً بعدم مقدرة المسلمين بتقديم صورة للغرب عن الإسلام الصحيح بصورته الحضارية والإسلامية.

لكن الأمل معقود على رسالة عمان فهي البوتقة التي حوت كل مبادئ الإسلام وقواعده وأن مضامين رسالة عمان اجتازت الحدود الأردنية ووصلت العالم من خلال الملك عبد الله الثاني الذي أخذ على عاتقه الدفاع عن الإسلام بعدما اعتقد أصحاب الفكر المتطرف أنهم أرسوا قواعد العداء بين الإسلام والغرب في هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م.

وحقيقة يجب أن نظهرها أننا لم نسمع صوتاً في المحافل الدولية يدافع عن الإسلام سوى الملك عبد الله الثاني، لأنه الوحيد الذي استشرّف المستقبل للمسلمين في العالم في وقت تركت الساحة لمن يحرض ضدهم، وأن رسالة عمان هي أول وثيقة عربية إسلامية معاصرة تبرز قيم الإسلام السمحة ومبادئه النبيلة، وسطية الفكر تخاطب العقل الإنساني والضمير الوجداني للجلوس على مائدة الحوار. ولا بد من الانفتاح والحوار والتواصل مع الآخر والنقاش معه وإحترام الخصوصيات حتى تحقق مبادئ المساواة والتسامح والإعتدال التي تبنتها الرسالة، وتشكل الرسالة حالة من الوعي والنهج القويم، وهي منارة مضيئة أنارت دروب الجهل التي تاه بها الآخرون.

قال الملك عبد الله الثاني في الرسالة: (لقد لقيت رسالة عمان الصدى الطيب والقبول الحسن محلياً وعربياً وعالمياً، لمضمونها الإنساني الذي يركز على مبادئ إحترام الآخر، والحرية والأمن، والاستقرار، والدعوة إلى إقامة العدل وإحترام كرامة الإنسان وقدسيتها حياته، والدعوة إلى التعايش مع غير المسلمين، ودرء ما يوجه من تهم للإسلام والمسلمين، بعرض الصورة الناصعة الحقيقية للإسلام والمسلمين.

إننا نتطلع بكل الثقة والعزم إلى نشر مضامين رسالة عمان التي أكد عليها علماء الأمة في مؤتمراتهم العتيد هنا في عمان، فالرسالة أخذت بعين الاعتبار المتغيرات الجديدة وأظهرت روح الإسلام وحقيقته وسماحته، صورة نقية تعبر عن جوهر هذا الدين القويم وبعيدة عن الفهم المغلوط، فالمسلمون والإسلام ليسوا مسئولين عن سوء الفهم ذاك، سواء عن قصد أو جهل، ولابد من تعزيز قدرات الشباب الواعد على التصدي لقضايا زمانهم بفاعلية، ومواجهة مشكلات عصرهم بثقة ووعي مترجمين بسلوكهم مضامين الرسالة التي هي المبادئ الحقة لديننا الحنيف الصالح لكل زمان ومكان).

التعايش الإسلامي المسيحي في ظل القيادة الهاشمية:

العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في ظل القيادة الهاشمية تعكس نهج التسامح والإعتدال، فمنذ تأسيس إمارة شرق الأردن شجع الأمير عبد الله (الملك عبد الله الأول) على بناء قاعدة متينة من العلاقات بين أهالي الإمارة بين المسلمين والمسيحيين، إذ تم بناء الكنائس والمدارس المسيحية وهكذا عكس سياسة التسامح والإعتدال التي أطلقتها الثورة العربية الكبرى.

ففي عهد الملك طلال صدر الدستور الأردني الذي احتوى على مظاهر الديمقراطية والمساواة والعدالة وإحترام حقوق الانسان، ففي الفقرة الأولى من المادة السادسة نصت على أن الأردنيين رجالاً ونساءً أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين. أي أن القانون لم يحرم الأقليات العرقية القومية والدينية من حقوقهم ومن الحماية المطلوبة (تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في المملكة). (المادة ١٤، الدستور الأردني)

وفي عهد الملك حسين بن طلال نهج سياسة الإعتدال والوسطية وتم تأسيس ما يلي :

تأسيس مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي عام ١٩٨٠ م والتي ساهمت في رعاية الحوار الإسلامي المسيحي والتقارب والتفاهم بينهم.

تأسيس المعهد الديني للدراسات في عمان عام ١٩٨٧ م والذي أصدر العديد من الكتب في إحترام قيم الآخرين وتعميق التفاهم .

تأسيس جامعة آل البيت في المفرق عام ١٩٩٣ م للتقريب بين المذاهب الدينية والجمع بين علوم الدين والدنيا، وتشجيع البحث العلمي وتفعيل دور العلماء المسلمين لكي ينيرو بحقيقته الإسلام ، وقيمه عقول الأجيال بأعتبارهم عده المستقبل . (ابو الشعر، ٢٠٠٦م)

تم عقد المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس ودعا إلى تأسيس لهيئة الإسلامية المسيحية في الأردن .

وفي عهد الملك عبد الله الثاني برزت للوجود ثلاث مبادرات تدعو للتعايش والتسامح والتآخي الديني بين مكونات المجتمع الأردني الإسلامي و المسيحي وبين المجتمع الدولي الغرب والإسلام وكما يلي :

المبادرة الأولى رسالة عمان عام ٢٠٠٤ م وهي من أهم المبادرات العربية تجاه العالم الغربي والمسيحي.

كلمة سواء ١٣ أكتوبر/ تشرين اول ٢٠٠٦ م ،وهي رسالة موجهة من ٣٨ داعية وعالم إسلامي إلى كبار رجال الدين المسيحي تدعو إلى التعايش بين المسلمين والمسيحيين ، وبعد مرور عام اطلق الملك مبادره كلمه سواء في ١٣ تشرين اول ٢٠٠٧.



إطلاق مبادرة الأسبوع للوثام بين أتباع الديانات في ٢٠١٠ م وتدعو إلى مواجهة العنف والكرهية وتدعو أيضا إلى الحوار والإحترام المتبادل وقبول الآخر.

ألقى الملك خطاب في مؤتمر التحديات التي تواجه المسلمين العرب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ م

مبادرة كلمة سواء

الأحداث السياسية قبل كلمة سواء:

قام البابا بنديكتوس السادس عشر في الثامن عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ م في إلقاء محاضرة في جامعة ريجنسبورغ في ألمانيا اتهم فيها الإسلام باستخدام العنف والسيوف في نشر مبادئ الإسلام في محاضراته التي كانت بعنوان الإيمان والعقل تتناول علاقة الدين المسيحي والعقل ، فتناول العقل والعنف في الديانة الإسلامية والخلاف مع الديانة المسيحية ، وكلام البابا هذا مستوحى من كلام الإمبراطور البيزنطي مانويل الثاني بعنوان حوارات مع مسلم ، ونشر هذا الكتاب في ستينيات القرن الماضي ، حيث قال الإمبراطور مانويل الثاني للمحاور المسلم : ( أرنى ما الجديد الذي جاء به محمد ، لن تجد فيه إلا أشياء شريرة غير إنسانية ، مثل أمره بنشر الدين الذي يبشر به بحد السيوف )، وأتم البابا في المحاضرة أن الإسلام لا يدين العنف .

ردود الفعل في العالم الإسلامي :

اجتاحت المظاهرات والاحتجاجات استنكارا على ما قام به البابا ، وعلى رأس هذه الدول الأردن حيث أصدر مجلس النواب الأردني بيان (اعتبر أن تصريحات البابا تنطوي على جهل واضح لعظمة الإسلام وعظمة تعاليمه، ولا تخدم غرضاً غير تأجيج النفوس والإساءة إلى الملايين من المسلمين، وطالب المجلس الهيئات الدينية المسيحية والإسلامية، وعلماء الدين ورجال الدين المسيحي في العالم العربي والإسلامي بإدانة واستنكار هذه التصريحات)

جاء الرد الثاني على لسان الملك عبد الله الثاني حيث قال: (من خطورة هذه الاقاويل خصوصا أنها تأتي من بابا الفاتيكان، وفي وقت كثرت فيه الحملات التي تمس مشاعر المسلمين والتي تثير نعرات التطرف، والتنافر بين الأديان في وقت تحتاج إلى الحوار والتعايش والسلام، وإنه من الأجدر بالبابا أن ينأى بنفسه عن مثل هذا الجدل العقيم والمغلوط، فهو مطالب أكثر من غيره بالبحث والتشجيع على ما يدعو إلى الألفة بين البشر والأديان).

وقد عبر المسيحيون الأردنيون استيائهم من جراء تصريحات البابا وهذا يأتي من منطلق عروبتهم. وعن الكنيسة المصرية صدر عنها (أن تصريحات بابا الفاتيكان تضعهم في موقف حرج وصرع لا مبرر له بين أوطانهم التي ينتمون إليها، ومذاهبه الدينية التي لا يفرطون فيها). ( شنودة، ٢٠٠٦م).

الموقف المسيحي :

على اثر ذلك قدم البابا اعتذار، وفي أول خطاب علني له بعد المحاضرة قال بابا الفاتيكان بنديكتوس : ( أن ما نقله كان اقتباسا لا يعبر بأي طريقة عن إمكانياته الخاصة). (السيد، ٢٠٠٦م).

وتلى ذلك زيارات قام بها البابا إلى العالم الإسلامي وإلى المسجد الأقصى .

التزام البابا بمبادرة كلمة سواء بيننا وبينكم، التي تدعو إلى نشر حوار عقائدي مشترك، والإعلان عن الأرضية المشتركة بين المسلمين والمسيحيين.

اشترك البابا مع العلماء المسلمين بتأسيس المنتدى الكاثوليكي الإسلامي .

عقدت القمه الثانيه في معمودية يسوع المسيح في الأردن من ٢١ - ٢٣ تشرين ثاني/نوفمبر عام ٢٠١١ م ، برعاية معهد آل البيت الملكي الإسلامي .

هذه الخطوات من قبل المسلمين والبابا تنقض آراء المتشككين بمدى سلامة ونوايا موقف المسلمين في العالم إزاء الحوار الإسلامي المسيحي ، وهناك تصور في المؤسسات الدينية الأوروبية والأمريكية أن المسلمين لا يؤمنون بالحوار كأساس للتفاهم .

هذا الوصف الجائر بحق المسلمين يصب في مصلحة التطرف والغلو والتعصب في العالم الإسلامي، ويعمل على إثارة الفتنة بين العالمين الإسلامي والمسيحي، لكن المبادرة ونجاح الحوار الإسلامي المسيحي شكل سدا منيعا في وجه هذه الحركات السياسية.

إن مستقبل السلام في العالم يعتمد على السلام بين المسلمين والمسيحيين ( يشكل المسلمون والمسيحيون ما يزيد عن نصف سكان الكرة الأرضية ولا يمكن أن يكون هناك سلام في العالم دون إحلال السلام والعدالة بين هذين المجتمعين الدينيين فمستقبل العالم يعتمد على السلام بين المسلمين والمسيحيين ) . (ابن الحسين ، ٢٠٠٦م)

مبادرة كلمة سواء :

بدأت مبادرة كلمة سواء باعتبارها رسالة مفتوحة كتبها ثمانية وثلاثون داعية إسلامي في الثالث عشر من تشرين أول/ أكتوبر/ ٢٠٠٦م إلى كبار رجال الدين المسيحي. لتؤسس بذلك مبادرة برعاية مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، تدعو إلى السلام والتعايش بين المسلمين والمسيحيين وإيجاد أرضية مشتركة بين المعتقدين قائمة على وصيتين (حب الله وحب الجار) ووقع على هذه الوثيقة مئة وثمانية وثلاثون شخصية دينية وسياسية.

كلمة سواء مستوحاة من الآية الكريمة: "قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ" (ال عمران: ٦٤)

والمخاطبين في الآية هم أهل الكتاب النصارى واليهود وبذلك لا وجود أية إشارة للمشركين . جاءت المبادرة كرد فعل على محاضرة البابا بنديكتوس ، شعر الملك عبد الله بواجبه الديني والقومي اتجاه أبناء شعبه المسيحيين خصوصا والأمة العربية والإسلامية عموما لضرورة الدفاع عن هذا الدين في وجه هذه الهجمة التي تنال منه ، متيقنا بأن كل ذلك مرده إلى سوء فهم الإسلام من جهة وسوء تقديم الإسلام بسبب سوء تصرف بعض المسلمين من جهة أخرى ، وهما السببان اللذان وفرا المادة المغذية للمزيد من الأفعال والمواقف التي تسيء إلى علاقات المسلمين مع الغرب، بحيث يكون الفعل أو الموقف المعادي مبنياً على سوء الفهم ، وتكون ردة الفعل الإسلامي مبنية على سوء تفسير الأسس والمبادئ الشرعية التي يفترض أن يقوم عليها هذا الرد ، فتغيب الحكمة والمنطق في تبادل الاتهامات تعميقا لعدم الثقة المتبادلة. (الأنصاري، ٢٠٠٦م).

من أجل ذلك كان لابد من مبادرة ما على الصعيد الإسلامي تكون ذات بعد عالمي وتنطلق من مبدأ إيماني يؤصل علاقة الإسلام مع المسيحية على قاعدة مشتركة مبنية على التسامح المتبادل والإيمان المشترك بالله والمحبة المتبادلة. (السماك، ٢٠٠٩م).

فجاءت مبادره الملك كلمه سواء التي أطلقت في ١٣ / تشرين أول / اكتوبر ٢٠٠٧م بعد مرور عام على الرسالة المفتوحة بعنوان ( رسالة مفتوحة إلى البابا بنديكتوس السادس عشر ) وباعتبارها ردا على اتهاماته للإسلام خلال محاضراته في جامعة ريجسنبورغ في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦ م ، تحدث خلالها العلماء من جميع فئات المسلمين لأول مرة في التاريخ الحديث بصوت واحد حول التعاليم الحقيقية للإسلام. (كلمة سواء ، ٢٠٠٧م).  
وتؤشر كلمة سواء إلى أن الإسلام والمسيحية يشتركان بقيمتين جوهريتين هما محبة الله ومحبة الجار اللتان تشكلان أساسا للتفاهم والعيش المشترك وضمانا لتحقيق العدالة وحرية الأديان ، وتعتبر أكبر مبادرة عالمية للسلام بين رجال الدين المسلمين والمسيحيين. (كلمة سواء، ٢٠٠٧م).

(في الحوار الذي أسندت إليه مبادرة كلمة سواء يعد الوسيلة المثلى لأنه يخاطب العقل أولا ويعتبر من أهم آليات التفاعل مع الوجود بأكمله ، فهي تدعو إلى الأخذ من غير إكراه). (ابن الحسين ، ٢٠٠٦م).

والإسلام يؤمن بالكتب المقدسة قال تعالى : " نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ (٣) مِّن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ " . ( آل عمران : ٢ ) .

والمبادرة تدعو حكما وعقلاء العالم إلى التقريب بين أتباع الأديان من خلال الحوار والتقارب والبحث عن القواسم المشتركة ، وتدعو إلى نبذ التطرف الذي يستخدم الدين غطاءً له .وتسعى مبادرة سواء إلى إيجاد أرضية مشتركة بين المسلمين والمسيحيين بناءً على القواسم المشتركة بين الديانتين المتفق عليهما في القرآن والإنجيل وهما حب الله وحب الجار .(كلمة سواء ، ٢٠٠٧).

والإسلام كما المسيحية يقوم على ثلاثة مبادئ رئيسية، فالمسيحية تقول (أن الرب إلهنا رب واحد) (سفر التثنية، الإصحاح، ٤:٦) .

وصيتين ذهبيتين بقول سيدنا عيسى عليه السلام إن أول الوصايا بأكملها (اسمع يا إسرائيل إن الرب إلهنا رب واحد، فأحب الرب إلهك بكل قلبك وكل نفسك وكل ذهنك وكل قريبك) (مرقس ١٢:٢٨-٣٤) والوصية الثانية (أحب قريبك كنفسك) ( متى ٢٢:٣٧-٣٩)

أوجه التقارب والأرضية المشتركة بين المسلمين والمسيحيين هي الحب في الله والحب في الجار وهي موجودة في النصوص الدينية الإسلامية والمسيحية وكما يلي:

حب الله في الإسلام :

في وحدانية الله : قال تعالى : " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ " وهذا يدل على وحدانية الله.قال صلى الله عليه وسلم: "خير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شي قدير"

في الحب في الله: قال تعالى: " قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ " (آل عمران : ٣١)، وقال تعالى: " قُلْ إِنْ صَلَّيْتُمْ وَنَسَّيْتُمْ وَمَحَيَّيْتُمْ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " (الأنعام: ١٦٢)

وعلى المسلمين أن يحبوا الله حبا دون أن يشركوا معه أندادا في نفوسهم ، ولذلك حب الله تعالى في الإسلام جزء من الإخلاص التام له سبحانه وتعالى.

في المسيحية:

في العهد الجديد . أن سيدنا عيسى عليه السلام أجاب عندما سئل عن أعظم الوصايا واحد منهم وهو ناموس يا معلم أية وصية هي أعظم في الناموس؟ فقال له يسوع: ( تحب الرب إلهك من كل قلبك ومن كل نفسك ومن كل فكرك ) (انجيل لوقا ١٠:٢٧) وهذه هي الوصية الأولى العظمى.

وفي سفر يوشع . يأمر يشوع عليه السلام الإسرائيليين بأن يحبوا الله ويخلصوا له (وإنما أحرص، أحد منهم أن تطبقوا الوصية والشريعة التي أمركم بها موسى عبد الرب أن تحبوا الرب إلهكم وتسيروا في كل طريقه وتحفظوا وصاياه وتتمسكوا به وتعبدوه من كل قلبكم ونفسكم) (سفر يشوع ٥: ٢٢) .

حب الجار

حب الجار من القيم المشتركة التي تتشارك فيها الديانتان السماويتان الإسلامية والمسيحية كما يلي :

في الإسلام :

هناك الكثير من النصوص الإسلامية في حب الجار سواء كان في القرآن الكريم أو في السنة النبوية الشريفة وهو جزء أساسي في الإيمان الذي يوصي بحبه والمحافظة عليه وزيارته ، قال تعالى " وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۗ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا" . (النساء :٣٦)، وقال صلى الله عليه وسلم: "ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه". (رواه البخاري)

وقال صلى الله عليه وسلم: "والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن، قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟ قالوا: من لا يأمن جاره بوائقه. قالوا: وما بوائقه؟ ، قال : شره". (المستدرک في الصحيحين)

في المسيحية :

حب الجار في المسيحية هي المقام الثاني بعد حب الله كما جاء في الوصية الثانية (قريبك كنفسك) . (إنجيل مرقص ، ٣١:١٢)

ويقول سيدنا عيسى عليه السلام: (من لا يحب أخاه الذي أبصره كيف يقدر أن يحب الله الذي لم يبصره). (يوحنا الأولى ٤: ٢٠) .

ويقول أيضاً عليه السلام: (من لا يحب جاره لم يعرف الله). (يوحنا الأولى ٤: ٨)

وأخيراً إن ما جاء في الوصيتين الأولى والثانية في المسيحية نجده مشمولاً في الآية الكريمة قال تعالى : " قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ ۗ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ" . (ال عمران: ٦٤)

وتشير الآية إلى الإرتباط بوحدانية الله والإخلاص التام له " لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً " ، وهذا ما يتوافق مع الوصية الأولى للسيد المسيح عليه السلام ، وتشير الآية " ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله " أي لا ينبغي لأي منا أن يطيع الآخرين في مخالفة لأمر الله وهذا يتوافق مع الوصية الثانية للسيد المسيح عليه السلام .

أوجه التعاون والتنسيق بين الطرفين:

كما جاء في مبادرة كلمة سواء ٢٠٠٧م، إن سبب نجاح المبادرة أنها جمعت أتباع الديانات على قاعدة إيمانية أنهم يؤمنون برب واحد وأن جميع الرسل بعثوا لخير البشرية في الدنيا والآخرة، وانطلقت من فكرة أساسية أن الاختلاف بين البشر أراداه الخالق، فالحكمة اقتضت الاختلاف بين الناس، ولو شاء الله لجمع البشر على دين واحد، فالأديان أرادها الله لإسعاد البشر، وأن كلمة سواء نجحت بطرح نفسها أنها مبادرة أردنية على الساحة الدولية، وتمثلت بعقد العديد من الندوات الحوارية والتشاورية ومحاضرات جامعية، إضافة إلى العديد من المؤتمرات العالمية. (كلمة سواء، ٢٠٠٧م)

١٣ تشرين اول/ اكتوبر ٢٠٠٦م وقع ٣٨ عالماً من العلماء البارزين الذين يمثلون جميع المذاهب والمدارس الفكرية والإسلامية في العالم، على رسالة مشتركة مفتوحة مبنية على السلام، تم توجيهها إلى البابا بنديكتوس السادس عشر رداً على محاضراته في جامعة رجنسبورغ. (كلمه سواء، ٢٠٠٧م)

١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ كلف الملك عبد الله الثاني الأمير غازي بن محمد بكتابة كلمة سواء وتم تدقيقها من قبل عدد من كبار علماء المسلمين، وأبرزهم من العلماء الذين وقعوا على كلمة سواء.

في الأول من نيسان/ ابريل ٢٠٠٨ ارتفع عدد الموقعين من علماء المسلمين على كلمة سواء ليصل إلى ٢٤٥ مكتب، وكتبت حوالي ٥٠٠ مقالة باللغة الإنجليزية حول كلمة سواء.

١٤ آذار / مارس ٢٠٠٨ أصدر قادة العالم المسيحي ردوداً مختلفة لكلمة سواء، بما فيهم قداسة البابا بنديكتوس السادس عشر.

٤-٦ تشرين ثاني / ٢٠٠٨ عقد إجتماع للمنتدى الإسلامي الكاثوليكي في روما بعنوان محبة الله ومحبة الجار ومشاركة حوالي خمسون عالماً ومستولاً من المسلمين والمسيحيين، ناقشوا الامور المتعلقة بمحبه الله ومحبه الجار من وجه نظر الإسلاميه المسيحيه والإحترام المتبادل. (بدر، ٢٠١٧م)

٢٣ كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٨ أقيم المؤتمر العالمي الثالث حول التعايش الديني وصنع السلام في البحر الميت في الأردن، بحضور عدد من البطاركة المسيحيين العرب. (عمون ٢٠٠٨م).

تشرين أول / اكتوبر ٢٠٠٩ عقدت مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي مؤتمراً حول كلمة سواء في موقع عماد المسيح عليه السلام في الأردن، استضافت خلالها كل من هو ذي علاقة بالمبادرة. (وكالة عمون ٢٠٠٩م).

الأسبوع العالمي للوثام بين الأديان

نظراً لاستشراف الملك للمستقبل وبصورة دائمة وإلى مستقبل العيش في المنطقة، فقد أطلق الملك مبادرات ملكية تدعو إلى العيش المشترك والحوار المتبادل والتسامح، وهذا يأتي انسجاماً مع فكرها الوسطي، فتباعدت إلى مبادرة رسالة عمان ٢٠٠٤م والتي عملت على تنقية صورة الإسلام السمحة من الشوائب التي علقت بها في فترة ما بعد تسعينيات القرن الماضي، ثم كلمة سواء عام ٢٠٠٦ التي حددت الأرضية المشتركة للحوار والعلاقات ما بين المسلمين والمسيحيين، ثم يشرق علينا الملك بمبادرة الأسبوع العالمي للوثام بين الأديان عام ٢٠١٠ وهي المبادرة الثالثة نحو العيش المشترك، والحوار المتبادل، والتسامح، ورفض العنف والتطرف.

ظهرت هذه المبادرة في وقت ساد العالم فيه حالة غير مسبوقة من العنف والتطرف وخاصة في الشرق الأوسط ، عندما اجتاحت موجة ما يسمى بالربيع العربي بعض البلدان العربية، وما شهدته من الاضطرابات، والقتل، والتدمي، والتشريد، وسفك غير مبرر وغير مشروع بدماء الأبرياء من مختلف الديانات من جهة ونظرة سوداوية تجاه العرب والمسلمين من قبل الغرب من جهة أخرى.

جاءت مبادرة الأسبوع العالمي للوثام والتلاقي بين الشعوب والمجتمعات المختلفة في الأديان والمعتقدات نحو الوصول بهم إلى عامل مشترك نحو الحياة الفضلى وتأتي قوتها إذ تبنتها الأمم المتحدة في الأسبوع الأول من شباط في كل عام .

ولادة المبادرة :

طرحت مبادرة الأسبوع العالمي للوثام بين الأديان من قبل الملك عبد الله الثاني في ٢٣ من ايلول/

سبتمبر ٢٠١٠ م ، وفي عشرين من تشرين أول / أكتوبر ٢٠١٠ تم تبني المبادرة بالإجماع من قبل الأمم المتحدة ليصبح أول أسبوع من شهر فبراير / شباط من كل عام أسبوع الوثام بين الأديان.

مبادرة أسبوع الوثام تشمل كل أطراف النوايا الحسنة وجميع الأفراد الذين يؤمنون بالديانات الأخرى وحتى من لا يؤمنون بأي ديانة ، وفي هذا الأسبوع يتم عرض النشاطات والحوارات التي قامت بها المجموعات سواء أنشطة أو فعاليات ، وبالحوار يتم نشر الوعي بين المجموعات وتعزيز بناء العلاقات فيما بينها ، وقد حصل أسبوع الوثام بين الأديان نجاحا من خلال حصوله على ثلاثمائة رسالة دعم ، بالإضافة إلى مئتان فعالية أقيمت في أربعين دولة .

وقال الملك : ( يواجه عالمنا حاليا وأكثر من أي وقت مضى كثيرا من الأزمات الدولية التي لا يمكن معالجتها بشكل جذري إلا من خلال تنسيق دولي مشترك فلا يمكن لدولة مواجهة هذه الأزمات وبناء المستقبل بمفردها . فكما هي التحديات عالمية المستوى يجب أن تكون الحلول على المستوى نفسه ، وعلى الأمم المتحدة اتخاذ موقف قوي ورئيسي في مواجهة هذه الأزمات ، ومن الضروري أيضا مقاومة القوة التي تدعو إلى الفرقة وتنتشر سوء الفهم وعدم الثقة خصوصا بين أتباع الديانات المختلفة ، والحقيقة أن الروابط الإنسانية بين الشعوب لا تقتصر على المصالح المشتركة فحسب ، بل وتشمل أيضا الوصايا التي تدعو إلى محبة الله ومحبة الخير والجار . وبدعم من أصدقاء لنا من كافة القارات سيقدم وفدنا هذا الأسبوع مشروع قرار لعقد أسبوع الوثام العالمي بين الأديان ، وما نقترحه هو تحديد أسبوع من كل عام تقوم به دور العبادة بالتعبير عن شعائرها وتعاليم دينها التي تحث على التسامح وإحترام الآخر ، والأمن والسلام وأتمنى أن يحظى مشروع القرار هذا بدعمكم). (ابن الحسين، ٢٠١٠م)

يقول مطران الروم الكاثوليك ياسر عياش ( نحن هذه الأيام بحاجة إلى هذه المبادرة التي تعني بحوار الأديان وبحاجة إلى السلام والمحبة والتسامح وروح التعايش ويضيف أن مبادرة الوثام هي بمثابة دعوة لأن يجسد كل إنسان أينما وجد ومن أي دين ، المفاهيم والقيم الدينية والأخلاقية والإنسانية في حياته اليومية). (بترا، ٢٠١٨م).



يقول الأب نبيل حداد رئيس مركز التعايش الديني "إن مآذن المساجد تعانق الكنائس في مشهد أردني رهيب يجسد السماحة والمحبة بين أبناء الوطن الواحد ، ما يشكل حالة الأردن الجميلة المبنية على التعايش بين المسلمين والمسيحيين وهو ما يميز الأردن عن غيره ، وأشار إلى أن الوثام يعني الإحترام للتنوع ، ونتاج لمعرفة وممارسة رصينة تنطوي على حب الله وحب الجار وإحترام كل واحد منا الآخر ، كما ويجسد فهم التعايش ونشر ثقافته بين الناس واجب على الجميع في الأردن ولنقف خلف قيادتنا الهاشمية". (حداد، ٢٠١٤م).

يقول د. حمدي مراد "إن أقبية الأمم المتحدة شهدت قرارا تاريخيا لم يكن مسبوqa من قبل، جاء بناءً على مبادرة الملك عبد الله الثاني وهو إعلان أسبوع الوثام العالمي بين الأديان، أسبوعا سنويا تقرر أن يكون الأسبوع الأول من شهر شباط من كل عام".

ويقول أيضا أن هذا الأسبوع قد جاء في أحوج ما يكون له العالم وهو يعيش صراعات هنا وهناك، والتي تقوم ركائزها على بعدين رئيسين هما سبب دائم لأنواع الصراعات المختلفة في العالم، صراع المصالح السياسية والصراع الديني، ولعل الصراع الديني يعد أكثر تعقيدا وسببية في هذا النزاع والصدام والصراع العربي. (مراد، ٢٠١٣م)

"إن مبادرة أسبوع الوثام العالمي تدفع العالم بشقيه الشرقي والغربي، للتفكير بشكل جماعي في المستقبل وتحدياته، وما يمكن أن يحمله للعالم من مفاجآت غير متوقعة، من خلال التفكير في خلق روح جديدة تتجاوز الانشقاق، والخلاف، وتؤمن درجة من الكرامة الإنسانية لشعوب العالمين العربي والغربي، وتتضمن محتوى إنسانيا يحترم كرامة الانسان، ويدعم القيم الخلاقة للتعامل الإنساني الذي يحفظ خصوصية الكل ويكفل حريته الدينية في إطار شامل وجامع". (ابن طلال، الحسن، ٢٠١٤م)

#### مكافحة الإرهاب :

لغاية الآن لم يتم تحديد تعريف دولي للإرهاب ولم تتفق على التعريف أطراف المجتمع الدولي، لأن الكل يعرف الإرهاب من منظوره الخاص خدمة لمصالح الدولة وحلفائها وهذا أدى إلى تعاريف عديدة تأخذ منها ما يلي ووفقا للمرجع التالي: (الخميس، ٢٠١٤م)

تعريف هيئة الأمم المتحدة ١٩٧٢م:

استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به، بغية تحقيق هدف سياسي معين.

تعريف المحكمة الجنائية الدولية:

استخدام القوة أو التهديد بها من أجل إحداث تغيير سياسي، أو القتل المتعمد والمنظم للمدنيين، أو تهديدهم به لخلق جو من الرعب والإهانة للأشخاص الأبرياء من أجل كسب سياسي، أو الإستخدام غير القانوني للعنف ضد الأشخاص والممتلكات للإجبار المدنيين أو حكومتهم للإذعان لأهداف سياسية.

تعريف الإتفاقية العربية ١٩٩٨م:

هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذا لإجرام فردي أو جماعي، بهدف إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر.



## تعريف الإسلام :

حسب الفقه الإسلامي هو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان دينه ودمه وماله وعرضه، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد يقع تنفيذه لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف إلقاء الرعب بين الناس، وترويعهم أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأماكن العامة والخاصة، وهذه صورة من صور الفساد في الأرض التي نهى الله سبحانه وتعالى عنها. (داغي، ٢٠١٥م)

قال تعالى : "وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ" . (القصص:٧٧)

الإرهاب لغه : مصدره أُرهب، يرهب، ارهاباً ومعناه الازعاج والإخافه (الحسيني، ١٩٩٤)

## الأردن والإرهاب :

لاتزال قضية مكافحة الإرهاب تشكل هما عالمياً على مستوى الدول وعلى مستوى المنظمات الدولية وعلى مستوى الأجهزة الأمنية في مواجهة هذا الشر الذي يهدد الأمن والاستقرار في العالم، إذ تتطلب مواجهة ومكافحة الإرهاب جهداً دولياً مضاعفاً وتعاوناً فاعلاً .

تحمل الأردن الكثير من القضايا والتبعات التي أدت إلى تنامي ظاهرة الإرهاب ، فالموقع الجغرافي وسط الصراعات من الغرب القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ، ومن الشرق والشمال العراق وسوريا والوضع السياسي المضطرب دوماً ، فجعل الأردن في تماس مباشر مع كل ما يحدث في المنطقة واستقبل الكثير من موجات الهجرة الطوعية والقسرية ، أدى هذا إلى خلل ديمغرافي ينتج عنه اضطرابات وأعمال غير مشروعة بسبب التفاوت الطبقي والمستوى المعيشي والثقافات المختلفة .

تعرض الأردن منذ وقت مبكر لمحاولات المساس بأمنه الوطني نتيجة لمواقفه السياسية التي اتسمت بالحكمة والعقل وبعد النظر وعانى من الإرهاب ووحشيته، ومن الأعمال الإرهابية التي تعرض لها الأردن ما يلي: (أبو دية، ٢٠١٢م)

استشهاد الملك المؤسس عبد الله الأول في القدس في عشرين تموز عام ١٩٥١م.

اغتيال رئيس الوزراء هزاع المجالي في عمان ٢٩ من آب ١٩٦٠م.

اغتيال رئيس الوزراء وصفي التل في العاصمة المصرية القاهرة ٢٨ من تشرين ثاني ١٩٧١م.

حادثة فندق الأردن عام ١٩٧٦م.

اغتيال الموظف في السفارة الأردنية وليد بلقز في العاصمة الإسبانية مدريد ١٩٨٣م.

اغتيال القنصل الأردني عزمي المفتي في العاصمة الرومانية بوخارست ١٩٨٤م من قبل مجموعة أبو نزال.

حادثة اختطاف طائرة الركاب الملكية عالية في العاصمة اللبنانية بيروت ١١ من حزيران ١٩٨٥م.

اغتيال الدبلوماسي الأردني زياد الساطي في العاصمة التركية أنقرة ١٩٨٥م.

اغتيال الدبلوماسي الأردني في العاصمة اللبنانية بيروت نائب المعاينة ١٩٩٤م.  
محاولة اغتيال خالد مشعل في العاصمة الأردنية عمان ٢٥ من أيلول ١٩٩٧م من قبل الموساد الإسرائيلي.  
القبض على خلية سحاب الإرهابية ١٩٩٨م.  
تفجيرات في ثلاث فنادق في العاصمة الأردنية عمان عام ٢٠٠٥م من قبل تنظيم القاعدة، وأسفرت عن مقتل ستون شخص وجرح مئتين شخص.  
إطلاق صواريخ كاتيوشا على مدينة العقبة والتي نتج عنها استشهاد الجندي الأردني أحمد النجداوي في ٢٢ من نيسان ٢٠١٠م.  
التعامل مع خلية اربد الإرهابية ٣ من آذار عام ٢٠١٦م التي أسفرت عن استشهاد النقيب راشد الزيود.  
الهجوم على مكتب في مخيم البقعة مما أسفر عن استشهاد ستة جنود في ٧ حزيران ٢٠١٦م.  
التعامل مع خلية الكرك الإرهابية في القلعة التي أسفرت عن استشهاد الرائد سائد المعاينة ورفاقه في ١٩ من كانون أول عام ٢٠١٦م.  
وهناك الكثير من الخلايا التي تم الكشف عنها وإبطال مخططاتها.

#### دور الملك في مكافحة الإرهاب :

دأبت القيادة الأردنية وعلى رأسها الملك لمواجهة هذه الآفة وتحديد جذورها، ومراكز تفريخها، والحد من نشاطها بطرق تتسم بالاتزان والعقلانية، وبالشدّة أحيانا حيثما يتطلب الموقف ذلك وهذا ما يدل على الإعتدال في المعالجة طالما اقتدته الكثير من الدول في معالجة قضاياها.  
إن مضامين الخطابات الملكية تعكس بمحتواها الشمولي، الصدق في النهج السياسي الأردني الحكيم في مكافحة الإرهاب، وتجسيد رسالة تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، وفقاً لمواقفه التي تدعو إلى تعزيز التسامح ومواجهة الفكر الضلالي، الذي يسعى إلى اختطاف الدين الإسلامي بتفسيرات وتأويلات على أهوائه لممارسة البطش والقوة والوحشية وقتل الأبرياء باسم الدين.  
"يؤمّني جداً أن أرى قلة قليلة من المتعصبين المضللين يشوهون ديننا العظيم بتفسيرات ملتوية". (ابن الحسين، ٢٠١١م)

ويقول الملك "من الأمور التي أحزنتني كثيرا في العقدين الآخرين ما أصاب الإسلام العظيم من سوء تفسير نتيجة الأعمال التي اقترفتها قلة مضللة". (ابن الحسين، ٢٠١١م)

تنامي أصحاب الفكر التكفيري في ثمانينيات القرن الماضي في الأردن، وذهب قسم منهم إلى أفغانستان والشيشان، وعاد قسم منهم إلى البلاد حيث كانت تكمن خطورتهم أنهم مدربين على القتال والتخطيط ، فعانى الأردن منهم وبدأت أعمال الإرهاب بالاتساع لتشمل دول الإقليم والعالم ، فأطلق الغرب تسمياته الجائرة (الفاشية الإسلامية)، (والمتطرفين المسلمين).

وهكذا انطلاقاً من الموروث القيادي والشرعي للملك وجد نفسه ملزماً بالتصدي لذلك داخليا وخارجيا ، وحذر منهم مخاطباً العالم "لا تنخدعوا بما يدعيه الإرهابيون من انتماء إلى الإسلام فليس هؤلاء ببساطة سوى مجرمين قتلة ". (ابن الحسين، ٢٠١١م)

جسدَ الملك في خطابه الذي ألقاه أمام البرلمان الأوروبي، حقيقة الدين الإسلامي السمحة التي تحترم الآخر، وتؤكدُ أحقية الجميع بحياة أفضل، بعيداً عن أعمال القتل والتدمير التي لا تمتُّ للدين بصلة، وإنما يقفُ خلفها فئة خرجت على المبادئ السمحة للدين الحنيف حيثُ تركَ أثراً واضحاً في أعضاء البرلمان الأوروبي وكل من تابع الخطاب من خلال تعريفهم بحقيقة الإسلام، ودعوة الملك للجميع أن يعملوا على تحقيق العدالة والمساواة ومحاربة التطرف في مختلف أشكاله. (ابن الحسين، ٢٠١٥م)

وفي الخطاب الذي ألقاه الملك في الجلسة العامة في الدورة ٧٠ في الجمعية العامة للأمم المتحدة، شخص الحالة وقدم الحلول التي تحكم الرؤيا الملكية، إن متطلبات العمل بسبع نقاط تمثلت بالدعوة إلى الأصول، وإلى الجوهر، والروح المشتركة بين الأديان والمعتقدات لتقديم الصورة الشاملة باعتبار أن الجوامع أعظم بكثير من الفوارق ويتمثل هذا الأمر في القيم المشتركة التي نؤمن بها من محبة وسلام وعدل وتراحم.

يواصل الملك القيام بدور الدفاع عن مصالح الأمة الإسلامية في العالم، وهو يشارك في التحركات العلمية، ليكون للمسلمين وبخاصة الشباب منهم صوت في الشؤون الدولية، يبرز وزنهم وقدراتهم وانجازاتهم، وحمله عبئ المسؤولية التاريخية وما ترتب عليه من مسؤوليات الجسام للنهوض بالوطن، وإكمال مسيرة البناء والنهضة.

ومن هذا المنطلق كان هم الملك الدفاع عن الإسلام والتصدي للهجمة الظالمة التي يتعرض لها ، فوجه دعوة إلى العلماء بضرورة العمل في إجمال المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها رسالة الإسلام في موجز مختصر ومفيد ، يرد على كل الشبهات التي علقت بالمفهوم الشامل للدين الإسلامي ، دين السماحة ، والإعتدال ، والوسطية ، فكانت رسالة عمان ثمرة لجهود الملك بالدفاع عن الإسلام في جميع أنحاء العالم .

وفي أروقة الأمم المتحدة والمحافل الدولية الرسمية وغير الرسمية، رسمت الدبلوماسية الأردنية التي يقودها الملك نهجاً واضحاً في التعاطي مع قضايا وأزمات المنطقة، واستطاعت هذه الدبلوماسية حشد المجتمع الدولي ضد الإرهاب.

وشكلت السياسة الأردنية سدا منيعاً لجميع المحاولات الإرهابية ، التي تهدف إلى زعزعة الأمن الوطني الأردني ، وتشمل هذه السياسة بعدم إيواء أية جماعات إرهابية وعدم التعاون معها ، ومتابعة وملاحقة جميع عناصرها. (البلاونه، ٢٠٠٢م)

وأخيراً وبجهود الملك يحظى الأردن باحترام دولي كبير لعدم تقديم أي دعم ملموس سواء كان مادياً أو معنوياً للجماعات الإرهابية، ومساهمته الأردن في تحقيق الأمن السلم الدولي، ولعب دوراً كبيراً أيضاً بقيادته الملك لتوضيح صورته الدين الإسلامي في العالم بأنه دين الاعتدال والتسامح.

في أعقاب صدور قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص مكافحة الإرهاب تحت البند ٧ رقم ١٣٧٣، قامت الحكومة باتخاذ سلسلة من الإجراءات التنفيذية على ضوء ما جاء بالقرار. وتم إنزال عقوبات قوية وراذعة، بحق كل من قام بأعمال إرهابية بعد محاكمات عادلة يتولاها القضاء وإصدار الحكم عليها وهذا يدل على وسطية واعتدال في التنفيذ حتى في القصاص ، إذ لم توجد عقوبات فورية في الميدان أو تصفيات جسدية في المحاكمة .

وقام الملك بإعادة هيكلة القوات الخاصة التي كان يقودها وذلك بتشكيل قيادة العمليات الخاصة على أساس المرونة والتسليح والتدريب، مما اكسبها القدرة على الحركة بسرعة والوصول إلى المواقع حيثما يتطلب الموقف، وقام الملك شخصياً بتأسي فريقي وإلقاء القبض ع خلية إرهابية أحياء سميت فيما بعد بخلية سحاب، وتم نشر قوات أمنية وتعزيز التواجد العسكري والأمني على طول الحدود الشرقية والشمالية للبلاد مزوده بأجهزة مراقبة حديثة لضبط الحدود.

وعقب تفجيرات فنادق عمان وما خلفته من ضحايا، تبنى الأردن استراتيجية جديدة في المكافحة خارج حدود الوطن شاملة التخطيط، والعمل الاستخباري، والتعامل مع الحلفاء الدوليين، وكان من نتاجه تحديد هوية المنفذين وأماكن تواجدهم في الدول المجاورة، وتزويد مواقعهم في التحالف الدولي وتمت تصفيتهم في العراق، والانخراط في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب المتمثل في داعش والاشتراك فعلياً في ضرب قواعده في سوريا والعراق من قبل سلاح الجو الملكي الأردني

والمشاركة في التحالف العربي الذي دعت إليها العربية السعودية في مواجهة الإرهاب في اليمن.

التشريعات الأردنية :

قانون معدل لقانون العقوبات الأردني.

صدر هذا القانون بتاريخ ٨ تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠١م فرضت بموجبه عقوبة مشددة على أي عمل أو فعل يعتبر بموجب القانون أنه عمل إرهابي، كما يضمن نصوصه بمعاينة الأشخاص الذين يشكلون العصابات والمجموعات الإرهابية:

يتضمن قانون العقوبات الأردني نصوص تجرم وتعاقب الأشخاص الذين يشكلون عصابات بقصد إجرامي أو إرهابي بالإضافة إلى تجرم العصابات المسلحة أو الجمعيات غير المشروعة التي تسعى إلى العبث بالأموال والممتلكات الحكومية.

قانون الأسلحة والذخائر الأردني يحظر على الأشخاص حمل أو اقتناء الأسلحة النارية باستثناء القوات النظامية والأجهزة الأمنية وتشمل العقوبة على كل من صنع أو استورد أو حاز أو تاجر بدون ترخيص.

أعطى القانون صلاحية لموظفي الجمارك الأردنية صفة وصلاحية ضابط العدلية.

تعديلات قانون مكافحه الإرهاب حيث أقر البرلمان الأردني عام ٢٠١٥م تعديلات على قانون المكافحة المعمول به عام ٢٠٠٦م وقد أعطت التعديلات صلاحيات واسعة للحكومة والأجهزة الأمنية المكافحة.

تشكيل لجنة وزارية عليا لمواجهة الإرهاب.

## المطلب الثاني : الأوراق النقاشية للملك عبدالله الثاني

في هذا المطلب سنتناول الأوراق النقاشية السبعة التي تناولها الملك عبدالله حول عدد من الموضوعات الهامة، التي تهم الوطن والمواطن، سواء بالعرض او بالتحليل، والتوصل إلى النتائج المرجوة من هذه الأوراق. وندرج تالياً الأوراق النقاشية التي نشرها الملك على مدار سنوات عدة وقد تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث وبلاستعانة بالمرجع ( الغرايبة، ٢٠١٨م):

الجدول رقم (٦): الأوراق النقاشية الملكية.

الورقة	الموضوع	التاريخ
الورقة النقاشية الأولى	مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية	٢٩ كانون اول /ديسمبر ٢٠١٢ م
الورقة النقاشية الثانية	تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين	١٦ كانون ثاني /يناير ٢٠١٣ م
الورقة النقاشية الثالثة	ادوار نجاح ديمقراطيتنا المتجددة	٢ آذار / مارس ٢٠١٣ م
الورقة النقاشية الرابعة	تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة	٢ حزيران /يونيو ٢٠١٣ م
الورقة النقاشية الخامسة	تعميق التحول الديمقراطي، اهداف ، منجزات ، اعراف سياسية	١٣ ايلول /سبتمبر ٢٠١٤ م
الورقة النقاشية السادسة	سيادة القانون اساس الدولة المدنية	١٦ تشرين اول / اكتوبر ٢٠١٦ م
الورقة النقاشية السابعة	بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية	١٥ نيسان / ابريل ٢٠١٧ م

ومنذ تسلّم الملك سلطاته الدستورية عام ١٩٩٩م أرسى دعائم رؤى واضحة للإصلاح الشامل، وكرس ثقافة الحوار الوطني، ورفع القضايا التي تختلف فيها الآراء إلى مستوى النقاش العام ، وقام على توسيع قاعدة المشاركة لتشمل كافة الخلفيات السياسية، والاقتصادية.

وتعتبر الأوراق النقاشية منهجاً جديداً في الحوار والتواصل بين أبناء الشعب والسلطة للمشاركة في إدارة الدولة وفي تكريس المنهج الديمقراطي ، ويأتي طرح الملك في هذه الأوراق إيماناً منه لقدرة أبناء وطنه على التميز والابداع ، والمحافظة على قيم الأردنيين الأصيلة ، وقيم وصيانة الوحدة الوطنية، والتعددية، والانفتاح والتمسك بالوسطية والإعتدال، وقبول الآخر والحوار معه.

لقد أسهم الملك اسهاماً واضحاً وكبيراً من خلال الأوراق النقاشية التي يبين فيها رؤيته، ومنهجيته، ورؤيته حول عملية الاصلاح الشامل، وسياده القانون، وتطوير التربي والتعليم والمناهج التربويه التي تتماشى مع التطور والتقدم الذي اخذ يتصارع، في ضل ثوره معلوماتيه وتكنولوجياه كبيره بالاضافه إلى التركيز على مستقبل الأردن الديمقراطي، ومن موقعه القيادي وثقافته السياسية الواسعة المتوازنة لحماية الأردن من الانزلاق نحو التحالفات التي قد تهدد أمنه الوطني ، جاء طرحه لهذه الأوراق لدفع الحوار الوطني حول مسيرة الاصلاح والديمقراطية وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار.

ففي كانون أول عام ٢٠١٢م اتبع الملك نهجاً جديداً غير مسبوق، لم يطرقه أحداً قبله، حيث تميز هذا النهج بالشفافية والحاكمية الرشيدة، حيث عرض الملك من خلال هذا النهج مسيرة الاصلاح الشامل في مختلف المجالات، نهجٌ تميز بأستشراف المستقبل، وذلك بمخاطبة أبناء الشعب الأردني والحوار معهم عبر سلسلة من الأوراق النقاشية اخذتُ بعداً زمنياً بينهما، حسب الظروف والاحداث التي سيطرت على كثير من المجالات.

وهذه الأوراق قابلة للنقاش والحوار يتدارسها المواطنون كلٌ في موقعه، ويتحاورون فيما بينهم في مجالسهم وأنديتهم ومواقع عملهم ، وهي توصيات لم تأخذ صفة القسرية والجبرية، وهذا يدل على عمق تفكير الملك في مخاطبة الناس على إختلاف ثقافتهم ومواقفهم والنأي بهم عن التطرف والتعصب لفكره أو رأي، والهدف منها إعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة والدخول في حوار بناءً حول جميع القضايا.

ولم تخلو هذه الأوراق من ذكر الوسطية أو معانيها كالإعتدال، والتسامح، والتعددية، وقبول الآخر، فكانت هذه الأوراق محط اهتمام السياسيين والمثقفون لما فيها من تصور لخارطة طريق تقود الدولة إلى أمنها وأمانها وتحقيق العدالة والنزاهة.

الورقة النقاشية الأولى :

مسيرتنا الديمقراطية:

من خلال عنوان الورقة فإنه يمكن تقسيم الورقة النقاشية الأولى إلى ثلاثة أجزاء، بناء الديمقراطية، مبادئ الأساسية، تقييم الأداء الديمقراطي.

بناء الديمقراطية: تأتي أهمية هذه الورقة من حيث التوقيت فهي تسبق الحملة الإنتخابية لمجلس النواب السابع عشر، وهي أول إنتخابات تجري بعد اجراء التعديلات الدستورية، وانشاء الهيئة المستقلة للإنتخابات بعد أن كانت الإنتخابات مناطة بوزارة الداخلية قبل التعديلات.

يقول الملك "إن التنافس بين المرشحين لن يكون من أجل منصب يصلون من خلاله إلى مجلس النواب، لحصد امتيازات شخصية، بل هو تنافس من أجل هدف أسمى، الا وهو شرف تحمل المسؤولية ". ( الورقة النقاشية، ٢٠١٢م).



فالنيابة ليست حصانة دبلوماسية، وامتيازات، ومكاسب شخصية، وتحسين أوضاع، ومطلب للحصول على الجاه والوجاهة، بقدر ما هي خدمة للشعب وتمثيلهم في المجلس التشريعي والمشاركة في اتخاذ القرارات نيابة عنهم إضافة إلى تحمل النائب مسؤولية تجاه الوطن، ولكن إذا كان سعي النائب للحصول على المكاسب فهذا خلل في عملية الانتخابات من قبل الناخب والمواطن الذي أنتج هذا اللون، لأن على المواطنين أن يعو ويفهموا أن الانتخابات تتم وفق دوافع سياسية واقتصادية وديمقراطية، لإختيار المرشح الأقدر والأكفأ وليست بدوافع شخصية وعائلية.

وحقيقة أن الانتخابات تمت بعد هذه الورقة وفق التعديلات سواء بالقانون وطريقة الانتخابات، فلقد تمت وفق القوائم الوطنية، والقوائم المفتوحة، والقوائم المغلقة، وكذلك أحقية الطعن بالنتائج للقضاء، وهذا برهان للإصلاح الشامل الذي يجسد إرادة المواطنين وتعزيز المسيرة الديمقراطية.

يقول الملك "لقد آن الآوان للتحرك بجديّة نحو محطات رئيسية على انجاز الديمقراطية وتشمل الانتخابات النيابية القادمة إحدى المحطات الأساسية على خارطة طريق الإصلاح السياسي". (الورقة النقاشية، ٢٠١٢م).

وقد تكونت العملية الديمقراطية من مسارين:

المسار الأول. يتمثل في الحوار والنقاش بين المواطنين والمرشحين، وبضرورة قيام الناخبين في الجلوس مع المرشحين ومحاورتهم ومناقشتهم ومعرفة اتجاههم وافكارهم وآرائهم، وما هي تصوراتهم للمرحلة القادمة وعليه يمكن أن تحدد المرشح الأفضل وتشمل هذه المرحلة النقاش بين المواطنين أنفسهم فيما بينهم في أنديةهم، ومجالسهم، ولقاءاتهم، والتواصل فيما بينهم على شبكات التواصل من أجل التحوار بشأن المرشحين، ومن هو النائب المطلوب لهذه المرحلة، ويتم ذلك بعد تدقيق وتمحيص للخروج إلى مرشح الاجماع.

المسار الثاني. ويتم بعد وصول النائب لقبه البرلمان وهي مرحلة المسألة، وهذه يتطلب من المواطنين متابعة النائب وعمله تحت القبة، ومراقبة ادائه بدقة، وتتم المحاسبة على ما أنجزه وما لم ينجزه وعلى القصور في الأداء، وهذا يعطي دليل للمواطن بتجنب إنتخاب هذه النوعية مستقبلا في الانتخابات المقبلة، أو مكافئته على حسن الأداء وإعادة إنتخابه.

ويؤكد الملك على دور مجلس الأمة في الحوار الوطني الهادف لأنه الحاضنة للحوارات ولجميع القوى السياسية والاتجاهات الفكرية والحزبية المستقلة، حيث يؤكد على إدامة الحوار البناء والقائم على الإحترام القائم بين الناس، فإذا كان الحوار هو الطريق المنشود الذي يحقق غاياته وأهدافه، يجب أن يشارك به الجميع.

يقول الملك "تبرز في كثير من الأحيان في الأردن، كما في باقي دول العالم، إختلافات في الرأي لأسباب شخصية أو سياسية، تعبر عن نفسها بمظاهر تأخذ أحيانا اشكالا غير بنائه كالتصلب في المواقف والعنف والمقاطعة التي لا تقود بالضرورة إلى النتائج المرجوة". (الورقة النقاشية، ٢٠١٢م)

ومن خلال استعراض الورقة النقاشية الأولى فأنا نلمس تحذير الورقة من التعصب والتصلب بالمواقف التي تؤدي إلى سد الآفاق، ومنافذ الأمل بالوصول إلى التوافق، لأن هذا سيؤدي إلى التراجع في المسيرة الديمقراطية، وربما يؤدي إلى سياسة الاقصاء والتهميش والاستبداد، وتكريس العنف والتطرف، لكن الديمقراطية الحقيقية تكتمل بقبول التنوع والإختلاف وهذا من شروط الحوار الديمقراطي الذي يفضي إلى التوافق والاجماع.



## المبادئ والممارسات :

يقول الملك "برأيي أنه هناك أربعة مبادئ وممارسات أساسية لا بد أن تتجذر في سلوكنا السياسي والإجتماعي، وحتى نبني النظام الديمقراطي الذي ننشد، وتمثل الإنتخابات النيابية القادمة فرصة حقيقية لتعزيز هذه المبادئ والممارسات والتي لا تتوقف بانتهاء العملية الإنتخابية بل أن تستمر حتى ترسخ قناعة ثانية في حياتنا اليومية من خلال الثوابت القادمة وهذه الثوابت والممارسات كما يلي:

إحترام الرأي الآخر أساس الشراكة من الجميع

نحن أردنيون أخوة وإن تعددت فسيفساء التركيبة الإجتماعية سواء كانت في الأصل أو الدين أو العرق، هذه التركيبة يجب أن يكون هدفها أن الأردن يسمو فوق كل إختلاف، وأن الوعي الديمقراطي والسياسي وثقافتنا التي تؤمن بالحوار، والتسامح، والتعددية والتي هي من صميم الفكر الهاشمي هو الضامن لأمن هذا البلد ومآله وتطوره، فالتعددية الحزبية وإن اختلفت يجب أن تلتقي عند قاسم مشترك وهو المحافظة على أمن الأردن، ولننظر ما حل حولنا من دول كانت تحكم بالأحزاب الشمولية والتي لا تقبل بالطرف الآخر، كانت سببا مباشرا لما آلت إليه البلاد سواء في الاتحاد السوفياتي ودول الربيع العربي وانتهت هذه الأحزاب وماتت في مهدها.

المواطنة لا تكتمل الا بممارسة المساءلة :

والمواطنة هي الاجراءات التي تساهم في تطوير المجتمع بشكل كبير بجانب الرقي للدولة إلى العدل والمساواة عن طريق تعزيز الديمقراطية والشفافية في بناء وتطور الدولة وذلك بإشراك المواطنين بحكم وضمن حقوقهم كما أنها علاقة بين المواطن والدولة كما يحددها قانون الدولة.

وهنا يدعو الملك إلى نزول المواطنين ومشاركتهم في بحث القضايا ذات الأولوية وإيجاد الحلول لها. والمواطنة شرط أساسي في بناء الديمقراطية التي لا تتم إلا بإجراء الإنتخابات وإدلاء الاصوات فيها وهي عملية مستمرة لا تتوقف عند حد معين، ومن خلالها تتم المساءلة ومحاسبة من يصل إلى كرسي المسؤولية على أداءه، ليطمئن الوصول بالمواطنين إلى المستوى المطلوب في الرقي وعدم الاعتداء على حقوقه ويجب محاربة مظاهر التخلف والفقر والجهل بتحسين المستوى التعليمي والصحي والمعيشي هذه هي القضايا الإجتماعية التي يجب أن ينجزها المواطنين مع النائب والسلطة.

التنوع والإختلاف لا يفرق :

التعبير عن الرأي يجب أن يكون على أساس مبدأ إحترام الآخرين حتى مع الإختلاف معهم في الرأي وهنا يحضرنى قول الإمام الشافعي رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب وهذا نفي للتعصب في التفكير والتصلب في المواقف وإن الإختلاف المبني على الإحترام ودفع الحوار بين أصحاب الآراء المختلفة والمتنوعة هو الديمقراطية بعينها فالتعصب بالرأي لا يؤدي إلى نتيجة بل يجب التنازل والتضحية للوصول إلى التوافق وهي حالة وموقف يدل على الشجاعة التي يتحلى بها صاحبها، لأن التنازل لا يعني الخضوع والضعف والتنوع بتحمل التعددية والتركيبة فالمجتمعات التي لا يوجد بها تعددية هي ضعيفة وليست قوية.

## الشراكة في التضحيات والمكاسب

المشاركة في الديمقراطية هي بحد ذاتها عملية ربحية وليست بها خسارة ويجب القبول بنتائجها ويجب المشاركة رغم المتغيرات والظروف التي يمر بها الانسان والمكان، ويجب أن يكون المواطن قادر على التكيف مع ما يستجد من حوله.

تقييم الأداء الديمقراطي. يتناول الجزء عملية التقييم والتأكد من صحة وسلامة مسار العملية الإنتخابية والتقييم هنا يتم من خلال مراجعة شاملة نكون صادقين مع أنفسنا فيها بعيدا عن جلد الذات وانكار الآخر لمعرفة الايجابيات وتنميتها ومعرفة السلبيات وتجنبها، الايجابيات وما تتضمنها من مكاسب وانجازات نعزز بها ونعمل على تطويرها وتشجيعها في المراحل القادمة ومعرفة السلبيات ونقر بها والعمل على دراسة أسبابها والعمل على تلافيتها ووضع الحلول لها.

وأخيرا هذه هي الديمقراطية الناجحة والمنشودة التي تبني بتعاون وشراكة جميع الاطراف المواطنين والنائب والسلطة والعمل معا لصناعة مستقبل الأردن من خلال المشاركة لا بالعزوف والتخلي عن الواجب الوطني المتمثل بعدم المشاركة والوقوف على أرصفة الشارع للنقد وجلد النفس والتشدد والترطع بحق الآخر.

الورقة النقاشية الثانية :

### تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة الأردن

هذه الورقة مكملة للورقة الأولى وتشمل على الأنظمة والديمقراطية والنموذج الأردني والانتقال إلى الحكومة البرلمانية بالتحول الديمقراطي الناجح وتبين الورقة أن هناك متطلبات للوصول إلى نظام الحكومة البرلمانية تتمثل في الآتية:

حاجتنا إلى بروز أحزاب وطنية فاعلة وقادره على التعبير عن مصالح المجتمع.

على الجهاز الحكومي تطوير أدائه على أسس من المهنية والحياد.

التفاعل مع القانون، الإنتخاب، وتجذير الديمقراطية للوصول إلى حالة حزبية مواجهة للسلطة التنفيذية، وهل من الممكن أن تجتمع أحزاب السلطة التنفيذية والتشريعية معا؟

تعتبر الأعراف البرلمانية وهي تطوير للنظام الداخلي لمجلس النواب لمحاسبه في تفسيد العمل النيابي ووضع حد للذين يعقدون النصاب القانوني للجلسات، والذين لا يحضرون الجلسات بشكل مستمر ، وللذين يتناولون على بعضهم البعض سواء بالكلام أو الشتائم أو التعدي بالأيدي، فيجب أن يكون هناك نظام صارم لجميع هذه القضايا .

وتدعو الورقة النقاشية إلى تجذير الديمقراطية وأن نكون جاهزين ومستعدين لحياة حزبية جديدة، لاسيما أننا قطعنا شوطا في الاصلاح السياسي واستقلالية القضاء، وصون حقوق المواطن والتوازن بين السلطات، هذه كفيلة بنقلنا إلى الحزبية والحكومات البرلمانية، ولكن هذا يتطلب منا أولا الوصول إلى أحزاب سياسية ذات قواعد شعبية تستطيع استقطاب المواطنين، وثانيا الوصول إلى مرحلة التفاهمات بين الكتل البرلمانية لتشكيل الحكومة البرلمانية، ثالثا الترحيب بوجود معارضة ذات أجندة وطنية ليس لها بعدا خارجي وأن تقوم مقام حكومة الضل تمارس الرقابة على الحكومة، ومأسسة الحياة الديمقراطية وفقا لمبادئ الحرية والعدالة والمساواة وكرامة الانسان.

وتقدم الورقة أسس ديمقراطية صالحة للتنفيذ والتطبيق بناء على مفهوم وطني، أي كل ما ننجزه وطنيا يشترك فيه جميع المواطنين بما فيهم المعارضة التي تأتي من صلب الشعب ومن اجل حاجيات الشعب من معاناة وارهصات ومشاكل، ورؤى ومتطلعات لبناء المستقبل الأردني، والمملك ينشد المعارضة السياسية الوطنية التي ليس لها إرتباط خارجي أي معارضة داخلية وطنية.

والبناء الديمقراطي الحقيقي يأتي من خلال:

تعزيز بناء الوطن المحصن ضد أي تهديدات.

بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات دولته.

عدم الإستماع للشائعات الهدامة.

المعارضة لها دور مهم في تشكيل حكومة ظل تلتقي مع البرلمان في مراقبة الحكومة وترشدها إلى أخطائها، ويجب ان يكون لها برنامج وطني جازم يؤهلها في تشكيل الحكومة اذا فشلت الحكومة القائمة، كما أن المعارضة توفر مناخ ديمقراطي صفته التنافس والتحدي وعلى غرار ذلك تؤدي الحكومة البرلمانية واجبها بأريحية مع تصحيح مسارها.

وبوجود حكومة الظل فإنها تحفز الحكومة على عملها بنشاط واستبعاد الوساطة والمحسوبية ومحاربة الفساد ، فحكومة الظل من أهم أسس الديمقراطية التي تخدم الصالح العام ، ويؤكد المملك أن الحكومة البرلمانية لا يمكن أن تتشكل بدون وجود أحزاب وطنيه ذات رؤى واضحة وبرامج تقوم على خدمة المواطنين فالحياء الحزبية البرلمانية تعزز الديمقراطية ، فالحزب الفائز بالأغلبية يشكل الحكومة والحزب الفائز بالأقلية يشكل حكومة ظل ، ويؤدار الحكم ضمن معادلة الأغلبية الأقلية ضمن تنافس حر شريف يؤدي لخدمة الدولة وخدمة المواطنين .

وحكومة البرلمان والظل معا تؤديان خدمة جليلة داخلية للوطن والمواطن وخارجيا للصمود أمام التحديات الخارجية ، وفي إطار التنافس بينهما يؤدي ذلك إلى خلق جيل واعى يراقب الفساد والشللية والمحسوبية ، وعلى المواطن أن يدرك تماما أن الحكومة البرلمانية هي نتاج ما اتفق عليه، لذى على الناخبين التفكير جيدا باختيار النائب الاصلح والأقدر لأن هذه البرلمانات الحكومية تنتج من خلال صناديق الاقتراع .

الورقة النقاشية الثالثة :ادوار تنتظرنا بنجاح ديمقراطيتنا المتجدده :

خصص المملك الورقة النقاشية الثالثة لمناقشة التطور السياسي في الأردن ، مع التركيز على المستقبل المشترك خصوصا بعد النجاح الذي تميزت به الإنتخابات التي تمت بعد بداية الأوراق النقاشية ، وهذا مؤشر جيد على الاصلاح والتغيير الذي ينشده الأردن ، وقد تجاوزت نسبة التسجيل للإنتخابات ٧٠% وكانت نسبة الاقتراع ٥٧% ، ولكن الشيء الملفت والمميز في هذه الإنتخابات هو عدد المرشحين حيث شارك ٨٠% من الأحزاب السياسية ، و ٦١% من الفائزين دخلوا البرلمان لأول مرة، وهذا يدل على وعي المواطنين وهي أول إنتخابات تجري بإشراف الهيئة المستقلة للإنتخابات .

وبناء على هذا التطور يحدد الملك متطلبات التطور الديمقراطي وصولاً إلى برلمانات حكومية الذي يعتمد على ثلاث متطلبات أساسية :

الحاجة إلى نشوء وبروز أحزاب وطنية فاعلة وقوية ومؤثرة ، قادرة على التعبير عن مصالح المواطنين ، وهموم المجتمع المحلي في معيشتهم اليومية وتخفيف البطالة ، وحدة الفقر ، والنهوض في مستوى الصحة والتعليم ، وأن يكون ذلك في برامج وطنية تمتلكها الأحزاب ، وصولاً إلى أحزاب سياسية تتنافس على مستوى الوطن ، وتشكيل كتل نيابية ترتكز على قواعد صلبة لتؤدي إلى إشراك نواب كوزراء في الحكومة .

على الجهاز الحكومي تطوير عمله بمهنية وحياد ، ينأى عن تسييس العمل وهذا يؤدي إلى مساندة الوزراء في الحكومة الائتلافية ، لا سيما الجدد منهم حيث من الممكن أن لا يتمتع بخبرات في عمل وزاراتهم ، كما في الوزراء الفنيين التكنوقراط ، لهذا يتطلب على الجهاز الحكومي تطوير نفسه ليكون مرجعية في الأمور المعرفية والفنية والمهنية .

تغيير الأعراف البرلمانية ، وهو تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب حيث يعزز الحكومة البرلمانية ، ويساعد في عملية تشكيل الحكومة من حيث المشاورة ، والتوافق بين الكتل البرلمانية ، لوضع برامج ورؤى تكون أساساً في التعاون والاستقرار الحكومي ، وأحزاب المعارضة يجب أن تقوم بتطوير أعراف تحكم التعاون فيما بينها من أجل مساءلة الحكومة ، ويجب أن يكون لديها رؤى وبرامج جاهزة كحكومة ظل .

وتعتبر الورقة النقاشية الثالثة مرجعية للنهوض في المسيرة الديمقراطية للوطن ، فرؤية الملك تفرض على الجميع التجاوب والتفاعل معها ، وعلى مجلس النواب أن يفعل دوره في المناورات بتشكيل الحكومة على أرضية المصلحة العامة وليس على اعتبارات شخصية وفعلية ، ولذلك قدم الملك برنامج عمل اصلاحي متكامل ، ومشدداً على ضرورة التدرج في تطوير العمل السياسي ، والقيام بالإصلاحات ، وحذر من القفز عن المجهول وهو تخطي مراحل التدرج وذلك من أجل ضمان مسيره ديمقراطيته ناضجه بعيده عن اي شائبه قد تعترض طريقها

فالخطوات المتماسكة والمتتالية التي حددها الملك هي:

أحزاب حاضرة في المشهد السياسي .

مجلس نيابي ينتخب على أسس حزبية .

حكومات تشكل من الاغلبية السياسية.

مواطن يقوم بدوره بالانتخابات ، وإدلاء الصوت على أسس برامج وليس أسس شخصية .

نظام ملكي يستجيب لكل التطورات ولتطلعات الشعب وتأمين الافضل لهم .

يقول الملك " فنظام الحكومات البرلمانية يتطلب مزيداً من الانفتاح والشفافية، والمبادرة في تعامل وتواصل رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مع مجلس النواب والمواطنين، والحرص على العمل الميداني، وهي شروط ضرورية لنجاحهم ". (الورقة النقاشية، ٢٠١٣).

الأحزاب :

تطوير عدد منطقي من الأحزاب على امتداد الملكية ، تؤسس على قواعد صلبة للعمل الحزبي ، وتلتزم بالعمل الجماعي فيما بينها ، ومع المجموعات النيابية والمستقلين ، تجمعهم المبادئ المشتركة للعمل حسب الأولويات من أجل الوطن .

مجلس النواب :

مجلس مشرعاً من أجل الوطن ، ومشرفاً على أداء الحكومة ومساءلتها ، وتقبله لمساءلة القواعد الانتخابية له على أداءه ، وأن يكون همهم المصلحة العامة ، وهموم قواعدهم الانتخابية ، وعلاقة فنية مع الحكومة فتعاون السلطة التشريعية والتنفيذية باتجاه الوطن والمواطن يتطلب عمل مشترك .

الحكومات :

تقوم بإعداد برامج شاملة تؤمن متطلبات الجميع وأمنهم ، مع تنفيذ برامجها ضمن برنامج موقوت ومحدد ويتم التشكيل وفقاً للكفاءة ، والعمل ، والخبرة في التخطيط ، وصناعة السياسات ، والمقدرة على القيام بالتحالفات لمواجهة التحديات التي تواجهه الوطن والمواطن .

المواطن :

يعتبر المواطن الركيزة الأساسية في العملية الديمقراطية ، فانخراطه في الحياة العامة ضروري من أجل تطوير الأحزاب ، ويرجع الفضل في مساءلة الحكومة ، على مقدرة الافراد على ايصال نواب قادرين أن يقوموا بدور المساءلة ، وهذا يأتي من خلال وعي المواطن لمتابعة القضايا الوطنية ، وتقديم الأفكار والحلول وطرحها في دائرة النقاش والحوار العام ، من خلال المواطنة الفاعلة ، والانتماء الصادق من أجل الوطن ، والعمل له بحواراتهم البناءة لا من اجل التظاهر الذي يمكن اللجوء إليه كخيار أخير ، وبالمواطنة الصالحة يجب على المواطن القيام بواجباته الانتخابية للبرلمان ، والنقابات ، والجمعيات وهذه هي بناء المجتمع الديمقراطي .

الورقة النقاشية الرابعة: تمكين ديمقراطي و مواطنه فاعله :

تتزامن هذا الورقة مع اطلاق برنامج عملي أخرج إلى حيز الوجود من خلال برنامج التمكين الديمقراطي التابع لصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية ، في خطاب القاه الملك في الذكرى الخمسين في تأسيس الجامعة الأردنية ، حيث حرص الملك على اشراك الشباب في العمل الديمقراطي الذين هم عماد المجتمع وعامل مهم في عوامل التغيير .

ويأتي اطلاق البرنامج بدعم ملكي وبإشراف مباشر منه ، كأحد مسارات التنمية السياسية ، وتعزيز المشاركة الشبابية ، وعبر الملك عن تقديره لرواد العمل الإجتماعي من أجل الحياة السياسية والمجتمعية ، هذا الجهد يشمل كل من أدلى بصوته في الانتخابات التشريعية ، أو المشاركة بالمسيرات التي تضع مصلحة الوطن نصب عينها ، وكذلك النشاطات الشبابية ، أو في الحوارات والجلسات الإجتماعية ، سواء كانت على صفحات التواصل او في انديتهم ، والتمكين الديمقراطي لن يتم الا بعد تأمين افراد المجتمع بدولة مؤسسات يسودها القانون .

وسوف يعزز هذا البرنامج في مساهمة مجتمعنا في بناء نموذجنا الديمقراطي ، من خلال البدء في وضع اللبنة الأساسية لثقافة الديمقراطية في مجتمعنا المحلي ، حيثُ دعا الملك إلى تجديد الحياة النيابية لتلبية تطلعات الشعوب ، مبيناً أن الطريق نحو التجديد واحتضان الديمقراطية ليست بالطريق السهل ، بل هو مليء بالصعوبات لكنه ضروري وحتمي .

ويهدف مشروع التمكين الديمقراطي إلى :

يساهم في ترسيخ المواطنة الفاعلة ، وسيعمل على تمكين الافراد والمؤسسات ، وممن لديهم أفكار عملية في تطوير نموذجنا الديمقراطي ، والمواطنة الفاعلة هي شرط اساسي لتحقيق التحول الديمقراطي ، موضحاً أن العملية السياسية لا تنحصر في القضايا الوطنية التي يتم مناقشتها تحت قبة البرلمان ، بل تشمل القضايا التي تمس مجتمعنا المحلي وحياتنا اليومية كمواطنين ، مثل حرص الأهالي على نوعية التعليم التي يتلقاها ابنائهم وبناتهم في المدارس ، وهموم المواطنين والمواطنات إزاء قضايا الخدمات العامة التي تقدم اليهم . وبين الملك ان الإختلاف في الرأي والمعارضة البناءة الملتزمة بهذه الممارسات والتي يجب ان تبني موقفاً على اساس الحقائق والوعي ، وليس الانطباعات والاشاعات .

يدعم البرنامج الرياديين الإجتاعين ، ومؤسسات العمل الشبابي ليتيح لهم التأثير في الشأن العام ، واثراء المنابر الديمقراطية المتاحة كمنتديات الحوار ، وبرامج التدريب وغيرها لكل الأردنيين ليصبحوا مواطنين فاعلين ومنخرطين في الحياة العامة .

يدعم البرنامج مشاريع تهدف إلى تعزيز مناخ المساءلة والشفافية ، واطاحة فرص جديدة للأردنيين لمناقشة القضايا المهمة التي تواجهه الوطن .

ويبين الملك أن غاية برنامج التمكين تكمن في توفير أدوات المواطنة الفاعلة من خلال مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والانخراط في العمل الحزبي. وأكد الملك على مجموعة من المبادئ التي حرص على توجيه القائمين على البرنامج للعمل في اطارها، ومنها أن يعمل البرنامج وفق أسس غير حزبية تلتزم الحياد، فهو سيدعم المؤسسات الكبيرة والصغيرة التي تهدف للمساهمة في تعزيز المشاركة السياسية وقد اكد الملك على ان احد المتطلبات الرئيسية لجهود تحقيق الديمقراطية هو تعزيز دور المجتمع المدني في الرصد والارتقاء في الأداء السياسي لكل المؤسسات وهذا سوف يتم بترسيخ ثقافة ديمقراطية في المجتمع الأردني.

وحث الملك في نهاية الورقة جميع الأردنيين ممن لديهم افكار ابداعية، على الاستعداد للعمل الجاد على خدمة الوطن، لا سيما الذين يرون في انفسهم المقدرة على القيام بدور قيادي في بناء نظامنا الديمقراطي السياسي.

الورقة النقاشية الخامسة : تعميق التحول الديمقراطي

خطت الورقة النقاشية الخامسة خطوة اضافية للأمام، عندما توسعت في شرح مفهوم الملكية الدستورية ، والحكومات البرلمانية، والأهم عندما رسمت بعض معالم الطريق إلى هذا الهدف ، وحددت مسؤوليات مختلف الفرقاء المنخرطين في هذه العملية السياسية المفصلية إلى هذا الهدف ، بدءاً بمؤسسة العرش وانتهاء بالمواطن الفاعل مروراً بالحكومة والبرلمان والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحث وغيرهم .



قالت الورقة من دون ذكر ذلك بصراحة ، نريد أحزاباً قوية ، أو نظاماً حزبياً يعمل وفق قواعد دستورية وقانونية ، أو اعراف مستقرة متولدة عن تربية تراكمية ، نريد برلمانات بكتل حزبية وبرامجية ، وأغلبية تحكم وأقلية تعارض من ضمن آليات وقواعد متعارف عليها ، نريد شفافية وافصاحاً وأدوار فاعلة لمختلف الاطراف .

والأهم من كل هذا وذاك ، أننا نريد التقدم على هذا الطريق ، بغض النظر عن التطورات الإقليمية من حولنا . فالأردن أقوى وأقدر على مواجهة التحديات والصعاب ، عندما يتقدم على مسار الإصلاح السياسي ، والتحول الديمقراطي ، وبذلك تسقط دفعة واحدة من الحجج والذرائع ، التي طالما لجأت إليها قوى الشد العكسي في الدولة والمجتمع ، لتأصيل استحقاقات الإصلاح وقطع الطريق على المسار الديمقراطي الأردني .

وتحدثت الورقة عن مفهوم الربيع العربي ، وهو المفهوم الذي يراد له وبه وضع الأردن في منزلة بين منزلتين فلا هو من دول الركود والاستنقاع ، التي ما يؤمن فيها على ذكر الحرية والديمقراطية ، ولا هو من دول الفوضى الخلاقة التي سالت في طرقاتها وميادينها انهاراً من الدماء، وعم الخراب مدنها وارجائها ، إذا الأردن من ضمن حفنة من الدول العربية التي يكمن فيها مسار التحول الديمقراطي ، وانجازة من دون تناقد او تعارض مع الامن والاستقرار ، كما يُعنى لها أن تشهد عملية إنتقال تصالحية تشترك فيها مختلف القوى ، تحت ظلال النظام السياسي.

وسيتحدث البعض عن الفائدة من حكومة برلمانية بلا أنياب أو أظافر ، بعد التعديلات الدستورية الأخيرة وسيرى آخرون أن الملكية الدستورية فقدت جوهرها في ضوء ما تم من تعديلات على الدستور ، لكننا في الحقيقة وبعد سنوات عجاف من الفوضى وحروب القبائل ، والطوائف والمذاهب في العالم العربي . وفي ضوء قراءة السياق الأردني الخاص نرى أن التدرج هو القاعدة الحاكمة والضرورة للإنتقال الديمقراطي ، إلى أن تستمر منظومة الحقوق والواجبات وتوافق على قواعد اللعبة السياسية ، ونكرس اعرافنا الوطنية فيما يخص مبادئ عقدنا الإجتماعي إلى أن يحدث ذلك ، وسيحدث بأسرع مما يظن كثيرون ، إن نحن انطلقنا من دون تردد على هذا المسار ، فإننا سنظل بحاجة لملكية دستورية مسلحة بأدوات وأذرع وحماية الدستور ووصون قواعد اللعبة ، وضمان عدم الانقراض أو الخروج عليها .

إن واحد من أهم دروس الربيع العربي ، ابقاء الجيش والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية خارج اطار التجاذبات ، ولقد رأينا دول ومجتمعات تنهار منذ تحويل الجيش إلى ميليشيات لحزب ، أو طائفة ، أو مذهب ، رأينا الخراب والارهاق يعمان البلاد ويوقعان العباد في الجحيم ، منذ أن انفرط عقد هذه المؤسسات واخرجت عن وظيفتها حدث ذلك في دول الربيع العربي بسوريا والعراق واليمن وليبيا ، وكاد أن يحدث في مصر وتونس لولا يقظة المجتمع والمؤسسات والقوات المسلحة.

الورقة تحدثت عن بعض المتطلبات المسبقة ، أو الشروط الممهدة لخوض غمار التحول ، منها قانون جديد للإنتخاب يأتي لبرلمان مغاير ، يتيح الفرصة للتداول على السلطة ، وكذا الأمر بالنسبة لقانون الأحزاب ، وبقية القوانين الناظمة للعمل السياسي . مثل هذه المهمة يجب أن تشعل ضوء أخضر لجميع الاطراف الفاعلة للشروع في التقاط الإشارة والبناء على الالتزام الملكي ، والعمل على تذليل أية مقاومة لهذا المشروع .



الورقة النقاشية السادسة : سيادة القانون اساس الدولة المدنيه :

تناول الملك في الورقة السادسة مفهوم دولة القانون والحقوق والمواطنة ، التي يسعى اليها جميع الأردنيين وقيادتهم وقد عرف الملك الدولة المدنية بأنها "دولة القانون التي تستند إلى حكم الدستور وأحكام القوانين في ظل الثوابت الدينية والشرعية".

وبين الملك في الورقة مبادئ ومحاو هامة لدولة القانون ، والمساواة ، والعدالة الإجتماعية ، التي تحرص عليها القيادة وأكد الملك "أن اعلانات الولاء والتفاني للأردن تبقى مجردة ونظرية في غياب الإحترام المطلق للقوانين". (الورقة النقاشية، ٢٠١٦)

ويشدد الملك أن سيادة القانون هي المعبر الحقيقي والأساس الذي تبنى عليه الديمقراطية والاقتصاد ، والمجتمعات المنتجة ، وأن مسؤولية تطبيق واناذ سيادة القانون بمساواة وعدالة ونزاهة تقع على عاتق الدولة ، وبنفس الوقت على المواطن أن يتحمل مسؤولية ممارسة وترسيخ القانون في حياته اليومية .

وقد مثل دستور الأردن ١٩٥٢م مبادئ ثابتة بالديمقراطية للأردنيين وهو الحجر الرئيسي لبناء الديمقراطية في الأردن والذي يعتبر اللبنة الاساسيه للنظام الديمقراطي الحديث الذي شكل النظام السياسي ، ويعتبر مؤطرابرلمانيه مع ملكيه وراثيه ، وفي الواقع هو حمايه الديمقراطية في الأردن . (Abu - Karaki & Others ,2011)

ويقول الملك "كم يؤلمني ويغضبني أن أرى طفلة تموت في أحضان والدها في عرس أو احتفال ، تطلق فيه نيران الأسلحة ، أو أم تودع ابنها دون أن تعلم أنه لن يعود بسبب سائق لم يحترم القانون ، أو طالب متفوق فقد فرصته لعدم تطبيق سيادة القانون ، أو مجرم ينعم بالحرية دون مساءلة ، وغيرها من أمثلة تمسنا جميعاً وهمس حقوقنا وتفرق بيننا" (الورقة النقاشية السادسة ، ٢٠١٦) .

فالملك يشير هنا على أن سيادة القانون يجب أن تكون حاضرة في الحياة اليومية ، المليئة بمظاهر تزهق فيها الأرواح بدون سبب من جراء الافراح التي تأخذ منحاً بعيداً عن الفرحة فيتحول الفرحة إلى ترح ، ومن جراء حوادث سير ، أو الواسطة ، أو المحسوبة في التعيين ، هذه الامثلة من حياتنا اليومية يتغافل عنها المطبق للقانون ، بل يجب أن يسري على الجميع .

اما بالنسبة للدولة المدنية فيقول الملك " الدولة المدنية هي دولة المؤسسات التي تحتكم للدستور والقوانين وتطبيقها على الجميع دون محاباة ، وتفصل بين السلطات " . الدولة المدنية ليست مرادفاً للدولة العلمانية ، فالدين في الدولة المدنية عامل اساسي في بناء منظومة الاخلاق والقيم .

ويضع الملك في دولة القانون ميزاناً واضحاً لضمان حقوق جميع المواطنين وتعزيز العدالة الإجتماعية (ضمان حقوق الأقلية كمتطلب لضمان حقوق الأغلبية ) وأن سيادة القانون هي الضامن للحقوق وتعزيز العدالة.

ويشير الملك إلى الخلل في الأداء الرسمي فيقول "لم يرتق مستوى الأداء والانجاز في الجهاز الاداري خلال السنوات الأخيرة لما نطمح تحقيقه ، ولما يستحقه شعبه العزيز ، وعليه لابد من تظافر الجهود في مختلف مستويات الدولة لتطوير عمليات الأداء فيها وارساء مفهوم سيادة القانون، ضمن مسيرة تخضع عمل المؤسسات والافراد للمراجعة والتقييم والتطوير بشكل دولي للوصول إلى أعلى مستويات التي نتطلع اليها

وحذر الملك من تساهل المسؤولين في تطبيق القانون بدقة وعدالة، فالتساهل يؤدي إلى انتهاك القانون ويقود لفساد كبير، يضعف قيم المواطنة، فإن الوساطة والمحسوبية سلوكيات تفتك في مسيرة المجتمعات فيقول "شهدنا في السنوات الأخيرة بعض الممارسات بالتجاوز على مؤسساتنا واثقالا للمواطن بموظفين غير الكفاء، وتجريد وحرمان التعيينات في المواقع الحكومية وبخاصة في المناصب العليا وأنه لابد من الالتزام بمبدأ الكفاءة والجدارة كمعيار أساسي ووحيد التعيينات.

واختتم الملك في تعميم للوضع الراهن ( أن كل التحديات تقودنا إلى مفترق طرق، ولا بد أن يحدد مسارنا نحو المستقبل بوعي وادراك لتحديات الواقع)، وعليه يطلب الملك من كل مواطن أن يعبر عن حبه لبلده العزيز من خلال إحترامه لقوانينه وأن يكون عهدنا، ان يكون مبدأ سيادة القانون الأساس في سلوكنا وتصرفاتنا.

الورقة النقاشية السابعة: بناء قدراتنا البشرية وتطوير العلميه التعليميه جوهر نهضة الامة :

لقد تناول الملك في هذه الورقة بناء القدرات البشرية للمجتمع، والمطلوب هو تكثيف الجهود للجميع شعبا وحكومة ومؤسسات خاصة لتوفير البيئة الحاضنة وتأمين الاحتياجات لبناء قدراتنا البشرية، والقدرة هي الطاقة الكامنة في الافراد والجماعات وقد فسرنا الملك بتوفير الجهود للجميع وتوفير البيئة الحاضنة وتأمين الاحتياجات لتطوير هذه القدرة، حتى تبلغ قيمة العطاء والبناء، وافراز المبدعين والقادة القادرين على تبني كل ما هو نافع، وفي تاريخنا أفرزت الأمة العلماء والمبدعين فأخذت بأسباب القوة والعلم فنجحت وتقدمت.

إن الاعتراف بالخلل الذي أصاب البشرية كما تبنته الورقة، هو تشخيص الملك لتلافي المرض والقضاء عليه، خصوصا ونحن نعيش في عصر تسارعت خطاه، وأنا لا نستطيع ان نواكب تحديات العصر إلا بأدوات المعرفة الجديدة، وأن نلبي احتياجاتنا بالوسائل التقنية الجديدة، فهذه القدرات بحاجة إلى الرعاية والتدريب والعلم.

اما الجزء الثاني من الورقة فقد ركز على تطور العلم الذي رأى فيه الملك أننا لا نستطيع أن نتجاوز الواقع الذي أصاب مخرجات التعليم والتحديات التي أصابت هذا القطاع ، ابتداء من الاعتراف بها، ثم بذل الجهود لتجاوزها، وابتكار الحلول التابعة لها، حتى نصل إلى نظام تعليمي حديث مرتكزا أساسا في بناء مستقبل مزدهر نسعى اليه.

وبين الملك في هذه الورقة أن من حق كل أردني أن يأخذ الفرصة التي تمكنه من التعليم ويبدع وأن ينجح ويتفوق ويبلغ أسمى المراتب، فهو يرى بأن التعليم والإبداع ليس موقوفا على فئة او فرقة او على طبقة الأغنياء فقط، فالباب مفتوح لكل مواطن أردني للتعليم في المدارس، والجامعات مفتوحة لكل متفوق يرى في تنمية نفسه ووطنه هدفا يفتح له طريق ليبلغ أسمى المراتب، في وطن ما عاد يسمح للمحسوبية والفاشلين مكان، كيف لا وهي سبب في عرقلة نهوض الأمة، ولعل شعار الملك الباني الحسين ابن طلال (فلنبن هذا الوطن ولنخدم الأمة) ساهم في نهضة الأردن، حين تحدى شبابنا في ذلك الوقت كل ما يحيط بنا ففعلموا، فالشباب الأردني هم ثروتنا ونحن قادرون على ما نملك من ثروات بشرية وشبابية بدءا من الاعتراف بها، وبذل الجهود لتجاوزها وابتكار الحلول لها إلى الوصول لنظام تعليمي وافي وإلى صنع التغيير الموجود، مستثمرين العلم في قطاع التنمية.

وفي قوانين الطبيعة دائماً أن الماء الراكن آسن، وأن الذين يستمرون عند افكار خاصة عفى عليها الزمن فتأخروا واخروا الأمة إلى التخلف فقال الملك "لم يعد من المقبول السماح للتردد والخوف من التطوير ومواكبة التحديث بالعلوم أن تهدر ما نملك من طاقات بشريه هائلة".

وقد رأى الملك "أن قطاع التعليم قطاع استراتيجي ومن غير المقبول أيضا بل وخطير أن يتم الزج بالعملية التعليمية ومستقبل أبنائنا وبناتنا في مناقفات سياسية ومصالح ضيقة".

وإذا ما أخذنا بمقولة الملك "أنه يتطلع إلى أردن قوي يقدم لأبنائه خير تعليم، ويؤهلهم لأن يواجهوا تحديات الحياة وأن يقيموا اعمالا ناجحة".

فالأردن يواجه تحديات كثيرة على المستوى الداخلي والخارجي متعلقة بظهور التطرف والتعصب والإرهاب بأشكالها المتعددة الجديدة، وأن يتخطى هذه التحديات بقدرات ابناءه ، وسواعد شبابه وأن يطوروا مناهجه وأن يشجع فيها قواعد الحوار، وتقبل الآخر وتكريس قواعد الحرية والديمقراطية في عالم متعدد الثقافات والقيم

التحليل الكمي لمؤشرات كما يلي:

الجدول رقم (٧) الذي يبين تكرارات ومرادفات المؤشر

من خلال ما سبق فأنا ندرج تالياً التحليل الكمي لمؤشرات كما يلي:

المؤشرات	الفقرة	التكرارات	النسبة المئوية
الديمقراطية	ديمقراطي/ديمقراطية	١٠٨	٢٧.٩%
	إنتخاب/ تصويت	٥٩	١٥.٢٤%
	نقاش	٤٧	١٢.١٤%
	حوار	٣٠	٧.٧٥%
	تنافس	١٨	٤.٦٥%
	حرية الرأي والتعبير	١٥	٣.٨٨%
	رأي	١٤	٣.٦٢%
	حقوق	٣٣	٨.٥٣%
	حقوق الانسان	١٥	٣.٨٨%
	سيادة القانون	٣٤	٨.٧٩%
	شراكة	١٤	٣.٦٢%
	المجموع	٣٨٧	١٠٠%

التطوير والتحديث	تطوير / تحسين	١١٤	%٥٣.٥٢
	اصلاح	٢٨	%١٣.١٥
	حلول / حل	٣٤	%١٥.٩٦
	انجاز	٢	%٠.٩٤
	مكاسب	٢	%٠.٩٤
	رؤى / مبادرة	٣٣	%١٥.٤٩
	المجموع	٢١٣	%١٠٠
النزاهة والشفافية	شفافية	٢٢	%١١.٧٠
	نزاهة / امانة	٢٦	%١٣.٨٣
	عدالة	٢٣	%١٢.٢٣
	مساواة	٨	%٤.٢٦
	مسؤولية / مسؤول	٧٨	%٤١.٤٩
	محاسبة	٨	%٤.٢٦
	مساءلة	٢٣	%١٢.٢٣
	المجموع	١٨٨	%١٠٠
الإجتماعي	مواطن / مواطنة	١٠٨	%٥٢.٦٨
	تعليم	٣٠	%١٤.٦٣
	ازدهار	٩	%٤.٤٠
	الصحة	٢	%٠.٩٧
	مستقبل افضل	٣٧	%١٨.٠٤
	تكافؤ فرص	٩	%٤.٤٠
	تواصل	١٠	%٤.٨٨
	المجموع	٢٠٥	%١٠٠

المؤشر الامني	امن	١٨	%٣٠.٥٠
	استقرار	٩	%١٥.٢
	عنف / تفريط	١٠	%١٦.٩٥
	نبذ / مكافحة	٤	%٦.٧٨
	فساد	٢	%٣.٣٩
	تحديات	١٦	%٢٧.١٢
	المجموع	٥٩	%١٠٠
الديني	التسامح	١٠	%١٠.٤١
	وسطية واعتدال	١٥	%١٥.٦٣
	توازن / حياد	٢٢	%٢٢.٩٢
	إحترام المتبادل	٢٤	%٢٥
	إحترام الاخر	٢٥	%٢٦.٠٤
	المجموع	٩٦	%١٠٠
السياسي	الأحزاب / حزبي	٦٤	%٢٤.٤٢
	تعددية	٩	%٣.٤٣
	التغيير	١٢	%٤.٥٩
	تنوع	٨	%٣.٠٦
	إختلاف	١٩	%٧.٢٦
	يقظة / وعي	٤	%١.٥٢
	السياسة / السياسي	١٤٦	%٥٥.٧٢
	المجموع	٢٦٢	%١٠٠

جدول (٨) النسب المئوية الإجمالية للمؤشرات:

المؤشر	تكرار المفردات	النسبة المئوية
الديمقراطية	٣٨٧	٢٧.٤٤%
السياسة / السياسي	٢٦٢	١٨.٥٩%
تطوير وتحديث	٢١٣	١٥.١١%
النزاهة والشفافية	١٨٨	١٣.٣٣%
الإجتماعي	٢٠٥	١٤.٥٣%
الديني	٩٦	٦.٨١%
الامني	٥٩	٤.١٩%
المجموع	١٤١٠	١٠٠%

#### التحليل الكيفي:

يرى الباحث من خلال الاطلاع على التحليل الكمي للأوراق النقاشية، نلاحظ اهتمام الملك بالمسيرة الديمقراطية لاحتلالها المرتبة الأولى حيث بلغت تكرار مرادفاتها (٣٨٧) وبنسبه مئوية (٢٧.٤٤%) من نسب المؤشرات الكلي، في حين بلغ تكرار عبارة الديمقراطية (١٠٨) وبنسبه مئوية (٢٧.٩%) من المؤشر وحده، فالملك هو راعي مسيرات التحول الديمقراطي على طريق الاصلاح والتحديث، مطالباً جميع الأردنيين بمشاركة شعبية عامة وفاعلة في تعزيز الديمقراطية، وأن تقود إلى إنتخابات ذات شفافية تحقق العدالة الإجتماعية والوصول إلى حكومات برلمانية خاضعة للرقابة والمسائلة، وأن الملك رسم خارطة الطريق في المشاركة ما قبل النتائج وبعدها، فتبين أن تكرار الحوار والنقاش وحرية التعبير (٩٢) تكرار لما في الحوار من أهمية قصوى في انجاح العملية الإنتخابية، حوار بين المواطنين والمرشحين وحوار بين المواطنين بين بعضهما البعض من أجل اىصال النائب الأقدر، لاسيما أن المنطقة العربية تمر بأزمة ديمقراطية أدت إلى ظهور الربيع العربي حيث نشدت الشعوب العربية الحرية والديمقراطية ومن أجل الديمقراطية دفعت الشعوب ضريبه دموية هائلة رغم عدم بلوغهم لها، ولكن الفكر السليم المعدل والمتوازي الذي تتصف به القيادة الحكيمة الرشيدة قادت البلاد إلى بلوغ ديمقراطي بوسائل عزا نظيرها بالمنطقة العربية.

أما في المرتبة الثانية يأتي المؤشر السياسي حيث بلغ تكرار مرادفاتها (٢٦٢) بنسبه (١٨.٥٩%) من نسبه المؤشرات الكلي، حيث تم التوجيه والتشجيع على الانخراط في العمل السياسي وفي تشكيل أحزاب سياسية تعمل من أجل الوطن وحثها على المشاركة الإنتخابية لتحقيق أغلبية نيابية ويتم على اثرها تشكيل الحكومة النيابية أما الأغلبية الأقلية من الأحزاب فتشكل المعارضة (حكومة ظل) وذلك لتقوية العمل السياسي وتكون لها برامج سياسية جاهزة لتشكيل حكومة في إذا ما فشلت حكومة الأغلبية.

أما في المرتبة الثالثة يأتي مؤشر التحديث والتطوير حيث بلغت تكرار مرادفاتها (٢١٣) وبنسبة مئوية (١٥.١١%) من نسب المؤشرات الكلي، وبلغ تكرار عبارة التطوير والتحسين وحده (١١٤) وبنسبه مئوية (٥٣.٥٢%) من المؤشر وحده، وشملت مرحلة التطوير معظم القوانين التي تم تعديلها وتطويرها لتواكب تطورات العصر ويجاد الحلول لكل الرؤى والتصورات وصولا إلى الانجازات ، كإنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب، مع الاستمرار بتطوير ما أنجز وبذلك قد نكون قد قطعنا شوطا كبير في التقدم والرقى.

وبالمرحلة الرابعة يأتي المؤشر الإجتماعي حيث بلغ تكرار المرادفات(٢٠٥) وبنسبه مئوية (١٤.٥٣%) من نسب المؤشرات الكلي، وفيه دليلا واضح في الاهتمام بالمواطنين حيث بلغ نسبة تكرار المواطن والمواطنة (١٠٨) وبنسبه مئوية (٥٢.٦٨%)، من المؤشر وحده والمواطنة الصالحة هي الانتماء والاخلاص للوطن فهي علاقة بين الوطن والمواطن وبمقدار ما يقدم المواطن من ولاء وانتماء وتضحية من أجل وطنه يجب ان يقابله حياة كريمة وأمنة تقدم له من قبل الوطن هذا التكرار يفسر أنه في المواطن دائما في عين الملك واهتمام كبيره من أجل تأمين مستقبل أفضل له.

وفي المرتبة الخامسة يأتي مؤشر النزاهة والشفافية حيث بلغت تكرار مرادفاتها (١٨٨) وبنسبة مئوية (١٣.٣٣%) من نسب المؤشرات الكلي، فإنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب كان لها دورا واضحا في مراقبة العملية الانتخابية، ومحاسبة كل من يقوم بخلل او تجاوز، او اعاقه وصول الناخبين او المرشحين إلى مواقعهم، اضافة إلى أنه سيتم النظر في الطعون المقدمة من قبل الناخبين والمرشحين بعد ظهور النتائج واحالة القضايا إلى القضاء للبت فيها.

أما بقية المؤشرات فهي متقاربة في النسب المئوية فتناولت الأوراق الاصلاح الشامل في جميع نواحي الحياة لتأمين حياة فضلى، وتحقيق دولة مدنية تخضع لسيادة القانون، وتحكمم للدستور، دوله مؤسسات تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، ضامنه لتحقيق الحريات للجميع وحقوق الأقليات.

ويرى الباحث في خلاصة هذا المبحث انه لم يكن طرح الأوراق النقاشية من جانب الملك عبدالله الثاني عبثاً بل كانت في توقيتها ، فالأجواء العالمية سواء كانت سياسية او اقتصاديه او ازمات ماليه عالميه ادت إلى تراجع في الأداء جراء الضغوطات التي نتجت عن خسائر الاقتصاديه العالميه وما آلت الامور في الأردن من جوانب البطاله وتناقص فرص العمل والرفاه الإجتماعي بالاضافه إلى جملة من الأحداث ، وعلى رأسها أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من الاحتقان العالمي وعلى كافة الأصعدة في العلاقات الدولية ، ففي تفكير المزاج العربي العام خصوصاً وان قضية الشرق الأوسط عادت لتصبح في عين العاصفة بفعل تلك الاحداث مجدداً ، وما تلى ذلك من أحداث جسام بدأت من أفغانستان والغزو الأمريكي ، والتشريع الأمريكي فيما يسمى بحرب مكافحة الإرهاب ، واللجوء إلى الحرب الاستباقية والتلويح بشنها على العديد من الدول وتمكنت الإدارة الامريكية ومن خلال المحافظين الجدد من اقناع العالم بموقفها ترغيباً وترهيباً، وتحييد المؤسسات الشرعية الدولية ، كالأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الدولي، عقب الغزو الأمريكي للعراق بحجة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل وإرتباطه بتنظيم القاعدة ، وهو ما ثبت عدم صحته بالمطلق إذ إن الموضوع وإلى حد كبير قد أخذ طابع الشخصية والمصالح الامريكيه في الشرق الاوسط ، ولم يكن النفط بعيداً من ذلك وما يمكن أن يشكله العراق بالنسبة للعرب وللصراع العربي الاسرائيلي .



وقد جاءت الأوراق النقاشية متزامنة مع نزول الجماهير العربية للشارع طالبةً الحرية والديمقراطية ، كبدائية لما أطلق عليه الربيع العربي ، وفي محاولة من الملك لإشراك الفعاليات السياسية الأردنية والشعبية أحياناً ، وكل الأطياف المكونة للمزاج الشعبي الأردني بكل نخبها ، لمناقشة الرؤى الملكية للمسائل التي تفرض نفسها على الساحة الأردنية والعربية، فكانت مؤسسة العرش تسعى لإستمزاز الرأي الأردني الشعبي في مجمل الاحداث ومناقشتها والقبول بما جاء فيها أو رفضه، أو تعديله، لربما يتوافق مع مصلحة الأردن.

وتشكل هذه الأوراق خارطة طريق كان القصد منها الإصلاح في كافة مناحي الحياة وتطوير القوانين، والتخلص من كل اشكال البيروقراطية التي تشكل عائقاً امام تقدم المجتمعات واستشرافاً لمستقبل يليق بالأردن لاسيما وإن هناك أفكار خلاقة جديدة تم طرحها كان القصد منها السير في ركاب الدولة المدنية العصرية ، وعمادها وسر قوتها الإنسان الأردني المسلح بالوعي والثقافة، والذي أثبت عبر جميع الأوقات أنه ينتمي لوطنه وأمته ، وأنه دائم الاستعداد للتضحية من أجل غد أفضل ، وقد ساهمت الأفكار الملكية بشكل كبير في تحصين كل مكونات الدولة ، وكل القوة الفاعل من الإنجراف والانسياق وراء رد الفعل الاعتباطي الذي لا قيمه له ولا فائده منه سواء التدمير والخراب.

لذا كانت الرؤية الملكية استباقية للأحداث ومشابهة إلى حد كبير في الرصد الملكي للأحداث إلى خطوة والده الراحل الملك الحسين بن طلال عام ١٩٨٩م حين أعاد الأحزاب السياسية إلى الساحة الأردنية ، وسعى نحو تشكيل مجلس نيابي يولد من رحم إنتخابات نزيهة وشفافة ، عهد بها وأوكلها إلى الأمير زيد بن شاعر فكانت الإنتخابات الأردنية مضرراً للمثل، بنزاهتها، وشفافيتها وأخرجت إلى الملأ المجلس النيابي الذي بهر المحيط العربي بكل الفسيفساء التي شكلته.

منذ تسلم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية ارسى قواعد الاصلاح الشامل ومستقبل الديمقراطية في الأردن من خلال ورقات متسلسلة تأخذ بعد زمني حسب الظروف والاحداث والمستجدات حيث سعى الملك من خلالها إلى تحفيز الحوار الوطني وعملية الاصلاح والتحول الديمقراطي وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار وتكريس ثقافة الحوار الوطني ورفع القضايا التي تتباين فيها الآراء والاجتهادات إلى مستوى النقاش العام ، ولضمان ذلك دأب الملك على توفير البيئة المناسبة للحوار وتوسيع قاعدة المشاركة وتشمل كافة الرؤى والخلفيات السياسية والإجتماعية والاقتصادية وتكمن اهمية الأوراق النقاشية من خلال:

تجسد الأوراق الأربعة حالة من التكامل والتناغم والشمولية حول أدوات التطوير الديمقراطي وفكره وثقافته والسلوك الذي يجب تطويره، هذا يأتي ضمن تطور متدرج ناظم للتشريعات والتعديلات الدستورية، والقوانين وبما يتزامن مع إجراء استحقاقات الدستورية والقانونية بمواعيدها المقررة مثل إنتخابات مجلس النواب ، والإنتخابات البلدية على مستوى المملكة والإنتخابات النيابية والمدنية .

استندت الأوراق النقاشية على عناوين ملائمة للأحداث والمستجدات والظروف وأن ما تضمنته هذه الأوراق من مفاهيم ومفردات وقيم ومضامين إجتماعية وسياسية وثقافية، وما تحمله من رسائل تجسد ملامح رؤية الملك لحاضر الأردن ومستقبله وبما يرتبط ذلك من أدوات وآليات ممثلة بالدعم الملكي ، والموضح في الأوراق النقاشية ومحاورات وخطابات الملك على المنابر الدولية والمحلية ، وخطب العرش السامي ، وكتب التكليف السامي والرسائل والتوجيهات الملكية ، كل هذا يؤكد عزيمة الملك بضرورة الاصلاح والتطور وبناء النموذج الأردني المتكامل .

أن الأوراق النقاشية تشكل منهاج فكريا وديمقراطيا متقدما وموذجاً يحتذى به في الإصلاح المتدرج والعلاقة الآمنة بين الدولة وكافة الاطراف ، وهي تجسد رؤية ملك يعي مصالح شعبه ويتحسس همومهم وقضاياهم وآمالهم ويمارس الإصلاح بإرادة ذاتية ، والجميع مدعون إلى الحوار البناء ونبذ التخندق والاستقصاء .

تمثل الأوراق مرجعا للنهوض بالمسيرة الديمقراطية للوطن، فرؤية الملك الجادة بالإصلاح تفرض علينا جميعا ان نتجاوب معها وعلى جميع ، النخب السياسية ، والحركات الشعبية والشبابية مدعوة لأن تعتبر الأوراق النقاشية فرصة لتلاقي الافكار ، والاتفاق على الأهداف والبرامج مما يسهل مهمة الجميع في تحمل مسؤوليات كل مرحلة ، كما أن دور المواطن ما يزال غير قابل في المشاركة في صناعة واتخاذ القرار وهو ما يُحتم عليه إنتخاب الانفياء والأفضل وليس بالتفكير البدائي وهو إنتخاب الأقارب و العشائرية.

وأن الهدف من الأوراق هو تفعيل الدولة المدنية والوصول إلى حكومات برلمانية يفعل من خلالها أداء مجلس النواب وتعديل أنظمتها الداخلية بما يتناسب دوره الجديد كليا ، وتشارك فيه الأحزاب الوطنية ، ولا يمكن أن تتشكل حكومة برلمانية بدون وجود أحزاب وطنية ذات برامج تخدم المواطنين .

ولقد ناقشت الأوراق النقاشية الطريق أمام النهج الديمقراطي والأدوار المطلوبة من كافة مكونات الدولة الأردنية ، مسؤولين ومواطنين لتعزيز الديمقراطية وتحقيق العدالة الإجتماعية على طريق الإصلاح السياسي ، والمرتكز على التعددية ، وإحترام الرأي والرأي الآخر.

ولقد أشار الملك إلى نظرة مستقبلية لجميع مكونات العملية السياسية كما يلي: (الدمنهوري، ٢٠١٧م)

النظرة المستقبلية للسلطة التشريعية: إن ما يتطلبه المستقبل من السلطة التشريعية مجلس النواب ومجلس الاعيان في مجالات الارتقاء بتجربة الحكومة البرلمانية ، أن تعطى الأولوية لقوانين الحكم المحلي عبر انجاز قوانين الإنتخابات البلدية واللامركزية.

النظرة المستقبلية للحكومات: الاستمرار في تطوير أداء القطاع العام والجهاز الحكومي واعداد خطط واستراتيجيات بعيدة المدى، تعتمد التشاور والتواصل مع المواطنين وعلى الحكومة المضيء قدما في تفعيل وزارة الدفاع.

النظرة المستقبلية للسلطة القضائية: الاستمرار في بناء قدرات السلطة القضائية ومتابعة اللجنة الملكية لتطوير القضاء، وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، وتضم تنفيذ توصيات اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة.

النظرة المستقبلية للأحزاب: الاستمرار في تطوير الأنظمة الداخلية للأحزاب لتتطور إلى أحزاب برامجية قادرة على الفوز بأغلبية اصوات الناخبين.

النظرة المستقبلية لمؤسسات المجتمع المدني : وذلك بأن تلعب دور أكبر في المساهمة في انتاج الافكار والابحاث التي تقدم حلول للتحديات، وهذا ما يتوقع ان تقوم به الجامعات، ومراكز الدراسات، ومراكز البحث العلمي.

التعديلات التي أنجزت:

وعلى ضوء الأوراق النقاشية (الورقة الثانية والورقة الخامسة) فقد تم اجراء عدد من التعديلات التي تم إنجازها في المملكة الأردنية الهاشمية وهي كالتالي: (الدمنهوري، ٢٠١٧م)

إنشاء المحكمة الدستورية التي تختص بتفسير النصوص الدستورية والرقابة على دستورية القوانين والأنظمة في العام ٢٠١٢م.

إستحداث الهيئة المستقلة للإنتخابات لتشرف على الإنتخابات النيابية والبلدية واللامركزية بما يضمن حقوق المواطنين وحررياتهم وفقاً للدستور ونزاهة وشفافية الإنتخابات.

اقرار تعديلات دستورية لترسيخ مبادئ الفصل والتوازن بين السلطات وتعزيز الحريات واستحداث مؤسسات ديمقراطية جديدة .

انجاز حزمة من التشريعات الجديدة الناظمة للحياة السياسية، شملت قوانين الإنتخابات النيابية والبلدية واللامركزية، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون الإجتماعات العامة.

تطبيق قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة يحصر اختصاصاتها في جرائم الخيانة الوطنية، والتجسس، والإرهاب، والمخدرات، وتزيف العملة، وهذا يكرس مبدأ محاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية فقط.

تأسيس عدد من المؤسسات الرقابية مثل، هيئة مكافحة الفساد، ديوان المحاسبة، ديوان المظالم، والاستمرار في دعم المركز الوطني لحقوق الانسان، وتعزيز منظومة وطنية قوية للنزاهة والشفافية والمساءلة.

في إطار السعي نحو حكومة برلمانية ناظمة، فقد تم تطبيق العديد من الاصلاحات في مؤسساتها الأمنية مثل الاصلاح في دائرة المخابرات العامة.

تفعيل دور وزارة الدفاع لتتولى المسؤولية لجميع الشؤون الدفاعية، وتحديد مهامها، وربطها بمعايير المساءلة الدستورية تحت قبة البرلمان وايلائها مسؤولية ومتابعة قطاع مهم وفاعل من المواطنين وهو قطاع المتقاعدين العسكريين تقديراً للدور الحيوي الذي قاموا به.

من التعديلات تعديل المادة المتعلقة بتحديد صلاحية وتعيين وإقالة وقبول استقالة قائد الجيش، ومدير المخابرات العامة، وهذا منسجماً مع إعادة تفعيل وزارة الدفاع، مع ضمان عدم تسييس المؤسسة العسكرية والأمنية، والنأي بهما عن الاستقطابات والتجاذبات السياسية، لأن القوات المسلحة هي لكل الوطن ولكل مواطن ودورها حماية وصون استقرار الوطن.

عن رؤية الملك تطوير نظام الحكم في الأردن، أجاب الملك على سؤال لصحيفة الغد حول دور ولي العهد الأمير الحسين ابن عبدالله قال الملك "أن سمو ولي عهده هو امتداد لرسالة الاباء والاجداد، منظور لخدمة وطنه وأمتة، وموقعه الطبيعي بعد انتهاء مرحلة انتهاء الدراسة الجامعية هو صفوف القوات المسلحة الأردنية الجيش العربي المصطفوي، أسوة لوالده وأجداده ورجالات عائلته الشريفة، في ميدان التضحية والعطاء والانضباطية".

وأشار الملك وبوضوح إلى التطور الحتمي للملكية الأردنية، كنظام حكم متجذر، وفقاً لرؤية الملك لمستقبل العمل الديمقراطي الأردني، بحيث تحافظ مؤسسة العرش على دورها التاريخي المرتبط برسالتها الهاشمية السامية.

## الاستنتاجات:

أثبتت الدراسة صحة فرضية أثر فكر الملك بالنأي من الوقوع في الاحداث في وسط الصراعات الإقليمية، حيث اصبح الإرهاب مشكلة عالمية بحاجة إلى توحيد الجهود الدولية من أجل مكافحتها واجتثاث أسبابها وجذورها أينما وجدت، في الوقت الذي تحاول فيه الجماعات الإرهابية الاساءة لرسالة الإسلام والمسلمين ويتصدر الملك المشهد العربي والإسلامي مدافعا عن الدين الإسلامي الحنيف، وتعكس جهوده حجم الادراك الملكي للتداعيات وللظروف المتجددة ، ويعتبر الملك مدافعا عن الإسلام برؤية مستندة إلى الواقع والإعتدال والوسطية، مستخدما لغة الحوار والانسانية في الخطاب مع الآخر، وهو ما أوجد اصداء ايجابية في مختلف أنحاء العالم، واسكتت جهوده من حاول استغلال (الخوارج) لتنفيذ أجندتهم المعادية للإسلام، وعليه تبني الأردن استراتيجية لمكافحة الإرهاب ومن أهم ملامحها عدم التعاون مع اية عمليات ارهابية او اية جهة تتعاون مع الإرهاب وبناء قوات قوية قادرة على ردع ومكافحة الإرهاب والانضمام إلى كافة المعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب اينما وجد.

كان هناك اسهام واضح في فكر الملك في مواجهة اسباب التطرف والعنف وذلك من خلال توعية الشباب الذين هم الركيزة الاساسية في المجتمع، وكما جاء في الورقة النقاشية الرابعة، إذا شكل الامن الفكري ركيزة في رؤى الملك من خلال انشاء مؤسسات المجتمع المدني وصندوق الملك عبدالله للتنمية، هذه المؤسسات التي تعني بتنمية مواهب الشباب، وكانت لقاءات الملك حافزاً لهم على الابداع، الانتماء، والولاء، وتسخير طاقاتهم لما فيه خير لوطن، وكانت اللقاءات صمام امان للشباب من انخراطهم في الاتجاهات المنحرفة فكريا المؤدية إلى التطرف والعنف، ومن خلال برنامج التمكين الديمقراطي التابع لصندوق الملك عبدالله حرص الملك على اشراك الشباب في العمل الديمقراطي لانهم عامل مهم من عوامل التغيير مع اتاحة الفرصة لهم بالتعبير عن آرائهم.

تبين جلياً صحة ما انتجه فكر الملك وخاصة رسالة عمان والأوراق النقاشية حيث بينت أن المنهج الملكي الوسطي والداعي إلى الإعتدال والتسامح وإحترام الآخر ترجمت من عده مبادرات ملكيه التي ابتدأت برسالة عمان، ومبادرة كلمه سواء عام ٢٠٠٧م وثالثاً أسبوع الونام العالمي بين الاديان هذه المبادرات التي اجتازت الحدود الأردنية ولم تكن حبيسة في الاقليم بل وصلت معظم دول العالم عبر خطابات ملكية قوية وبلغه واضحة، أسست قاعدة متينة ارتكزت عليها مستقبل العلاقة بين الشرق المسلم والغرب المسيحي بل ذهبت ومبادرة اسبوع الونام العالمي بين الاديان إلى أبعد من ذلك للحوار مع مختلف الاديان ومن لا دين له ،ونالت على ثقة الامم المتحدة فأقرت الأسبوع الاول من شباط من كل عام اسبوع عالمي للونام بين الاديان وبذلك طمئن الملك اصحاب الديانات في العالم على ضمان العلاقة معهم وقطع الطريق على المتشككين.

لقد اثبت النهج الهاشمي دور كبير في خلق حالة من التعايش بين الديانات السماوية واستطاعت الدولة الأردنية على توفير البيئة الملائمة للعيش المشترك بين المسلمين والطائفة المسيحية منذ تأسيس الإمارة ومرورا بالدستور الأردني عام ١٩٥٢م الذي رسم القوانين الناظمة لحرية الاديان واقامه الشعائر الدينية لجميع اصحاب المعتقدات، واعطاء كافة المواطنين حقوق متساوية لا يجوز المساس بها، وبينت الدراسة ان جميع المراحل التي مرت بها المملكة تمتعت فيها الطوائف المسيحية في الأردن بحياة كريمة، حيث أصبح الأردن بعد اكتشاف موقع المغطس في عهد الملك عبد الله الثاني وجهة الحج الأولى للمسيحيين من جميع انحاء العالم.

وبينت الدراسة ان من خلال المبادرات الملكية والتي تشترك في مضامينها من حيث العيش المشترك، أصبحت عمان حاضنة للفكر العربي والإسلامي، وتبوء الأردن مركز محوري في الشرق الأوسط لا يمكن تجاهله في المحافل الدولية، يعول عليه في رسم سياسته المنطقة وحركة المجتمع الانساني.

أثبتت الدراسة أن الموروث الهاشمي قائم على التسامح وقبول الثقافات والديانات الأخرى، وقبول الآخر والحوار معه، وأن حالة التعايش الإسلامي المسيحي في الأردن فريدة من نوعها، وان المسلمين والمسيحيين متوحدين مع بعضهم أيضاً تجاه القضايا الرئيسية والمصرية في البلد، فكان موقفهم واضحاً ومؤيداً بقوه لتحركات الملك بشأن قضية القدس ومقدساتها الدينية.

تبين ان جميع المراحل التي مرت بها المملكة في خلق حاله من التعايش بين الديانات السماوية، واستطاعت الدولة الأردنيه توفير البيئه الملائمه للعيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين منذ تأسيس الاماره ومروراً بالدستور الأردني عام ١٩٥٢م الذي رسم القوانين الناظمة لحرية الاديان وقيامه الشعائر الدينيه لجميع اصحاب المعتقدات واعطاء كافة المواطنين حقوق متساوية لا يجوز المساس بها.

يؤمن الملك عبد الله الثاني بأنه لا يمكن الانتصار على الإرهاب والإرهابيين من خلال العمل العسكري، وان الفكر هو افضل سلاح في مواجهه هذا التطرف، ومن الاسلحة المهمه ايضا التعليم وفتح مجال الانجاز امام الأجيال.

### التوصيات:

تجديد الخطاب الديني وخاصة خطاب المنبر ودروس الوعظ والارشاد ليواكب متطلبات العصر وما يجري في العالم من احداث ، لإبراز صورة الإسلام في أصالتها السليمة ، ورفض الفكر التكفيري وسياسة اقصاء الاخر.

انتهاج سياسة استراتيجية اعلامية لتثقيف المواطنين وزيادة الوعي والحرص لدى الشباب لتنوير عقولهم وحمائتهم من الإنجراف خلف الاوهام والانغلاق الفكري ، وبيان طرق الحق والهداية والتشجيع على اتباعها ، وبيان طرق الظلال وكيفية اجتنابها.

تحديد تعريف الإرهاب كمصطلح والعمل على نبذه بكافة أشكاله ومكافحته بجميع الوسائل المتاحة، وبيان ذلك في مناهج التربية والتعليم وتعليمها للطلبة منذ الصفوف الأولى.

الدور العسكري يمكن أن يجتث الإرهاب في مواقع التواجد الجغرافي لكنها ليست كفيلة في القضاء على الفكر نفسه ، فالفكر لا يجتث إلا بفكر مقابل وأيدولوجية واعية متفتحة تقوم على الاقناع والدعوة إلى الحوار واثرائه من خلال الحلقات النقاشية والثقافية وتعزيز دور المسجد وسائل الاعلام (المسموع والمرئي والمكتوبه والالكترونيه).

السعي بالحوار الديمقراطي المبني على اسس متنوعه تشترك فيها الأحزاب كافة حتى يتم اخراج مدونه يكون دورها العناية بالعملية الديمقراطية بشكل حضاري.

اطلاق منصة حوار الفكر المتطرف والوسطية ، ابتداءً من منظمات المجتمع المدني وحتى نزلاء السجون من اجل ان يكون هناك مبدأ للحوار مع الاخر، والاخر هو من يعتنق الفكر المتطرف والفكر الظلامي.

## المصادر والمراجع

### المراجع العربية :

- ابراهيم، جمال، (٢٠٠٧م)، عبدالله الثاني، قائد مسيرة النهضة والتطوير الأردني.
- ابراهيم، خلود، (٢٠١٣م)، الوسطية في الإسلام، جامعة نايف للعلوم الامنية، مجمع تحفيظ القرآن الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ابراهيم، محمد علي، (٢٠٠٤م)، الإرهاب والعنف والتطرف في ميزان الشرع، جامعة الامام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ابن الأثير، مجد الدين، (١٩٦٣م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، دار إحياء الكتب العربية.
- ابن الحسين، عبدالله الثاني، (٢٠٠٧م)، فرصتنا الاخيره السعي نحو السلام في زمن الخطر، دار الساقى، بيروت.
- ابن حنبل، أحمد، (١٩٨٩م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة.
- ابن خلدون، عبد الرحمن، (٢٠٠٢م)، مقدمة ابن خلدون، دار الأرقم للنشر والطباعة والتوزيع.
- ابن طلال، الحسن، (٢٠٠٥م)، الوسطية بين التنظير والتطبيق، منتدى الفكر العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، (٢٠٠٨م)، تفسير التحرير والتنوير، الدار التنموية للنشر.
- ابن فارس، (١٩٧٩م)، مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، ج ٣ ط ١.
- ابن كثير الدمشقي، (٢٠٠١م)، تيسير الرحمن الرحيم في اختصار تفسير القرآن العظيم (مختصر تفسير ابن كثير) مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.
- ابن منظور، جمال الدين ابو الفضل، (٢٠١٠م)، لسان العرب، المجلد التاسع، دار صادر - بيروت، لبنان.
- أبو الشعر، هند، (٢٠٠٦م)، الخطاب الإسلامي عند الهاشميين منذ الثورة العربية الكبرى ١٩١٦-٢٠٠٦، في كتاب الإسلام السياسي، رسالة عمان نموذج تحرير: جمال الشلبي ومحمود الخلايلة ٢٠٠٧م.
- أبو شيخة، عيسى، (٢٠٠٤م)، نقاط على الحروف، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الأردن.
- آل الشيخ، صالح، (١٤٢٥هـ)، الوسطية والإعتدال، ط ٢، وكالة المطبوعات والبحث العلمي، السعودية.
- بو سمه، حاتم، (٢٠١٠م)، الوسطية في المنهج النبوي، المعهد العالي للحضارة الإسلامية، جامعة الزيتونه، عالم الكتب الحديثه للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- الرازي، فخر الدين محمد، (٢٠٠٤م)، التفسير الكبير مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.
- الزبيدي، مُرتضى الحُسَيني، (١٩٨٧م) تاج العروس من جواهر القاموس، ط ٢، ج ٢، الكويت، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام.



- الترمذي، محمد بن عيسى، (٢٠٠٦م)، سنن الترمذي.
- تفسير الطبري، (٢٠٠٣م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار عالم الكتب.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، صحيح البخاري، (١٤٢٢هـ)، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة.
- الجهني، احمد، ومصطفى، محمد، (٢٠٠٧)، الإسلام والاخر، مكتبة الاسرة.
- إبن القيم، الجوزية، (١٩٦٩م)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب الحديثة.
- إبن القيم، الجوزية، (٢٠١٢م)، روضة المحبين ونزهة المشتاقين، دار الكتب العالمية.
- إبن القيم، الجوزية، (١٩٩٦م)، مدارج السالكين بين منازل، الدار العربية للعلوم.
- الخصري، انور قاسم، (٢٠٠٨)، ظاهرة التدين الجديد و أثره في تمرير ثقافة التغريب، الناشر مركز التواصل للدراسات والبحوث.
- الأصفهاني، الراغب أبي القاسم، (٢٠٠٠م) مُعجم مفردات ألفاظ القرآن، مادة فكر، دار الفكر الإسلامي الحديث.
- الجمال، محمد عبد المنعم، (١٩٧٣م)، التفسير الفريد للقرآن المجيد، دار الكتاب الجديد.
- الخواندة، محمد، (٢٠١٥م)، التربية الوطنية (المواطنة والانتماء)، دار الخليج للنشر والتوزيع.
- الرواشده، علاء، والحراشنة، ونس، (٢٠١٠م)، رؤى ومعالم الفكر السياسي للملك عبد الله الثاني، ط١، مكتبة دلتا، عمان - الأردن.
- الزبيدي، مفيد، (٢٠٠٥م)، صراع الحضارات وحوار الثقافات.
- سعادة، علي، (١٩٩٨م)، المعارضة السياسية الأردنية، ١٩٢١م-١٩٩١م، دار النشر، عمان، الأردن.
- السعفي، حمودة، (٢٠٠١م)، آفاق الإسلام، دار المتحدة للنشر، تونس.
- سنن ابي داود، (٢٠٠٩م)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى.
- شحاته، حسين، (٢٠٠٨م)، الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، دار النشر للجامعات، مصر.
- الشديقات، عمر، (٢٠٠٧م)، الإسلام السياسي رسالة عمان نموذجاً، رسالة عمان نموذج، تحرير: جمال الشلبي ومحمود الخلايله.
- الشربني، ابو ابراهيم عبد الواحد، (٢٠١٠م)، في ضوء السنه النبويه واثر ذلك في سعادة البشريه، ط١، مكتبة الرشد للنشر، الرياض السعوديه.
- الشمري، نائر ابراهيم، (٢٠٠٤م)، الوسطية في العقيدة الإسلاميه، دار الكتب بيروت لبنان.



الشنقيطي، محمد سادتي، (١٩٩٨م)، الاعلام الإسلامي المنهج، دار عالم الكتب الرياض السعودية.

عارف، نصر محمد، (١٩٩٥م)، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

عبد الحميد، محسن، (١٩٩٨م)، ازمة المثقفين تجاه الإسلام في العصر الحديث، ط ٣، دار الصحوة للنشر والتوزيع.

العزي، غسان، (٢٠٠٧م)، رسالة عمان: رد إيجابي على صدام الحضارات، في كتاب الإسلام السياسي رسالة عمان نموذج تحرير: جمال الشلبي ومحمود الخلايلة ٢٠٠٧م.

العسقلاني، ابن حجر (١٣٧٢هـ)، فتح الباري، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

العلاي، عبدالله، (١٩٨٧م)، اين الخطأ، تصحيح مفاهيم ونظرة تجديد، دار العلم للملايين.

عماري، احمد، (٢٠١٥م)، التوسط والإعتدال مفهوم الوسطية ومعالمها، كلية الشريعة، جامعة محمد ابن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الغزالي، محمد ، (١٩٨٨م)، عقيدة المسلم، دار الدعوة.

غصيب، همام، (٢٠٠٦م)، الوسطية بين التنظير والتطبيق، ندوة عقدت في البحرين، مُنتدى الفكر العربي، دار جريد للنشر والتوزيع.

الفنجري، محمد شوقي، (٢٠٠٩م)، الوسطية في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، مصر.

القدامي ، محمد ، (٢٠٠٤م)، عقيدة المسلم، دار الكتب للنشر.

القدامي، محمد، (٢٠٠٧م)، خلق الإسلام، ط ١، دمشق، دار العلوم.

القرضاوي، يوسف، (١٩٩٩م)، الخصائص العامة للإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، دار الفرقان للنشر والتوزيع.

القرضاوي، يوسف ، (٢٠٠٦م)، الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف، ط ١، مؤسسة الرسالة بيروت.

القرضاوي، يوسف، (٢٠١٠م)، فقه الوسطية الإسلاميه والتجديد، ط ١، دارالشروق للنشر، القاهرة، مصر.

كفاية، محمود حماد، (٢٠٠٩م)، الملك عبدالله الثاني، حاضر ومُستقبل الأردن، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

الكلابزي، ابو بكر، (١٩٩٩م)، بحر الفوائد المشهور بمعاني الاخبار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الكيالي، عبدالوهاب (١٩٨٠م)، موسوعة السياسة، الجزء الأول، الموسوعة العربية للدراسات والنشر.

مختصر سنن النسائي، (١٩٩٧م)، اختصره وشرح جملة وألفاظه وعلق عليه: د. مصطفى ديب البغا، دار اليمامة للطباعة والنشر.

مسفر، محمد صالح، (٢٠٠٠م)، الامة، ط ١، الكويت.

المشاقبة، أمين، (٢٠٠٢م)، النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية ط٦، الحامد للنشر والتوزيع.  
مصالحة، محمد، (١٩٩٩م) التجربة السياسية في الأردن، دراسة تحليلية مقارنة، وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

مصطفى عبدالله، (١٩٨٩م)، الحرية الجامعية، بغداد، العراق.

المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، طبعة المكتبة الإسلامية إستانبول، تركيا ط٢، (بدون تاريخ)، الجزء الثاني مادة (فكر).

المنوفي، كمال، (١٩٨٥م)، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت.

الموسوعة الفلسفية، (١٩٨٧م)، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة بيروت، ط ٦.

النراقي، محمد مهدي، (٢٠٠٢م)، جامع السعادت، مطبعة النجف، العراق.

الوابل الصيب، دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، تحقيق: محمد عبد الرحمن عوض.

الابحاث والدراسات :

ابن الحسين، عبدالله الثاني، (٢٠١٢م)، الورقة النقاشية الأولى، "مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة" ٢٩ كانون الأول، عمان - الأردن.

ابن الحسين، عبدالله الثاني، (٢٠١٣م)، الورقة النقاشية الثانية، "تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين" ١٦ كانون الثاني، عمان - الأردن.

ابن الحسين، عبدالله الثاني، (٢٠١٣م)، الورقة النقاشية الثالثة، "أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة" ٢ آذار، عمان - الأردن.

ابن الحسين، عبدالله الثاني، (٢٠١٣م)، الورقة النقاشية الرابعة، "نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة"، ٢ حزيران، عمان - الأردن.

ابن الحسين، عبدالله الثاني، (٢٠١٤م)، الورقة النقاشية الخامسة، "تعميق التحول الديمقراطي: الأهداف، والمنجزات، والأعراف السياسية"، أيلول، عمان - الأردن.

ابن الحسين، عبدالله الثاني، (٢٠١٤م)، الورقة النقاشية السادسة. "سيادة القانون أساس الدولة المدنية"، ١٦ تشرين الأول، عمان الأردن.

ابن الحسين، عبدالله الثاني، (٢٠١٤م)، الورقة النقاشية السابعة، "بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة"، ١٥ نيسان، عمان - الأردن.

بازمول، محمد، (١٤٢٤هـ)، الوسطية والإعتدال في القرآن والسنة، بحث مقدم لندوة القرآن في تحقيق الوسطية ودفع الغلو، وزارة الشؤون الدينية، السعودية.

- البشير، عصام احمد، (م٢٠١٣)، من ملامح الوسطية في الفكر الإسلامي، المنتدى العالمي للوسطية.
- بصبوص، حمزة، (م٢٠٠٩)، السلام والتنمية في فكر الملك عبدالله، رسالة ماجستير جامعة ال البيت / معهد بيت الحكمة، المفرق، الأردن.
- داغي، علي محيي الدين، (م٢٠١٥)، تعريف معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي للإرهاب، دراسة فقهية تحليلية، الحلقة (٣) ١٠ شباط / فبراير ٢٠١٥م.
- الزغول، محمد علي، (م٢٠٠٦)، التطرف معناه وسبل علاجه، ندوة الغلو والتطرف اكااديمية الشرطة الملكية، عمان، الأردن.
- السدلان، صالح غانم، (١٤٢٤هـ) مفهوم الغلو في الكتاب والسنة، بحث مقدم لندوة القران في تحقيق الوسطية ودفع الغلو، وزارة الشؤون الدينية، المملكة العربية السعودية.
- السردى، ثاني، (م٢٠٠٩)، رؤى الملك عبدالله الثاني حول الإرهاب في تعزيز الامن الفكري عند الشباب، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت / معهد بيت الحكمة، المفرق، الأردن.
- السعيدين، ضيف الله، (م٢٠٠٦)، الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني واثرة على الاصلاح والتحديث، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت / معهد بيت الحكمة، المفرق، الأردن.
- سوادح، مروان، (م٢٠١١)، المسيحية في الأردن نظره شامله، منشورات المعهد الملكي للدراسات الدينيه، عمان الأردن.
- الشلبي، جمال، (م٢٠١٠)، رسالة عمان أهودجا عالميا، مؤتمر الواقع الديني في الأردن، الجامعة الأردنية، عمان.
- العبادي، عبد السلام، (م٢٠٠٦)، مضامين رسالة عمان وقرارات المؤتمر الإسلامي الدولي، دراسة عقدت في عمان، ونشرت في كتاب الإسلام السياسي رسالة عمان نموذجاً.
- عساف، نظام، (م١٩٩٨)، الأحزاب السياسية الأردنية ١٩٩٢م-١٩٩٤م، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، الأردن.
- العقل، ناصر عبدالكريم، (م٢٠١٥)، دراسة حول الوسطية، والإعتدال في القران والسنة.
- عوجان، وليد، (م٢٠١٥)، الوسطية بين التطرف والغلو، المنتدى العالمي للوسطية.
- اللوحي، عبد السلام حمدان، والزميلي، زكريا إبراهيم، (م٢٠٠٨)، دور الخطاب القرآني في وسطية الأمة المسلمة "دراسة موضوعية" بحث مقدم لمؤتمر (القرآن الكريم ودوره في معالجة قضايا الأمة كلية أصول الدين - الجامعة الإسلامية بغزة).
- مستعد، خديجة، (م٢٠١٧)، الوسطية والإعتدال.. الطريق لفهم معاني الإسلام، مدونات الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.
- ويلالي، محمد، (م٢٠٠٨)، دراسة حول الوسطية: مفهوماً ودلالة.

بدر، الأب رفعت، (٢٠١٧م)، الوجه الجديد للتلاقي الإسلامي المسيحي، صحيفة الرأي الأردنية، عمان الأردن، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٧م.

البوطي، محمد سعيد، (٢٠٠٦م)، الغلو والإرهاب والتطرف وموقف الإسلام منها، مجلة الإسلام وزارة الاوقاف الأردنية، عمان، الأردن.

التركاوي، كندا حامد، (٢٠١٦م)، مظاهر الاعتدال والتوازن والسلوك البشري والاقتصاد، مقالة نشرت ١٢ آذار/ مارس ٢٠١٦م.

صحيفة الدستور، (٢٠١٧م)، رؤية ملكية إصلاحية لمكافحة الإرهاب و التطرف، يومية ثقافية سياسية، عمان، الأردن ١٥ ايار/ مايو ٢٠١٧م.

حداد، نبيل، (٢٠١٤م)، مؤتمر الاسبوع العالمي للوثام بين الاديان، صحيفة الدستور الأردنية.

خياط، عبدالله عمر، (٢٠١٢م)، الحب والبغض في الله، صحيفة عكاظ، السعودية، ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢م.

الدمنهوري، محمد سعيد، (٢٠١٧م)، الروى والتطلعات المُستقبلية في الأوراق النقاشية صحيفة الدستور الأردنية، عمان، الأردن، ١٥ ايار/ مايو ٢٠١٧م.

الرفاعي، سمير، (٢٠١٤م)، قراءة في الرؤيا الملكية المُتكملة للحوار والتطوير الديمقراطي الأوراق النقاشية نموذج.

الزحيلي، وهبة، (٢٠١٠م)، إذا اختل ميزان الحق والعدل والتوسط في الأمور، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٤٨١، تاريخ ٣ أيلول/سبتمبر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

السعود، فوزي زايد، (٢٠١٢م)، مفهوم الوسطية ومظاهرها في التطور الإسلامي، صحيفه الرأي الأردنيه ٢٨/شباط، عمان، الأردن .

الشرياني، محمد، (٢٠١٤م)، تعزيز قيم الوسطية والاعتدال حائط امام النعرات، صحيفه العرب العدد (٩٥٢٧)، ١٣ نيسان ٢٠١٤م.

الشتوت، خالد، (١٩٩٥م)، التعددية السياسية، مجلة المجتمع الكويتية العدد (١١٧٦)، نوفمبر ١٩٩٥م.

العيسى، محمد خير، (٢٠٠٦م)، نشأة الفكر التكفيري في الإسلام، مجلة الشرطة، مديرية الامن العام العدد(٣١٣)، عمان، الأردن.

الغامدي، احمد قاسم، (٢٠١٢م)، ما هي الوسطية والاعتدال، صحيفة اليوم السعودية يومية تصدر عن دار اليوم للطباعة، المملكة العربية السعودية .

الغرايبة، خليف، (٢٠١٨م)، الأوراق النقاشية لجلالة الملك عبدالله الثاني، تحليل موجز.

وكالة الأنباء الأردنية،(٢٠١٨م)، مبادرة الوثام بين الأديان نموذج هاشمي، ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٨م.

## المراجع الاجنبية :

David Easton, **A Framework For Political Analysis**, New Jersey: Prentice-Hall, 1965. P. 57.

David Easton, **A Framework For Political Life**, New York: Jhon Wiley and Sons, 1965.

Lewis Bernard, **What went wrong? : western impact and middle east response**, Oxford University press, 2002.

Lewis Bernard, **Islam**, Paris, Gallimard, serie quarto, April 2th 2005.

Michael Stubbs, **Discourse Analysis**, Oxford Basil Blackwell, 1983, p1.

Michel Foucault, **l'ordre du discours** , Gallimard series , reprint, Flammarion et cie , 1971.

Norman Fairclough, Discourse and text: Linguistic and Intertextual Analysis, **Discourse & Society** , Vol. 3 , No. 2 , 1992 , 193-217.

Teun A. Van Dijk, Discourse Semantics and Idology, **Discourse & Society**, Vol. 6 , No. 2 , 1995 , p243-289.

Tzvetan Todorv, le categories du recit litteraire, **In communication**, No. 8 , Col , Points dFd Pa Seuil , Paris , 1966.

Abu – Karaki Muddather, **Democracy & Judicial Controlling in Jordan A Constitutional Study**, Journal of Politics and Law, Vol. 4, No. 2, July 4, 2011.

Stanley HOFFMANN, "**l'Amérique vraiment impériale?**", éd. Audibert, Paris 2003.

Welsh William, **Studying Politics**, New York, Praeger Publisher, Inc., 1973, pp 65-67.

Young Oran, **Systems of Political Sience**, New Jersey, Prentice – Hall Inc., 1968 pp 17-18.

## المواقع الالكترونية :

ابن الحسين، عبد الله الثاني، (٢٠٠٦م)، خطاب الملك حفل الغذاء الذي يلي الافطار الوطني للصلاه في واشنطن ٢ شباط / فبراير.

<http://worldinterfaithharmongweek.com/arabic/ar-h-m>

ابن الحسين، عبدالله الثاني،(٢٠٠٨م)، خطاب الملك حول حوار الأديان في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢ تشرين أول / نوفمبر، نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية.

[http://kingabdullah.io/index.php/ar\\_jo/speeches/view/id/361.html](http://kingabdullah.io/index.php/ar_jo/speeches/view/id/361.html)

ابن الحسين، عبد الله الثاني، (٢٠١٠م)، خطاب الملك خلال دوره ٦٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٤ ايلول / سبتمبر، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

<http://worldinterfaithharmonyweek.com/arabic/ar-h-m-king-abdullah-proposes-world-interfaith-harmony-week-at-the-un/>

ابن الحسين، عبدالله الثاني، (٢٠١٥م)، خطاب الملك عبدالله الثاني أمام البرلمان الأوروبي ١٠ آذار / مارس، ستراسبورغ، فرنسا.

<https://kingabdullah.io/ar/speeches/>

ابن الحسين، عبدالله الثاني، (٢٠١٥م)، خطاب الملك عبدالله الثاني خلال الدورة ٧٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٨ ايلول / سبتمبر ، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

<https://kingabdullah.io/ar/speeches/>

ابن الحسين، عبدالله الثاني، الرؤية الملكية، الأوراق النقاشية.

<https://www.kingabdullah.io/ar/disscussion-papers>

ابن الحسين، عبدالله الثاني، الموقع الإلكتروني الرسمي.

<https://www.kingabdullah.io>

ابن طلال، الحسن، (٢٠١٤م)، مسيحية الشرق الأوسط اساس الهوية الإسلامية، كلمه في كنيسه مارشربل، موقع ايلاف الاخباري.

<http://www.elaph.com/web/news/2014/3/885069.html>

أبو دية، سعد، (٢٠١٢م)، على هامش إغتيال الدبلوماسيين الأردنيين، صحيفة عمون نيوز الإلكترونية على الرابط التالي

<http://www.ammonnews.net/article/120906>

الجبور، عارف، (٢٠١٥م)، قراءة في فكر الملك عبدالله الثاني بن الحسين،

<http://www.gerasanews.com/article/172983>

الخميس، أميمة، (٢٠١٤م)، ماهو الإرهاب؟ ، مقال منشور في صحيفة الرياض السعودية ٢٩ كانون الأول /  
ديسمبر على الرابط الإلكتروني

<http://alriyadh.com/1008015>

السيد، رضوان، (٢٠٠٦م)، البابا بين فكر النص ومكر التاريخ، صحيفه المُستقبل، ٢١ ايلول / سبتمبر.

<http://www.almustaqbal.com/v4article.aspx?type=np&artid=196766>

السماك، محمد، (٢٠٠٩م)، من اجل تصحيح العلاقات المسيحية الإسلامية، موقع اللجنة المسيحية الإسلامية  
للحوار، ٢٨ تشرين ثاني / نوفمبر.

<http://Chirslam.org/img/correction.doc>

رئاسة الوزراء، الموقع الإلكتروني الرسمي.

<http://www.pm.gov.jo>

الراجحي، مناور، (٢٠١٠م)، رسالة عمان، موقع صحيفه الوطن الكويتية الاللكتروني، ٢ آذار / مارس.

<http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=13835>

الانصاري، محمد جابر، (٢٠٠٦م)، لمصلحة من يحيي البابا ثقافه الصراع بين المسلمين والفاثيكان، موقع  
ايلاف ٩ ايلول / سبتمبر.

<http://www.elaph.com/web/newspapers/2006/9/177875.html?sectionarchive=news>

شودة، البابا، (٢٠٠٦م)، رد الفعل للكنيسة المصرية على البابا بنديكتوس السادس عشر، موقع وكالة الانباء  
الكويتية، على الشبكة العنكبوتية، كونا ٩ ايلول / سبتمبر.

<http://www.kuna.net>

مراد، حمدي، (٢٠١٣م)، أسبوع الوثام بين الأديان دعوة لتجسيد المفاهيم والقيم الدينية والإنسانية، مقال  
منشور على موقع صحيفة المدينة نيوز الإلكترونية ٢ شباط / فبراير ٢٠١٣م

<http://www.almadenahnews.com/article/199476>

المشاقبة، أمين، (٢٠١٦م)، قراءة في نتائج الإنتخابات النيابية للمجلس السادس عشر، على موقع مركز الرأي  
للدراستات وعلى الرابط بتاريخ ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٦

[http://www.alraicenter.com/User\\_Site/Site/View\\_Article.aspx?](http://www.alraicenter.com/User_Site/Site/View_Article.aspx?)

ملك الأردن عبد الله الثاني: ربان في بحر هائج .

<http://www.arrajol.com/content/>

قراءة في فكر جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم.

<http://www.gerasanews.com/print/172983>

Jordan Times Newspaper, **Enhancing citizen participation in decision making**. March 20, 2017.

<http://jordantimes.com/opinion/alanoud-khalifeh>



قراءة في فقه مقاصد الشريعة عند القرضاوي.

<https://www.al-qaradawi.net/node/3465>

القيسي، علي، (٢٠١٣م)، الأردن وسياسة الوسطية والإعتدال، مقالة منشورة في صحيفة الرأي الأردنية .

<http://alrai.com/article/573932.html>

الجبوري، حامد، (٢٠١٦م)، الوسطية في الاقتصاد الإسلامي.

<http://fcds.com/economical/611>

حجاجه، جيهان، (٢٠١٦م)، مفهوم الوسطية والإعتدال.

<http://mawdoo3-web-staging.eu-west-1.elasticbeanstalk.com>

الدبعي، عبير، (٢٠١٧م)، المنهج الوطني للتحليل والبحث.

[www.weziwezi.com](http://www.weziwezi.com)

الغامدي ، احمد قاسم، (٢٠١٢م)، ماهية الوسطية والإعتدال.

<http://www.alyaum.com/articles/852321/>

## قائمة الملاحق

## الملحق (أ)

### رسالة عمان

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى ، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، وعسى رُسُل الله وأنبيائه أجمعين : قال تعالى: "يا أيها الناس إننا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" صدق الله العظيم (الحجرات: ١٣)

هذا بيان للناس، لإخوتنا في ديار الإسلام، وفي أرجاء العالم، تعزز عمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، بأن يصدر منها في شهر رمضان المبارك الذي أنزل فيه القرآن هدىً للناس وبينات من الهدى والفرقان، نصارح فيه الأمة، في هذا المنعطف الصعب من مسيرتها، بما يحيق بها من أخطار، مدركين ما تتعرض له من تحديات تهدد هويتها وتفرق كلمتها وتعمل على تشويه دينها والنيل من مقدساتها، ذلك أن رسالة الإسلام السمحة تتعرض اليوم لهجمة شرسة ممن يحاولون أن يصورها عدواً لهم، بالتشويه والافتراء، ومن بعض الذين يدعون الانتساب للإسلام ويقومون بأفعال غير مسؤولة باسمه . هذه الرسالة السمحة التي أوحى بها الباري جلّت قدرته للنبي الأمين محمد صلوات الله وسلامه عليه، وحملها خلفاؤه وآل بيته من بعده عنوان أخوة إنسانية وديناً يستوعب النشاط الإنساني كله، ويصدع بالحق ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويكرم الإنسان، ويقبل الآخر .

وقد تبنت المملكة الأردنية الهاشمية نهجا يحرس على إبراز الصورة الحقيقية المشرفة للإسلام ووقف التجني عليه ورد الهجمات عنه، بحكم المسؤولية الروحية والتاريخية الموروثة التي تحملها قيادتها الهاشمية بشرعية موصولة بالمصطفى صلى الله عليه وسلم، صاحب الرسالة، ويتمثل هذا النهج في الجهود الحثيثة التي بذلها جلالة المغفور له بإذن الله تعالى الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه على مدى خمسة عقود، وواصلها، من بعده، بعزم وتصميم جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، منذ أن تسلّم الراية، خدمة للإسلام، وتعزيزاً لتضامن مليار ومائتي مليون مسلم يشكّلون خمس المجتمع البشري، ودرءاً لتهميشهم أو عزلهم عن حركة المجتمع الإنساني، وتأكيداً لدورهم في بناء الحضارة الإنسانية، والمشاركة في تقدمها في عصرنا الحاضر .

والإسلام الذي يقوم على مبادئ أساسها: توحيد الله والإيمان برسالة نبيه، والإرتباط الدائم بالخالق بالصلاة، وتربية النفس وتقويتها بصوم رمضان، والتكافل بالزكاة، ووحدة الأمة بالحج إلى بيت الله الحرام لمن استطاع إليه سبيلا، وبقواعده الناظمة لسلوك الإنساني بكل أبعاده، صنع عبر التاريخ أمة قوية متماسكة، وحضارة عظيمة، وبشر بمبادئ وقيم سامية تحقّق خير الإنسانية قوامها وحدة الجنس البشري، وأنّ الناس متساوون في الحقوق والواجبات، والسلام، والعدل، وتحقيق الأمن الشامل والتكافل الاجتماعي، وحسن الجوار، والحفاظ على الأموال والممتلكات، والوفاء بالعهود، وغيرها . وهي مبادئ تؤلف بمجموعها قواسم مشتركة بين أتباع الديانات وفئات البشر؛ ذلك أنّ أصل الديانات الإلهية واحد، والمسلم يؤمن بجميع الرسل، ولا يفرّق بين أحد منهم، وإنّ إنكار رسالة أي واحد منهم خروج عن الإسلام، مما يؤسس إيجاد قاعدة واسعة للالتقاء مع المؤمنين بالديانات الأخرى على صعد مشتركة في خدمة المجتمع الإنساني دون مساس بالتميز العقدي والاستقلال الفكري، مستندين في هذا كله إلى قوله تعالى "آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرّق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير" (البقرة: ٢٨٥) وكرم الإسلام الإنسان دون النظر إلى لونه أو جنسه أو دينه "ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً" (الإسراء: ٧٠) .

وأكد أنّ منهج الدعوة إلى الله يقوم على الرفق واللين "أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن" (النحل: ١٢٥). ويرفض الغلظة والعنف في التوجيه والتعبير "فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر" (آل عمران: ١٥٩) وقد بين الإسلام أنّ هدف رسالته هو تحقيق الرحمة والخير للناس أجمعين، قال تعالى: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين" (الأنبياء: ١٠٧)، وقال صلى الله عليه وسلم "الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء" (حديث صحيح). وفي الوقت الذي دعا فيه الإسلام إلى معاملة الآخرين بالمثل، حثّ على التسامح والعفو للذين يعبران عن سمو النفس "وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله" (الشورى: ٤٠)، "ولا تستوي الحسنة ولا السيئة، ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم" (فصلت: ٣٤) وقرّر مبدأ العدالة في معاملة الآخرين وصيانة حقوقهم، وعدم بخص الناس أشياءهم "ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى" (المائدة: ٨) "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" (النساء: ٥٨). "فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" (الأعراف: ٨٥). وأوجب الإسلام إحترام الموثيق والعهود والالتزام بما نصت عليه، وحرم الغدر والخيانة "وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً" (النحل: ٩١) "وأعطى للحياة منزلتها السامية فلا قتال لغير المقاتلين، ولا والتسامح. المدنيين المسلمين وممتلكاتهم، أطفالاً في أحضان أمهاتهم وتلاميذ على مقاعد الدراسة وشيوخاً ونساءً؛ فالاعتداء على حياة إنسان بالقتل أو الإيذاء أو التهديد اعتداء على حق الحياة في كل إنسان وهو من أكبر الآثام، لأنّ حياة الإنسان هي أساس العمران البشري "من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً" (المائدة: ٣٢).

والدين الإسلامي الحنيف قام على التوازن والإعتدال والتوسط والتيسير "وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً" (البقرة: ١٤٣)، وقال صلى الله عليه وسلم "ويسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا" (حديث صحيح)، وقد أسس للعلم والتدبر والتفكير ما مكن من إيجاد تلك الحضارة الإسلامية الراسخة التي كانت حلقة مهمة انتقل بها الغرب إلى أبواب العلم الحديث، والتي شارك في إنجازاتها غير المسلمين باعتبارها حضارة إنسانية شاملة. وهذا الدين ما كان يوماً إلا حرباً على نزعات الغلو والتطرف والتشدد، ذلك أنها حجب العقل عن تقدير سوء العواقب والاندفاع الأعمى خارج الضوابط البشرية ديناً وفكراً وخلقاً، وهي ليست من طباع المسلم الحقيقي المتسامح المنشرح الصدر، والإسلام يرفضها - مثلما ترفضها الديانات السماوية السمحة جميعها - باعتبارها حالات ناشئة وضروباً من البغي، كما أنها ليست من خواص أمة بعينها وإنما هي ظاهرة عرفتها كلّ الأمم والأجناس وأصحاب الأديان إذا تجمعت لهم أسبابها، ونحن نستنكرها وندينها اليوم كما استنكرها وتصدى لها أجدادنا عبر التاريخ الإسلامي دون هوادة، وهم الذين أكدوا، مثلما نؤكد نحن، الفهم الراسخ الذي لا يتزعزع بأنّ الإسلام دين أخلاقي الغايات والوسائل، يسعى لخير الناس وسعادتهم في الدنيا والآخرة، والدفاع عنه لا يكون إلا بوسائل أخلاقية، فالغاية لا تبرر الوسيلة في هذا الدين. والأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هي السلم، فلا قتال حيث لا عدوان وإنما المودة والعدل والإحسان "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين" (الممتحنة: ٨)، "فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين" (البقرة: ١٩٣)

وإننا نستنكر، دينياً وأخلاقياً، المفهوم المعاصر للإرهاب والذي يراد به الممارسات الخاطئة أياً كان مصدرها وشكلها، والمتمثلة في التعدي على الحياة الإنسانية بصورة باغية متجاوزة لأحكام الله، تروغ الآمنين وتعتمدي على المدنيين المسلمين، وتجهز على الجرحى وتقتل الأسرى، وتستخدم الوسائل غير الأخلاقية، من تهديم العمران واستباحة المدن "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق" (الأنعام: ١٥١)، ونشجب هذه الممارسات ونرى أنّ وسائل مقاومة الظلم وإقرار العدل تكون مشروعة بوسائل مشروعة، وندعو الأمة للأخذ بأسباب المنعة والقوة لبناء الذات والمحافظة على الحقوق، ونعي أنّ التطرف تسبّب عبر التاريخ في تدمير بنى شامخة في مدنيات كبرى، وأنّ شجرة الحضارة تذوي عندما يتمكن الحقد وتنغلق الصدور . والتطرف بكل أشكاله غريب عن الإسلام الذي يقوم على الاعتدال والتسامح . ولا يمكن لإنسان أنار الله قلبه أن يكون مغالياً متطرفاً. وفي الوقت نفسه نستنهجن حملة التشويه العاتية التي تصوّر الإسلام على أنه دين يشجّع العنف ويؤسّس للإرهاب، وندعو المجتمع الدولي، إلى العمل بكل جدية على تطبيق القانون الدولي وإحترام المواثيق والقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وإلزام كافة الأطراف القبول بها ووضعها موضع التنفيذ، دون ازدواجية في المعايير، لضمان عودة الحقّ إلى أصحابه وإنهاء الظلم، لأنّ ذلك من شأنه أن يكون له سهم وافر في القضاء على أسباب العنف والغلوّ والتطرف . إنّ هدي هذا الإسلام العظيم الذي نتشرف بالانتساب إليه يدعونا إلى الانخراط والمشاركة في المجتمع الإنساني المعاصر والإسهام في رقيه وتقدمه، متعاونين مع كل قوى الخير والتعقل ومحبي العدل عند الشعوب كافة، إبرازاً أميناً لحقيقتنا وتعبيراً صادقاً عن سلامة إيماننا وعقائدنا المبنية على دعوة الحق سبحانه وتعالى للتألف والتقوى، وإلى أن نعمل على تجديد مشروعنا الحضاري القائم على هدي الدين، وفق خطط علمية عملية محكمة يكون من أولوياتها تطوير مناهج إعداد الدعاة بهدف التأكد من إدراكهم لروح الإسلام ومنهجه في بناء الحياة الإنسانية، بالإضافة إلى اطلاعهم على الثقافات المعاصرة، ليكون تعاملهم مع مجتمعاتهم عن وعي وبصيرة، "قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني" (يوسف: ١٠٨)، والإفادة من ثورة الاتصالات لردّ الشبهات التي يثيرها أعداء الإسلام بطريقة علمية سليمة دون ضعف أو انفعال وبأسلوب يجذب القارئ والمستمع والمشاهد، وترسيخ البناء التربوي للفرد المسلم القائم على الثوابت المؤسسة للثقة في الذات، والعاملة على تشكيل الشخصية المتكاملة المحصنة ضدّ المفساد، والاهتمام بالبحث العلمي والتعامل مع العلوم المعاصرة على أساس نظرة الإسلام المتميزة للكون والحياة والإنسان، والاستفادة من إنجازات العصر في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وتبني المنهج الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة الذي يقوم على العناية المتوازنة بالجوانب الروحية والاقتصادية والاجتماعية، والاهتمام بحقوق الإنسان وحرّياته الأساسية، وتأكيد حقّه في الحياة والكرامة والأمن، وضمان حاجاته الأساسية، وإدارة شؤون المجتمعات وفق مبادئ العدل والشورى، والاستفادة مما قدّمه المجتمع الإنساني من صيغ وآليات لتطبيق الديمقراطية .

والأمل معقود على علماء أمتنا أن ينيروا بحقيقة الإسلام وقيمه العظيمة عقول أجيالنا الشابة، زينة حاضرنا وعدة مستقبلنا، بحيث تجنبهم مخاطر الانزلاق في مسالك الجهل والفساد والانغلاق والتبعية، وتير دروبهم بالسماحة والاعتدال والوسطية والخير، وتبعدهم عن مهاوي التطرف والتشنج المدمرة للروح والجسد؛ كما نتطلع إلى نهوض علمائنا إلى الإسهام في تفعيل مسيرتنا وتحقيق أولوياتنا بأن يكونوا القدوة والمثل في الدين والخلق والسلوك والخطاب الراشد المستنير، يقدمون للأمة دينها السمح الميسر وقانونه العملي الذي فيه نهضتها وسعادتها، ويثون بين أفراد الأمة وفي أرجاء العالم الخير والسلام والمحبة، بدقّة العلم وبصيرة الحكمة ورشد السياسة في الأمور كلها، يجمعون ولا يفرقون، ويؤلفون القلوب ولا ينفرونها، ويستشرفون آفاق التلبية لمطالبات القرن الحادي والعشرين والتصدي لتحدياته.

. والله نسأل أن يهيئ لأمتنا الإسلامية سبل النهضة والرفاه والتقدم، ويجنبها شرور الغلو والتطرف والانغلاق، ويحفظ حقوقها، ويديم مجدها، ويرسخ عزتها، إنه نعم المولى ونعم النصير . قال تعالى " وأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ، ذَلِكَمِ صِرَاطُكُمْ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْكِتَابُ " (الأنعام: ١٥٣)، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

## الملحق ( ب )

### الورقة النقاشية الأولى

"مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة"

بقلم عبدالله الثاني ابن الحسين ٢٩

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

وتنطلق الحملات الإنتخابية:

يأتي نشر هذه الورقة النقاشية\* مع بدء الحملات الإنتخابية للقوائم الوطنية والدوائر المحلية على امتداد ربوع وطننا العزيز، معلنة انطلاق سباق إنتخابي نحو مجلس النواب القادم، هذا السباق الذي سيحظى فيه كل يوم من أيام الحملات الإنتخابية بأهمية كبرى، وسيكون لكل مواطن ولكل صاحب صوت منكم دور أساسي في بث الحياة من جديد في مسيرتنا الديمقراطية.

وعلينا أن نتذكر أن التنافس بين المرشحين لن يكون من أجل منصب يصلون من خلاله إلى مجلس النواب لحصد امتيازات شخصية، بل هو تنافس من أجل هدف أسمى ألا وهو شرف تحمّل المسؤولية: مسؤولية اتخاذ القرارات التي تمس مصير الأردن وجميع الأردنيين.

إن مسؤوليتي في هذا الظرف تتمحور في تشجيع الحوار بيننا كشعب يسير على طريق التحول الديمقراطي، وتأتي ورقة النقاش هذه كخطوة على هذا الطريق، حيث أسعى من خلال ما أشارككم به اليوم، إضافة إلى مجموعة من الأوراق النقاشية التي ستنشر خلال الفترة القادمة، إلى تحفيز المواطنين للدخول في حوار بناء حول القضايا الكبرى التي تواجهنا. وكنت قد أوضحت منذ بضعة أسابيع في مقابلة مع صحيفتي "الرأي والجوردين تايمز"، وبالتفصيل، رؤيتي لمستقبل الديمقراطية في الأردن وخارطة الإصلاح التي ستقودنا إليه. أما اليوم، فإنني سأكرس هذه الورقة للحديث حول مجموعة من الممارسات التي أؤمن أننا بحاجة إلى تطويرها وتجذيرها على امتداد رحلتنا نحو الديمقراطية، ضمن نظامنا الملكي الدستوري. لقد آن الأوان للتحرك بجدية نحو محطات رئيسة على طريق إنجاز الديمقراطية، وستمثل الإنتخابات النيابية القادمة إحدى المحطات الأساسية على خارطة طريق الإصلاح السياسي. وقد بدأتكم، كمواطنين، تلتقون المرشحين يجوبون أحياءكم للفوز بثقتكم وبأصواتكم. ولكن الأهم من ذلك هو محافظة هؤلاء المرشحين على ثقتكم، وإحترامهم لأمانة أصواتكم، على مدى السنوات القادمة، ولكم الحق، بل عليكم مسؤولية وطنية بمحاورتهم للوقوف على توجهاتهم إزاء القضايا المهمة التي نعيشها، وفي مقدمتها الوضع الاقتصادي وقضايانا الوطنية ذات الأولوية والرؤية المستقبلية لوطننا الغالي.

ومن المهم أيضاً ألا تنحصر حواراتكم ونقاشاتكم بالمرشحين فقط، بل أن تتناقشوا فيما بينكم كمواطنين في مجالسكم ودواوينكم، وفي المنتديات الثقافية، وفي مختلف المنابر الإجتماعية المتاحة حول جميع القضايا ذات الأولوية دون أية قيود أو محددات. فحتى تنجح الديمقراطية، لا بد من استمرار الحوار والنقاش، وأن يبادر الناخبون للتصويت على أساس مواقف المرشحين من الأولويات الأساسية التي يطرحها المواطنون، وليس على أساس العلاقات الشخصية، أو صلات القرى.



إنني أؤمن بأن رؤية المواطنين للعملية السياسية، سواء أكانوا يمثلون حزباً سياسياً أو فئة إجتماعية محددة، تقوم على اعتبارها فرصة للتنافس العادل والشريف من أجل الوصول إلى أفضل الأفكار والحلول. فلا يمكن لفئة بمفردها تحقيق جميع الأهداف التي تسعى إليها، بل يجب التوصل إلى تفاهات تتبنى حلولاً وسطاً وتحقق مصالح الأردنيين جميعاً، فالامتحان الحقيقي والحاسم لمساعينا الديمقراطية يكمن في قدرتنا على النجاح كأسرة واحدة في مواجهة التحديات.

تبرز في الكثير من الأحيان في الأردن، كما في باقي دول العالم، إختلافات في الرأي، لأسباب شخصية أو سياسية، تعبر عن نفسها بمظاهر تأخذ أحيانا أشكالاً غير بناءة كالتصلب في المواقف والعنف والمقاطعة التي لا تقود بالضرورة إلى النتائج المرجوة. وهذه المظاهر تؤدي إلى توقف آني للممارسة الديمقراطية وتحول دون الوصول إلى التوافق المنشود. ولذا، علينا جميعاً أن نعمل من أجل تجاوزها وإعادة عربة الديمقراطية إلى مسارها الصحيح، فالديمقراطية لا تكتمل إلا بالمبادرة البناءة وقبول التنوع والإختلاف في الرأي. كما أن الوصول إلى مقاربة متوازنة تجمع بين الحوار المنفتح، والمنافسة الشريفة، واتخاذ القرار عن وعي ودراية، هي لبنة أساسية في بناء النظام الديمقراطي الذي نريده نهجا يقودنا إلى المستقبل المشرق الذي يستحقه جميع الأردنيين.

وعليه، فإن رؤيتنا لطبيعة النظام الديمقراطي الذي نعمل على بنائه واضحة، كما أن طريق الوصول إليه واضح، لكنه ليس بالطريق السهل، ولا يوجد طريق مختصر، إنه طريق يُبنى بالتراكم، ويحتاج بشكل أساسي إلى مراجعة أهم ممارساتنا الديمقراطية، وفي مقدمتها: كيف نختلف ضمن نقاشاتنا العامة، وكيف نتخذ القرار. وهذا يقودني للحديث عن تطوير الممارسات الضرورية للديمقراطية. فما نحتاجه، بالتزامن مع انطلاق الحملات الإنتخابية، هو تطوير ممارسات ترتبط بمفهوم المواطنة الصالحة، التي تشكل الأساس لديمقراطية نابضة بالحياة.

وبرأيي، هناك أربعة مبادئ وممارسات أساسية لا بد أن تتجذر في سلوكنا السياسي والإجتماعي حتى نبنى النظام الديمقراطي الذي ننشد. وتمثل الإنتخابات النيابية القادمة فرصة حقيقية لتعزيز هذه المبادئ والممارسات، والتي من المهم ألا تتوقف بانتهاء العملية الإنتخابية، بل أن تستمر حتى تترسخ قناعات ثابتة في حياتنا اليومية خلال السنوات القادمة. وتتجلى هذه المبادئ والممارسات بما يلي:

أولاً: إحترام الرأي الآخر أساس الشراكة بين الجميع:

لنتذكر جميعاً أننا كأردنيين وأرذنيات إخوة وأخوات متساوون وفي مركب واحد، وأن وحدتنا وإخلاصنا لهذا البلد يسمو فوق كل إختلاف، سواء أكان في العرق، أو الأصل، أو الدين. ومن الضروري أن نعمل معا على توسيع دائرة الإحترام والثقة المتبادلة بيننا، وأن نبني عروة وثقى تجمع الأردنيين على أساس إحترام الإنسان وكرامته. وهذا الإحترام المتبادل هو ما سيمكننا من أن نُتقن واجب الإستماع كما هو حق الحديث. ولا بد أن نعي جميعاً بأن تفهم الرأي الآخر هو أعلى درجات الإحترام، وأن حرية التعبير لا تكتمل إلا إذا التزمنا بمسؤولية الإستماع، وبهذه الممارسة فقط سنترك وراءنا نمط التفكير الذي يصنف المجتمعات إلى مجموعات متنافرة على أساس "نحن" و"الآخر"، ففي نهاية المطاف كلنا أردنيون وكلنا للأردن.

ثانياً: المواطنة لا تكتمل إلا بممارسة واجب المساءلة:

إنني أدعو المواطنين هنا إلى الانخراط في بحث القضايا والقرارات المهمة ذات الأولوية في مجتمعنا وسبل إيجاد حلول لها، ولتبدأ هذه الممارسة اليوم قبل الغد من خلال إسماع أصواتكم في الحملات الإنتخابية، ومن خلال التصويت يوم الاقتراع. وتذكروا أن الديمقراطية لا تصل مبتغها بمجرد الإدلاء بأصواتكم، بل هي عملية مستمرة من خلال مساءلتكم لمن يتولون أمانة المسؤولية، ومحاسبتهم على أساس الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم. كما أن الديمقراطية مستمرة أيضاً من خلال انخراطكم في نقاشات وحوارات هادفة حول القضايا التي تواجه أصركم، ومجتمعاتكم المحلية، والوطن بعمومه، وفي مقدمتها محاربة الفقر والبطالة، وتحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم والمواصلات العامة، والحد من آثار الغلاء المعيشي، ومحاربة الفساد بأشكاله وأي إهدار للمال العام. وتتطلب هذه الممارسات أن يتقدم المرشحون للإنتخابات ببرامج عملية وموضوعية مبنية على الحقائق وليس الانطباعات، بحيث توفر تلك البرامج حلولاً قابلة للتنفيذ لمعالجة مشاكلنا، مع تجاوز الشعارات البراقة والتنظير والإفراط في تشخيص المشاكل دون طرح حلول واقعية وعملية.

وأدعوكم أيضاً إلى الحرص على مجموعة من الممارسات التي تبقي المجتمعات متفاعلة وحيّة، فالمواطنون الواعون والمسؤولون هم الذين يتابعون وسائل الإعلام، مع الحرص على توخي الحقيقة والموضوعية، ويتفاعلون معها تعبيراً عن آرائهم، ويتواصلون مع ممثليهم في مجلس النواب والمجالس المحلية وقادة مجتمعاتهم ويسألونهم ويتابعون أداءهم ومواقفهم، ويبادرون للتجمع وتنظيم أنفسهم على المستوى المحلي، ويتخذون موقفاً موحداً، ويعملون من أجل معالجة قضاياهم المحلية.

ثالثاً: قد نختلف لكننا لا نفترق فالحوار والتوافق واجب وطني مستمر :

يرتبط التواصل والتعبير عن الآراء في المجتمع الديمقراطي بالتزام مبدأ الإحترام مع حق الإختلاف في الرأي، في ظل سعينا للوصول إلى حلول توافقية. أما تنوع الآراء والمعتقدات والثقافات في مجتمعنا فقد كان على الدوام عنصر قوة، ولم يكن عامل ضعف أبداً.

إن الإختلاف لا يؤشر على وجود خلل، وليس شكلاً لانعدام الولاء، بل إن الإختلاف المستند إلى الإحترام هو دافع للحوار، والحوار فيما بين أصحاب الآراء المختلفة هو جوهر الديمقراطية، والديمقراطية هي الأداة التي تجعل من الحلول التوافقية أمراً يمكننا من المضي إلى الأمام.

وباعتقادي فإن الوصول إلى حلول توافقية يقوم على مبدأ "أن نعطي كما نأخذ"، وبهذا المنطق، فإن على جميع الأطراف أن تدرك أنها تحقق بعض ما تريد، وليس كل ما تريد. والمبادرة للتنازل وصولاً إلى حلول توافقية هي فضيلة ترفع من شأن من يتحلى بها، وليست علامة ضعف، فأكثر أفراد المجتمع فضلاً هم الذين يبادرون للتضحية في سبيل الصالح العام، وهؤلاء الذين يؤثرون على أنفسهم هم من يرسخ في الذاكرة الوطنية.

وأدعوكم أيضاً للالتزام بالحوار والنقاش سبيلاً لحل الإختلاف في الرأي، قبل الانسحاب من طاولة الحوار والنزول إلى الشارع. وبالرغم من الإيمان والإجماع الراسخ بأن حق التظاهر مكفول بالدستور، فلا بد أن نعي جميعاً أن هذه أداة اضطرارية، لا يتم اللجوء إليها إلا كخيار أخير، ولا يصح المسارعة إلى تبنيها فيتعطل الحوار ويغلق باب التواصل. ولنتذكر جميعاً أنه يتوجب علينا، وبعد أي إضراب أو اعتصام أو مقاطعة، العمل سوية من جديد وصولاً إلى حلول توافقية تمضي بها نحو بناء مستقبلنا يدباً بيد.

رابعاً: جميعنا شركاء في التضحيات والمكاسب:

علينا أن نضع نصب أعيننا حقيقة أن الديمقراطية في جوهرها لا تعني أنه يوجد رابح أو خاسر، كما لا يوجد أجوبة صحيحة بالمطلق. فقوتنا تكمن في قدرتنا على التعامل مع المتغيرات من حولنا، ولقد كان شعبنا على امتداد تاريخنا مثلاً في إثبات القدرة على التعامل مع الظروف المستجدة من حوله. وكونوا على ثقة بأننا جميعاً سنربح مع استمرارنا في التواصل والمضي إلى الأمام على مسار الإصلاح والتنمية الشاملة، مع ضرورة أن يكون الجميع شركاء في بذل التضحيات وحصد المكاسب.

وبهذا أنتقل إلى القسم الأخير من هذه الورقة النقاشية، حيث أحاول الإجابة على سؤال مفاده: كيف نتأكد أننا على الطريق الصحيح؟

سنتمكن، خلال الحملات الانتخابية، وخلال السنوات التي تلي الانتخابات القادمة، من التأكد أننا نسير على الطريق الصحيح، طالما التزمنا بالمبادئ الديمقراطية التي ذكرتها، وبتحسين ممارستها، وصولاً إلى تحقيق ما يلي:

بلورة إحساس جمعي بالكرامة والاعتزاز بما ننجزه سوياً كشعب واحد.

تنمية إحساس وطني بالإنجاز، مستمد من التغلب على التحديات، والتسلح بروابطنا وتضحياتنا المشتركة، والإيمان بأن طريقنا نحو الازدهار والأمان ينطلق من ديمقراطيتنا التي تتعزز يوماً بعد يوم.

المشاركة بقوة في صناعة مستقبل الأردن من خلال التصويت في الانتخابات، والالتزام بالديمقراطية نهج حياة. إقامة الحوار البناء والقائم على الإحترام بين المواطنين والتواصل عبر وسائل الإعلام بما فيها الاجتماعي والإلكتروني.

تجذير أسس التعامل الحضاري بين المواطنين، وثقافة العمل التطوعي، بما يقود إلى مستويات متقدمة من الثقة والعطاء في المجتمع.

وختاماً، فقد شرع الأردن فعلاً في الدخول في مرحلة جديدة حافلة بالعطاء على طريق التحديث والتنمية والبناء، وبعبور مفصل تاريخي زاخر بالتحديات والفرص، وكلي ثقة بقدرة الأردنيين على التغلب على الصعاب وتجاوز التحديات. وأتطلع اليوم للوقوف على آراء جميع المرشحين في هذه الانتخابات ومواقفهم، وأدعو الفائزين منهم أن يدركوا أنهم يتحملون أمانة عظيمة: وهي مسؤولية تمثيل جميع الأردنيين والأردنيات.

كما أدعو المواطنين والمواطنات من أبناء وبنات شعبنا العزيز لتبني المبادئ والممارسات الديمقراطية التي عرضتها للتو، فهي تشكل اجتهاداً لترسيخ سلوكيات المواطنة الصالحة، المؤمّنة بالديمقراطية نهج حياة. وأحث الجميع على استثمار هذه الفرصة التاريخية لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، خصوصاً في ظل التعديلات الدستورية الأخيرة التي كرسّت مكانة الشعب شريكاً حقيقياً في صناعة القرار، وأن يتحملوا واجباتهم الوطنية بإنتخاب مجلس نواب كفء قادر على خدمة الصالح العام وضمان مستقبل أفضل لأردننا الحبيب.

اليوم وليس غداً نبدأ معاً لحظة المسؤولية التاريخية لبناء المستقبل الذي يستحقه الأردن، وينشده الجميع لأجل الحاضر والمستقبل.

## الملحق ( ج )

### الورقة النقاشية الثانية

"تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين"

بقلم عبدالله الثاني ابن الحسين ١٦

كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

الديمقراطية في جوهرها عملية حيّة نمارسها جميعاً، مواطنين ودولة. وفي الأردن، شكّل الدستور أساس الحياة السياسية والديمقراطية الذي طالما وفر إطاراً تنظيمياً لقراراتنا وخياراتنا على مدى تسعين عاماً. وهذا هو الأساس، ولكن لا بد أن تستمر المؤسسات والقوانين بالتطور والارتقاء نحو الأفضل. لقد حققنا بالفعل تقدماً مشهوداً على هذا الطريق في السنوات الأخيرة، إذ قادت التعديلات الدستورية التي شملت ثلث الدستور إلى تعزيز الفصل والتوازن بين السلطات، ورسخت استقلال القضاء، وصون حقوق المواطن. كما تم إنشاء محكمة دستورية، وهيئة مستقلة للانتخاب. وهذه الانجازات تهدف إلى تمكين شعبنا الأردني من رسم مستقبل الوطن بشفافية وعدالة وبمشاركة الجميع. وقد آن الأوان لنمضي سوياً في تعزيز هذه القاعدة الصلبة، والبناء عليها.

إن تكوين مجتمع ديمقراطي متقدم هو نتاج التعلّم من التجارب المتراكمة، والجهود المشتركة، وتطويره مع مرور الوقت، ولا يتم ذلك من خلال مرحلة إصلاحية محددة أو جملة إصلاحات واحدة. فالإصلاح الديمقراطي لا يختزل بمجرد تعديل للقوانين والأنظمة، إنما يتطلب تطويراً مستمراً للنهج الذي يحكم الممارسات والعلاقة بين المواطنين، والجهاز الحكومي، والنواب الذين يحملون أمانة ومسؤولية اتخاذ القرار بالنيابة عن المواطنين الذين انتخبوهم. وكما أشرت في الورقة النقاشية الأولى، فإن التزامنا بمبادئ المواطنة الحقة، والإحترام المتبادل، وممارسة واجب المساءلة، والشراكة في التضحيات والمكاسب، والحوار البناء وصولاً إلى التوافق على امتداد مسيرتنا المباركة هي من ضروريات نجاحنا كأمة في مسعاها نحو تجذير الديمقراطية. وتباعاً، فإنني في هذه الورقة أود أن أشارككم اجتهادي في الرأي مساهمة في الحوار الوطني حول أحد أهم جوانب التطور الديمقراطي، ألا وهو الإنتقال نحو نهج الحكومات البرلمانية.

إن مبادئ مسيرتنا ونهجنا الإصلاحي راسخة وواضحة، فنحن ملتزمون برعاية وتعزيز مبدأ التعددية السياسية وصون حقوق جميع المواطنين، ومستمرّون أيضاً في تطوير منظومة من الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات وآليات الرقابة من أجل بناء نظام ديمقراطي سليم، وسنعمل على تقوية مجتمعنا المدني، وسنحرص على توفير فرصة عادلة للجميع للتنافس السياسي، والاستمرار في حماية حقوق جميع المواطنين التي كفلها الدستور. والسؤال الجوهرى المطروح في هذا السياق، والذي لا بد أن نسعى جميعاً للإجابة عليه: كيف سنضمن استمرار مؤسساتنا وأنظمتنا بالعمل على ترسيخ هذه المبادئ والحقوق وحمائتها ونحن ماضون في عملية التحول الديمقراطي؟ ومن المهم أن يدرك الجميع أننا سنواجه صعوبات وتحديات، وقد يكون هناك بعض الإخفاقات، ولكن سيكون هناك نجاحات أكثر، وهي متاحة للحوار والتقييم ضمن نقاش عام، وهذا أمر طبيعي، لأن هذه متطلبات التطور الديمقراطي، ودليل على مصداقيته.

## الأنظمة الديمقراطية والنموذج الأردني:

إن المبدأ الأساسي للديمقراطيات الحديثة يقوم على اختيار الشعب لممثلين ينوبون عنه في اتخاذ القرارات على مستوى الوطن، ومع تطوير مختلف الدول لأنظمتها الديمقراطية، برزت عدة نماذج في تطبيق هذا المبدأ الديمقراطي. ففي الجمهوريات على سبيل المثال، هناك أنظمة رئاسية وأنظمة برلمانية. وفي الأنظمة الرئاسية (كما هو الحال في فرنسا) عادة ما يُخَوَّل الرئيس المنتخب تعيين حكومة بشكل مباشر، مع اشتراط موافقة البرلمان في بعض الأحيان. وفي الأنظمة البرلمانية (كما هو الحال في تركيا) غالباً ما يتم تشكيل الحكومة من خلال رئيس وزراء يمثل حزب الأغلبية في البرلمان أو يمثل ائتلافاً لأحزاب تحظى بالأغلبية.

أمّا في الملكيات الدستورية، وإلى حدٍ شبيه بالأنظمة الجمهورية البرلمانية، فإن الحكومات غالباً ما تُشكل من قبل حزب الأغلبية المنتخب، أو ائتلاف لأحزاب تحظى بالأغلبية في المجلس التشريعي (كما هو الحال في إسبانيا وبلجيكا).

إن هناك تباينات عدّة لكل من هذه النماذج، لكن الثابت في الأمر هو أنه لا يوجد وصفة واحدة صحيحة بالمطلق تناسب جميع الدول. فالنظام السياسي لكل دولة يعكس بالمجمل التاريخ والثقافة الخاصة بها. فاليوم، وضمن محيطنا الإقليمي، نرى في مصر وتونس مساع لتطوير الأنظمة الجمهورية، فيما يشكل المغرب والأردن نماذج ملكيات دستورية. وقد تطورت ملكيتنا الدستورية على مدار تسعة عقود، وستستمر في التطور والتحديث، وستكون الخطوة التالية في هذه المسيرة المباركة بإذن الله آلية تشكيل الحكومات.

### الانتقال إلى الحكومات البرلمانية :

كما سبق وأشرت في أكثر من مناسبة، فإن مسار تعميق ديمقراطيتنا يكمن في الانتقال إلى الحكومات البرلمانية الفاعلة، بحيث نصل إلى مرحلة يشكل ائتلاف الأغلبية في مجلس النواب الحكومة. وفور انتهاء الانتخابات النيابية القادمة، سنباشر بإطلاق نهج الحكومات البرلمانية، ومن ضمنها كيفية اختيار رؤساء الوزراء والفريق الوزاري. وبالرغم من أن التجارب الدولية المقارنة تشير إلى الحاجة إلى عدة دورات برلمانية لإنضاج هذه الممارسة واستقرارها، إلا أن ما يحدد الإطار الزمني لعملية التحول الديمقراطي هذه هو نجاحنا في تطوير أحزاب سياسية على أساس برامجي، تستقطب غالبية أصوات المواطنين، وتتمتع بقيادات مؤهلة وقادرة على تحمل أمانة المسؤولية الحكومية.

لقد درجت الممارسة السياسية تاريخياً في الأردن على اختيار رؤساء الوزراء والفريق الوزاري على أساس مزاياهم القيادية وخبراتهم العلمية والعملية، والحصول دستورياً على ثقة مجلس النواب. وبالتالي، اعتمدت الوزارات المختلفة على ما لديها من خبرات ومعرفة للتعامل مع التحديات التي تواجه الوطن. ومع عدم وجود أحزاب سياسية فاعلة، ذات برامج وطنية قادرة على بناء الائتلافات، وعلى استقطاب غالبية أصوات المواطنين، فإن الممارسة السياسية درجت على أن إشراك نواب في الحكومات هو من باب الاستثناء وليس القاعدة. لذلك، علينا أن نباشر في بناء نظام الحكومات البرلمانية.

وكخطوة أولى، فإننا سنبادر إلى تغيير آلية اختيار رئيس الوزراء بعد الإنتخابات التشريعية القادمة، وفقاً للمعايير التالية:

إن رئيس الوزراء القادم، والذي ليس من الضروري أن يكون عضواً في مجلس النواب، سيتم تكليفه بالتشاور مع ائتلاف الأغلبية من الكتل النيابية.

وإذا لم يبرز ائتلاف أغلبية واضح من الكتل النيابية، فإن عملية التكليف ستتم بالتشاور مع جميع الكتل النيابية.

وبدوره، سيقوم رئيس الوزراء المكلف بالتشاور مع الكتل النيابية لتشكيل الحكومة البرلمانية الجديدة والاتفاق على برنامجها، والتي ينبغي عليها الحصول على ثقة مجلس النواب، والاستمرار بالمحافظة عليها.

إنني على قناعة تامة بضرورة الاستمرار في تطوير هذه الآلية، استناداً إلى ما نتعلمه من تجربتنا، ونضوج نظام الحكومات البرلمانية، منطلقين من هذه الخطوة نحو تطبيق نهج الحكومات البرلمانية الشامل.

متطلبات التحول الديمقراطي الناجح :

إن الوصول إلى نظام الحكومات البرلمانية الشامل يعتمد على ثلاثة متطلبات أساسية تركز على الخبرة المتراكمة والأداء الفاعل، وهي:

أولاً: حاجتنا إلى بروز أحزاب وطنية فاعلة وقادرة على التعبير عن مصالح وأولويات وهموم المجتمعات المحلية ضمن برامج وطنية قابلة للتطبيق. ولا شك أن هذه العملية تحتاج إلى وقت حتى تنضج. ومع وصول أحزاب سياسية تتنافس على مستوى وطني، ووفق برامج تمتد لأربع سنوات إلى مجلس النواب، ووصولها على مزيد من المقاعد، وتشكيلها لكتل نيابية ذات قواعد صلبة، سيكون هناك قدرة أكبر على إشراك نواب كوزراء في الحكومة.

ثانياً: سيكون على الجهاز الحكومي تطوير عمله على أسس من المهنية والحياد، بعيداً عن تسييس العمل، لمساندة وإرشاد وزراء الحكومات البرلمانية، خاصة وأن هذا النموذج يعني بمفهومه الأشمل أن الوزراء الذين يكلفون لتولي حقائب معينة قد لا يتمتعون بخبرة عملية سابقة في مجال عمل الوزارات التي سيتولونها (مفهوم الوزير السياسي مقارنة بالوزير التكنوقراطي). ولذا، فمن الضروري أن يصبح الجهاز الحكومي مرجعاً موثقاً للمعرفة والمساندة الفنية والمهنية، ومن المهم أيضاً أن يعتمد الوزراء على خبرات هذا الجهاز في صنع القرار.

ثالثاً: تغيير الأعراف البرلمانية من خلال تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب بما يعزز نهج الحكومات البرلمانية، وعلى مجلس النواب المباشرة بذلك والاستمرار في بناء هذه الأعراف وتطويرها. والهدف من هذا الأمر، هو أن تساهم هذه الأعراف في تأطير آلية تشكيل الحكومات من خلال التشاور والتوافق بين الكتل النيابية. وهذا سيتطلب بلورة فهم مشترك حول كيفية وصول هذه الكتل إلى وضع برامج تعكس سياسات متفق عليها كأساس للتعاون والاستقرار الحكومي. وبالمقابل، فإن أحزاب المعارضة بحاجة إلى بلورة أعراف مماثلة تحكم آلية التعاون فيما بينها من أجل مساءلة الحكومات وعرض رؤى بناءة بديلة (كحكومة ظل). ولا شك أن دور المعارضة هذا يشكل أحد عناصر النجاح لتجربة الحكومات البرلمانية.



## نظرة مستقبلية: الأدوار والمسؤوليات:

إن السرعة والنجاح في تطبيق المتطلبات الثلاثة أعلاه يشكلان عنصراً أساسياً في عملية الانتقال الناجح نحو الحكومات البرلمانية، وهي أساس التحول الديمقراطي في نظامنا السياسي. وخلال مرورنا في عملية الانتقال هذه سيترتب على العديد من مؤسساتنا السياسية وفئات مجتمعنا لعب أدوار مختلفة وتحمل مسؤوليات جديدة. وفي الورقة النقاشية الثالثة، سأسعى إلى تقديم اجتهاد يوضح أدوار ومسؤوليات جميع أطراف المعادلة السياسية، وسأقترح بعض الرؤى حول كيفية تطوير هذه الأدوار في السنوات القادمة.



## الملحق ( د )

### الورقة النقاشية الثالثة

"أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة"

بقلم عبدالله الثاني ابن الحسين ٢ آذار/مارس ٢٠١٣

شكل تطبيق نهج الحكومات البرلمانية، كما هو التحول الديمقراطي في جوهره، عملية تراكمية مفتوحة على التطوير المستمر، الأمر الذي يتطلب وعي الجميع للأدوار التي تنتظرنا في بناء المستقبل، كشركاء في هذه العملية. وأود اليوم في هذه الورقة\*، التي أخصصها لمناقشة التطور السياسي في الأردن، التركيز على مستقبلنا المشترك وكيفية المضي قدماً، خاصة بعد الإنتخابات النيابية، التي أجريت في ٢٣ كانون الثاني الماضي.

إن لإنتخاباتنا النيابية الأخيرة أهمية كبرى، فهي مؤشر على طريق الإصلاح والتغيير الذي اختطه الأردن، وقد أجريت في أجواء تسودها الديمقراطية والشفافية، الأمر الذي أهلها أن تحظى بإشادة محلية وعربية ودولية غير مسبوقة، حيث تجاوزت نسبة التسجيل للإنتخاب ٧٠%، وقاربت نسبة الاقتراع ٥٧%، وهي من أعلى النسب في تاريخ المملكة وعلى مستوى العالم. ونقرأ نسب المشاركة هذه بشكل إيجابي عند مقارنتها بإنتخابات أخرى أجريت مؤخراً في العالم العربي. فالمشاركة في الأردن اقتربت من نسبة الـ ٦٢% التي سجلت في الشقيقتين مصر وليبيا، وهي تتقدم على نسب المشاركة في المملكة المغربية الشقيقة التي جاءت بواقع ٤٥% وحظيت بإشادة دولية أيضاً. ومن الملامح الأخرى الجديرة بالملاحظة، ارتفاع نسب المشاركة في المدن الكبرى، فالمشاركة في محافظتي عمّان والزرقاء قد ارتفعت بما يقارب الثلث.

إن أهمية الإنتخابات النيابية قد تجلّت أيضاً في العدد غير المسبوق للمرشحين، حيث شارك ما نسبته ٨٠% من الأحزاب السياسية، كما أن ٦١% من الفائزين في الإنتخابات، يصلون لمجلس النواب للمرة الأولى، وهذا يدل على قدرة الوطن على تجديد نخبه السياسية. إن هذه الإنتخابات التي تمت إدارتها والإشراف عليها، لأول مرة، من قبل هيئة مستقلة ومراقبين محليين ودوليين، قد أنتجت مجلس نواب أكثر تمثيلاً. فالكتل النيابية المعبرة عن جميع توجهات الأطياف السياسية قد تشكلت، وهي تمثل أحزاباً وطنية وإسلامية وقومية ويسارية، إضافة إلى الحركات الشعبية ومجموعات الناشطين السياسيين. ويشكل إنتخاب ١٨ سيدة مصدر فخر واعتزاز، فقد ضمت هذه المجموعة ٣ سيدات فزن بالإنتخابات، إحداهن ترأست قائمة وطنية، واثنان عن دوائر فردية بالتنافس، إضافة إلى ١٥ سيدة يصلن لمجلس النواب بفضل نظام الكوتا.

ونحن عاقدون العزم على الاستمرار في تطوير تجربة الإنتخابات الأخيرة والبناء عليها. كما ندعو كل الأردنيين للمساهمة في عملية التطوير هذه من خلال إسهاماتهم الموصولة ومشاركتهم الفاعلة والمسؤولة. وفي الواقع، فإن الوصول إلى حكومات برلمانية فاعلة يتطلب وجود أحزاب ذات قواعد ممتدة على مستوى الوطن، وبرامج قوية، وتعتمد على إطار عمل يقوم على قيم ديمقراطية وطنية، يتم تجسيدها كثقافة ديمقراطية في مؤسساتنا العامة وحياتنا السياسية. وعليه، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه جميع الأردنيين والأردنيات وجميع مكونات نظامنا السياسي، هو تجذير هذه الثقافة الديمقراطية.

إننا في الأردن نعي في قرارة أنفسنا القيم الضرورية لإنجاز التحول الديمقراطي وإرساء نهج الحكومات البرلمانية. وفي مقدمة هذه القيم وأكثرها أهمية التعددية والتسامح وسيادة القانون وتعزيز مبادئ الفصل والتوازن بين السلطات، إضافة إلى حماية الحقوق الراسخة لجميع المواطنين والمواطنات، وتأمين كل طيف يعبر عن رأي سياسي بفرصة عادلة للتنافس عبر صناديق الاقتراع. إن هذه القيم في غاية الأهمية للتأكد من أنه سيتم الحفاظ على التوازن بين إرادة الأغلبية السياسية وحماية حقوق الأقلية وسائر المجتمع في كل محطة من محطات التطور التي سنمر بها. وتبرز في هذا السياق أهمية الاستمرار في تطوير نظامنا الإنتخابي عبر القنوات الدستورية، وصولاً إلى نظام أكثر عدالة وتمثيلاً، يحمي التعددية ويغنيها، ويوفر فرصة عادلة للتنافس، ويشكل حافزاً لتطور الحكومات البرلمانية على أسس حزبية.

إن مفهوم الحكومة البرلمانية، في حده الأدنى، يتمثل في ترتيب العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية على النحو التالي: أن تكون السلطة التنفيذية خاضعة لمساءلة الأغلبية النيابية من خلال آلية منح الثقة أو حجبها. وهذا ما ينص عليه الدستور الأردني. ومن أبرز التطورات التي أنجزناها في هذا الشأن من خلال التعديلات الدستورية الأخيرة تطوير آلية منح الثقة، حيث يتوجب الآن على الوزارة المؤلفة ضرورة إيجاد أغلبية نيابية للحصول على الثقة في شخص الرئيس والوزراء وبيانها الوزاري، بدلا من الممارسة السابقة، والتي كانت تتطلب حجب الثقة عن الحكومة المؤلفة بأغلبية نيابية.

إن تعميق نهج الحكومات البرلمانية سيتدرج وفق تقدم العمل الحزبي والبرلماني وعلى عدد من الدورات البرلمانية. وسيتدرج هذا النهج بإدخال آلية للتشاور المسبق مع مجلس النواب للتوافق على تكليف رئيس للوزراء، والذي بدوره يتشاور مع مجلس النواب على تشكيل فريقه، وعلى البيان الوزاري الذي يشكل برنامج عمل الحكومة.

وفي الممارسات العالمية المتفاوتة للحكومات البرلمانية، من الممكن أن يكون رئيس الوزراء المكلف وفريقه من داخل مجلس النواب، أو من خارجه أو مزيجا من الاثنين معاً. إن الممارسة السياسية في الحكومات البرلمانية المتعارف عليها عالميا تسمح بالجمع بين الوزارة والنيابة، ودستورنا يسمح بذلك، ولكن بالتوازي مع المتطلبات الجوهرية التالية:

أولها، وجود منظومة متطورة من الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات وآليات الرقابة. ثانيها، أن يكون إشراك النواب في الحكومة متدرجاً، وبالتوازي مع نضج العمل السياسي النيابي الحزبي، ممثلاً في مأسسة عمل الكتل النيابية وتطورها، بحيث تبنى على أسس برامجية وأكثر صلابة وتتطور تدريجياً إلى كتل حزبية، وهذا يرتبط زمنياً بقدرتنا على تطوير أحزاب وطنية وبرامجية فاعلة وذات امتدادات شعبية. وسيتعمق نهج الحكومات البرلمانية مع تقدم العمل الحزبي والبرلماني، من خلال الدورات البرلمانية القادمة، بحيث تُجرى الإنتخابات من خلال تنافس أحزاب على أسس برامجية، مع الحفاظ أيضاً على حق الأفراد المستقلين بالتنافس في الإنتخابات، والذي يؤدي في النهاية إلى ظهور ائتلاف برلماني على أسس حزبية، يتمتع بالأغلبية ويشكل الحكومة، ويقابله ائتلاف برلماني معارض يقوم بدور حكومة الظل في مجلس النواب.

ثالثها، أن تطور عمل الجهاز الحكومي ليصبح أكثر مهنية وحيادا وبعيدا عن تسييس الأداء، ليكون مرجعاً موثوقاً للمعرفة والمساندة الفنية والمهنية لدعم وزراء الحكومات البرلمانية في صنع القرار.

ويوفر الحوار الوطني الدائر الآن، مخاضاً ديمقراطياً بنّاءاً لتعميق تجربة الحكومات البرلمانية، ولتطوير آلية التشاور لاختيار شخص رئيس الوزراء القادم، وكيفية إشراك النواب في الحكومة من عدمه وبأي نسبة تكون.

وعلى كل مكوّن في نظامنا السياسي، وعلى كل مؤسسة وشخصية عامة، وبدرجة أهم على كل مواطن ومواطنة، ممارسة دور محوري لتعميق وتعزيز ثقافتنا الديمقراطية. وسأكرس الأقسام التالية من هذه الورقة لمناقشة كيفية تطوير هذه الأدوار، بما فيها دور الملكية، والمسؤوليات التي يجب أن نتحملها جميعاً، كمواطنين مسؤولين وفاعلين.

أولاً، دور الأحزاب السياسية:

إن مفهوم الديمقراطية لا ينحصر في تعبير الأفراد عن آرائهم ووجهات نظرهم، بل إنه يشمل العمل لتحويل ما ينادي به الأفراد إلى خطط عمل مشتركة باقتراحات واقعية وعملية تسهم في تقدم الوطن، وهذا هو الدور الرئيس للأحزاب السياسية.

وقد بيّنت في السنوات الأخيرة رؤيتي الواضحة لنظامنا السياسي، والقائم على تطوير عدد منطقي من الأحزاب السياسية الرئيسية ذات القواعد الممتدة على مستوى الوطن، لتعكس مختلف توجهات الأطياف السياسية. وهذا النوع من الأنظمة هو الوحيد القادر على إتاحة الفرصة للتنافس البنّاء بين الأفكار والطروحات التي يحتاجها الأردن، وعلى بناء التوافق النيابي حول القرارات الواجب اتخاذها.

وبطبيعة الحال، يحتاج الأردن إلى وقت من أجل تطوير أحزاب سياسية بالحجم والامتداد الوطني والقدرات الضرورية للنهوض بهذا الدور المحوري. وبالمقارنة مع ديمقراطيات مرت بتجربة التحول حديثاً، كما في أوروبا الشرقية خلال التسعينيات، تطلب التحول الديمقراطي عدة دورات إنتخابية، وامتد لأكثر من عشر سنوات، من أجل إنتقال الأحزاب المنقسمة وذات البنية الضعيفة إلى حالة من التجمع والاندماج، وصولاً إلى أحزاب حقيقية تعمل على مستوى وطني، تُشكل الحكومات، وتقوم بمهامها بشكل فاعل. أما البديل عن بناء أحزاب سياسية فاعلة وذات قواعد شعبية على مستوى الوطن، فهو استمرار ائتلافات قائمة على بنية ضعيفة، لا تجمعها إلا النفعية السياسية الضيقة، وليس البرامج والفكر المشترك. وقد أدت مثل هذه الظروف، في دول أخرى، إلى إفراز حكومات غير مُمثلة وغير مستقرة، ونريد للأردن أن يتفادى مثل هذه الحالة لأن وطننا يستحق الأفضل دائماً.

إن التركيز يجب أن يوجّه، في المرحلة القادمة، نحو تطوير وتحفيز الأحزاب ذات البرامج والقواعد الشعبية على مستوى الوطن، بحيث يتوجه الناخبون للتصويت على أسس حزبية وبرامجية، وهذا الأمر يفرض على الأحزاب الأردنية تحديات ومسؤوليات جوهرية، وهي:

مساهمة الأحزاب في تطوير وتجذير رؤية وطنية لحياتنا السياسية. وفي هذا السياق، فإن تجربة القوائم الوطنية في الإنتخابات الأخيرة مثلت خطوة على هذا الطريق، نتعلم منها ونقيمها ونبني عليها. وبمقدور الأردن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى لتسريع عملية تطور الأحزاب. ولكن علينا أن نتذكر أن النضج السياسي يتأتى من التجارب الوطنية المبنية على التعبير الحقيقي عن إرادة الشعب عبر صناديق الاقتراع.

التزام الأحزاب بالعمل الجماعي والتقييد بالمبادئ المشتركة، وتبني السياسات ذات الأولوية. وأشجع هنا جميع الأحزاب، والمجموعات النيابية والأفراد المستقلين، في مجلس النواب الحالي على العمل سوية، ومحاولة التجمع على أساس مبادئهم المشتركة والسياسات التي تنصدر أولوياتهم، فمن شأن ذلك تشكيل كتل نيابية أكبر للمساهمة في تحقيق الفاعلية البرلمانية المنشودة والتنمية السياسية.

تبني الأحزاب لبرامج وطنية واضحة ونظم عمل مهنية. إن النظام السياسي القائم على أحزاب ضعيفة غير قادر على كسب ثقة المواطنين، وحفزهم على الانخراط في الحياة العامة. ولتجاوز حالة التشكيك والتردد القائمة، تحتاج الأحزاب السياسية إلى تطوير برامج قوية مبنية على سياسات واضحة تستجيب إلى تطلعات وهموم جميع الناخبين. كما أن على هذه الأحزاب أن تكون قادرة على توضيح هذه البرامج للمواطنين من خلال حملات على مستوى عالٍ من المهنية والاحترافية للعمل السياسي والانتخابي، بهدف الفوز في الانتخابات وتشكيل الحكومات.

إنني آمل حقيقة بأن تتقدم عملية تشكيل الأحزاب وتتطور بأسرع وتيرة ممكنة خلال السنوات القادمة. وعليه، فإنني أشجع جميع أبناء وبنات الوطن على المشاركة في بناء نمط جديد من الأحزاب البرلمانية المُمثِّلة، والقائمة على قواعد شعبية واسعة من أجل مستقبل أفضل لنا جميعاً.

ثانياً، دور مجلس النواب:

يتمثل دور مجلس النواب الأساسي في تشريع قوانين ذات أولوية، يصب تنفيذها في خدمة مصالح وطنية عليا، وممارسة دوره في الرقابة على الحكومة ومساءلتها على ما تتخذه من قرارات. وبدوره، يخضع مجلس النواب لمساءلة المواطنين الذين انتخبوا أعضائه، وهذا هو جوهر المسؤوليات التي على كل نائب النهوض بها، وفيما يلي تفصيلها:

أن يكون هدف النائب الحقيقي خدمة الصالح العام. وهذه مسؤولية لا يمكن المساومة عليها. فالجميع يريدون من النواب أن تكون الغاية من أدائهم تحقيق المصلحة العامة في مختلف الظروف والأوقات. أما أولئك الذين يعملون من أجل تحقيق مصالح شخصية أو فئوية، أو لاعتبارات شعبية، أو أخرى لا تأخذ مصلحة الوطن العليا على المدى البعيد بعين الاعتبار، فإن أفعالهم تمثل خذلاناً لمن انتخبهم وللأردنيين جميعاً. وتعني مثل هذه الأفعال في الواقع أن النائب تخلى عن مسؤوليته الرئيسية، وهذا يعد شكلاً من أشكال الفساد.

أن يعكس أداء النائب توازناً بين المصالح على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني. فالنواب يحملون هموم ومصالح مناطقهم وقواعدهم الانتخابية، من جهة، لكن عليهم أيضاً أن يعملوا سوية من أجل تحقيق المصالح العليا للوطن ككل، من جهة أخرى. ويشكل الوصول إلى هذا التوازن والمحافظة عليه التحدي الأبرز الذي يواجه كل نائب، لكنه تحدٍ يجسد شرف المسؤولية التي يتحملها من يفوز بثقة الشعب ويشغل موقعاً منتخباً. ويحقق النواب هذه المسؤولية الثنائية في أفضل صورها من خلال اقتراح حلول مستدامة تتوخى المصلحة الوطنية الأوسع. فبالإمكان خدمة قواعد إنتخابية أكثر اتساعاً، وبشكل أكثر فائدة وأبعد مدى حين يعكف النائب على العمل مع الحكومة من أجل تبني سياسات وبرامج تعالج تحديات الفقر والبطالة، ويعمل بعزم وشفافية من أجل تحقيق التنمية وتوليد فرص العمل على المستوى المحلي، بدلاً من أن يسعى لمصلحة دائرته المحلية من خلال الضغط على مسؤول حكومي للحصول على عدد محدود من الوظائف لقواعده الإنتخابية المحلية.

أن يوازن النائب بين مسؤولية التعاون ومسؤولية المعارضة البناءة. إن تحقيق هذا التوازن هو تجسيد للأداء السياسي الفاعل، حيث يترتب على النواب العمل مع بعضهم البعض من جهة، ومع الحكومة من جهة أخرى لمواجهة مختلف التحديات الوطنية. كما أن الحاجة للموازنة بين هذه المسؤوليات، تعكس في الواقع أن النواب هم أعضاء في جسم سياسي واحد هو مجلس النواب، الذي عليه مسؤولية القيام بواجباته، وأن الحكومة أيضاً تتمتع بتفويض دستوري يخولها القيام بمسؤولياتها وتنفيذ برنامجها، استناداً إلى مبدأ الفصل بين السلطات وعدم تغول إحداها على الأخرى. وفي ذات الوقت، فإن على النواب مسؤولية إخضاع الحكومة للمساءلة من خلال المعارضة البناءة للبرامج المطروحة، وتقديم برامج بديلة إذا دعت الحاجة، والابتعاد عن التنظير وعن الاكتفاء بالتشخيص غير الموضوعي للماضي ولما نواجهه من تحديات، بدلاً من طرح الحلول الواقعية للتقدم للأمام وضمن الإمكانيات المتاحة. ويشكل مبدأ المساءلة أحد الأدوات الجوهرية في نظامنا الديمقراطي، ويجب أن لا يتم إساءة توظيفه بحيث يتحول لأداة لتمرير مصالح نيابية فردية ضيقة، أو اغتيال الشخصية، أو تعطيل القوانين والبرامج المقترحة بهدف النيل من خصم سياسي. وخلاصة القول، إن تحقيق التوازن الدقيق بين مسؤولية التعاون ومسؤولية المعارضة البناءة هو المحك الحقيقي لفاعلية المجالس النيابية القادمة.

أن تكون علاقة النائب بالحكومة قائمة على أسس موضوعية وليست مصلحة. إن نهوض السلطتين التشريعية والتنفيذية بمسؤولياتهما تجاه الوطن والمواطن يتطلب تطوير علاقة تشاركية خالية من ضغط النواب على الحكومات لتحقيق مكاسب على أسس الواسطة والمحسوبية، وبعيدة عن استرضاء الحكومات للنواب، وأن تتوخى هذه العلاقة تحقيق الصالح العام لا غير. ويشكل هذا المبدأ مطلباً رئيساً أيضاً لعملية المشاورات التي سينبثق عنها تكليف رئيس للوزراء، وتشكيل فريق حكومي، وإعداد برنامج، ومن شأن هذا المبدأ أن يحمي عملية المشاورات وغيرها حتى لا تغدو رهينة للضغط، والاسترضاء، والمحسوبية وحتى لا تكون عرضة لتجارب غير بناءة. وعلى الكتل النيابية والأحزاب السياسية مسؤولية كبرى في الرقابة على أداء أعضائهم النواب في هذا المجال.

وعليه، سأشجع جميع أعضاء مجلس النواب والكتل النيابية، خلال الأيام القادمة، وأحثهم على العمل الدؤوب والسريع، من أجل تطوير النظام الداخلي لمجلسهم، وبلورة مدونة سلوك ملزمة، تجسد هذه المبادئ وترجمها عبر ممارسة فعلية ترتقي بأداء العمل النيابي.

ثالثاً، دور رئيس الوزراء ومجلس الوزراء:

يقع على عاتق الحكومة، بقيادة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، إعداد وتنفيذ برنامج عمل شامل يهدف إلى تحقيق الازدهار وتوفير الأمن لجميع أبناء وبنات الوطن. وعليه، يترتب على الحكومة تقديم برنامج عمل لمدة أربع سنوات إلى مجلس النواب، ليتم محاسبتها على مدى تنفيذها لهذا البرنامج.

إن تقدمنا نحو مرحلة جديدة من تعميق نهج الحكومات البرلمانية يعني في الأساس تطور دور رئيس الوزراء والمهارات والخصال المطلوب توفرها في شخصيته. فبالإضافة إلى قدرته على قيادة فريق كفاء من الوزراء، يعوّل عليه أيضاً في حشد كوادر وإمكانات الجهاز الحكومي لتنفيذ البرامج الحكومية بأسلوب فاعل ووفق جدول زمني دقيق متاح لاطلاع الجمهور. ويترتب عليه أيضاً مسؤولية التواصل والتفاعل والحوار مع سائر الأطراف، وفي مقدمتهم مجلس الأمة.



وستسهم الخطوات التالية في تعميق المسؤوليات التي ينهض بها رئيس الوزراء ومجلس الوزراء:

نيل الثقة النيابية والمحافظه عليها. فمجلس النواب يساعد الحكومة من خلال تشريع قوانين تخولها تنفيذ خططها، كما يقوم مجلس النواب بحاسبة الحكومة نيابة عن الشعب على أساس ما تنفذه من أعمال. وعلى رؤساء الوزراء ومجلس الوزراء أن يكسبوا ثقة مجلس النواب وأن يحافظوا عليها، ليس لحظة تكليفهم فقط، وإنما على امتداد فترة ولايتهم. وعلى الحكومات أيضاً الاستمرار في المحافظة على ثقة مجلس النواب، والحصول على دعمه من أجل إنجاز التشريعات الضرورية لتنفيذ برامج عملهم. وتشكل هذه الواجبات الحكومية مسؤولية كبيرة تتطلب رئيس وزراء يتمتع بأعلى درجات النزاهة والكفاءة، ومهارات القيادة والإدارة.

وضع معايير للعمل الحكومي المتميز. إن شعبنا يتطلع ويستحق وزراء وموظفين عامين يعملون بكفاءة، وإخلاص، وتفان. ويُعول على دور رئيس الوزراء في قيادة العمل الحكومي وفق أفضل الممارسات المؤسسية، وهذا يتطلب مهارة وخبرة تراكمية في التخطيط وصناعة السياسات وإدارة الجهاز الحكومي، إضافة إلى مهارات الاتصال والتفاوض وبناء التحالفات، والقدرة على بناء التوافقات الضرورية من أجل مجابهة التحديات التي تواجه المواطنين.

تبني نهج الشفافية والحاكمية الرشيدة وترجمته قولاً وعملاً. فنظام الحكومات البرلمانية يتطلب مزيداً من الانفتاح، والشفافية، والمبادرة في تعامل وتواصل رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مع مجلس النواب والمواطنين، والحرص على العمل الميداني، وهذه شروط ضرورية لنجاحهم.

رابعاً، دور الملكية:

إن أحد أهم مكونات عملية التطور السياسي هو ارتقاء دور الملكية الدستورية الهاشمية، والتي لن تحيد أبداً عن واجبها الرئيس، كما كان العهد دائماً، ذلك الدور المتمثل في العمل ليلاً نهاراً، وبتوفيق من الله، من أجل مستقبل مزهر للأردن والحفاظ على أمنه، واستقراره، ووحدته، وتأمين الأفضل دائماً لشعبنا النبيل. وفي ذات الوقت، فقد تطورت الملكية في الأردن بشكل مستمر يستجيب للظروف والمتغيرات وتطلعات شعبنا. ومع تطور ديمقراطيتنا وإنجاز المحطات والمتطلبات التي عرضتها آنفاً، فإن دور الملكية سيتطور أيضاً، وهو ما أنشده بقناعة راسخة ودافع ذاتي، بقدر ما يتطلبه تطور الملكيات الدستورية.

وسأعرض هنا مسؤوليات الملكية الرئيسة والضرورية خدمة للوطن والأمة:

حرص الملكية الهاشمية على إتباع نهج يستشرف المستقبل، والمحافظة على دور الملك كقائد موحد يحمي مجتمعنا من الانزلاق نحو أي حالة استقطاب، كما يحمي قيمنا الأردنية الأصيلة. وستبقى الملكية، كما كانت دوماً، صوت الأردنيين والأردنيات جميعاً، خاصة الفقراء والمستضعفين منهم، مدافعة عن حقوقهم في المجتمع. وستحرص الملكية على الاستمرار في حماية منظومتنا الوطنية للعدالة والنزاهة، من خلال التحسين المستمر والعمل الدؤوب. كما ستستمر أيضاً في نشر روح الثقة بقدرة الأردنيين والأردنيات على التميز والإبداع من خلال دعم قصص النجاح، وتبني المبادرات الريادية، وتقدير الجهود الفردية والإنجازات الاستثنائية.

وبصفتي رأساً للدولة وقائداً أعلى لقواتنا المسلحة، فإنني سأدود في الدفاع عن قضايانا المصرية المرتبطة بالسياسة الخارجية وأمننا القومي، وذلك من خلال مجلس الوزراء الذي يتولى إدارة جميع شؤون الدولة استناداً إلى الدستور. كما أن دوري يتطلب التأكيد على بقاء مؤسسة الجيش العربي، والأجهزة الأمنية، والقضائية، والمؤسسات الدينية العامة، مستقلة، ومحيدة، ومهنية، وغير مسيّسة، على امتداد مسيرتنا نحو ديمقراطية يقوى بنيانها، وحكومات برلمانية تقوم على أسس حزبية.

يترتب على الملكية أيضاً مسؤولية حماية تراثنا الديني ونسيجنا الاجتماعي. وكما أوضحت في خطابي لمجموعة من أبناء وبنات الوطن في ٢٣ تشرين أول الماضي، فإن هذه الواجبات تشكل مسؤولية هاشمية أعتز بحملها خدمة لجميع الأردنيين والأردنيات. كما أعتز أيضاً بمسؤولية صون قيمنا الأساسية، المتمثلة بالوحدة الوطنية والتعددية والانفتاح والتسامح والإعتدال، التي تجعل من الأردن وطناً فريداً، وواحة أمن واستقرار.

إن مسؤوليات الملكية أخذت تتطور فعلاً في ظل التعديلات الدستورية الأخيرة، والتي أرست أطراً جديدة لها، وهذا دليل على التقدم الذي نحرزه نحو تطوّر الملكية. وقد هدفت هذه التعديلات إلى تطوير ديمقراطيتنا من خلال تمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في صناعة القرارات التي تمس حياتهم وتشكل مستقبلهم.

كما سيستمر دور الملكية في تشكيل الحكومات بالتطور بالتوازي مع نضوج نظامنا النيابي. ومن أبرز متطلبات هذا النضوج، التي أوضحتها في ورقتي النقاشية هذه وورقتي السابقة، هي: وجود أحزاب سياسية ذات برامج وسياسات وخطط تمكن الناخبين من الحكم عليها، وتكون قادرة على إنتاج مرشحين على مستوى عالٍ من الخبرة والتأهيل، يصلون إلى مجلس نواب قادر على إفراس حكومات برلمانية، يدعمها الجهاز الحكومي بسياسات مبنية على معلومات دقيقة ودراسات وافية وموضوعية، ووجود نظم عمل وهيكلية مناسبة لاتخاذ القرارات ضمن مجلس النواب، ويضاف إلى كل هذه المتطلبات مشاركة فاعلة من المواطنين.

وبالبناء على هذه الأسس لأنظمة الحكومات البرلمانية الفاعلة، سنتمكن من المضي نحو مرحلة يتولى فيها ائتلاف أحزاب الأغلبية في مجلس النواب تشكيل الحكومة. وعلى امتداد هذه العملية، سأحرص على المحافظة على الضمانات التي أوضحتها للتو، والتي تمثل مسؤولياتي، التي أتشرف بحملها، إزاء شعبي الأردني العزيز، خصوصا استمرار الملكية بالقيام بدور الحامي للدستور ومقومات الحياد الإيجابي والاستقرار والعدالة، التي أوضحتها في هذا الجزء من الورقة، والتي يجب تعزيزها وتجديدها بالتوازي مع نضوج نظامنا النيابي، إضافة إلى دور الملكية لتجاوز حالات الاستعصاء السياسي بين مجالس النواب والحكومات، ومواجهة الحالات الاستثنائية التي تتطلب حماية أمن الوطن وسيادته ووحدته في حال تعرضه، لا قدر الله، إلى تهديد حقيقي يمس قدرتنا على المضي بالأردن قدماً.

ولنتذكر أن نجاح هذه المعادلة مرهون بارتقاء جميع أطراف العملية الإصلاحية إلى مستوى متطلبات كل محطة إصلاحية، وأن يحققوا مستويات النضج السياسي الضروري، حتى لا يخذلوا الوطن والمواطن. وبهذه الطريقة، ومن خلال القنوات الدستورية، سنتمكن من تحقيق أعلى درجات التوافق الوطني الضروري لبناء المستقبل المشرق الذي يستحقه الجميع.



وعلينا جميعاً بالمحصلة أن نعمل بشكل جماعي من أجل إنجاز محطات الإصلاح التي تنتظرنا. وسأستمر بالقيام بدوري في تعزيز مستويات الوعي والمشاركة السياسية في مجتمعنا، وذلك عبر قيامي بدور الضامن لجهود الإصلاح الشامل، وتشجيع الحوار الهادف والبناء بين المواطنين، والمحافظة على استقرار الوطن وأمنه ومنجزاته.

إن رؤيتي لتطور الملكية مبنية على قناعة ذاتية راسخة، بدأت التعبير عنها منذ السنوات الأولى لتولي أمانة المسؤولية الدستورية. إنها رؤية جامعة، ولا تمثل انحيازاً لمطالب فئة سياسية ضد أخرى، فأنا أنحاز لمصلحة الأردن والأردنيين فقط. كما أن هذه الرؤية قد انطلقت مع جهود حثيثة من أجل تحقيق الإصلاح الشامل على مسارات متوازية، شملت مبادرات اقتصادية وإجتماعية تهدف إلى تمكين الطبقة الوسطى وتوسيعها لأنها رافعة الإصلاح السياسي. وقد جاء الربيع العربي بتفاعلاته المحلية ليتيح لنا جميعاً الفرصة لاستنهاض الهمم الإصلاحية مجدداً، وإطلاق موجة جديدة من الإصلاحات، والانطلاق نحو نهضة لا رجعة عنها. وهذا هو المستقبل الذي أنشده، مستقبل يحتضن الجميع، ويتسع للجميع، لا يُستثنى فيه أحد، ولا يحرم من مكتسبات الازدهار والأمن والإنجاز.

خامساً، دور المواطن:

إن دور المواطن، الذي يشكل اللبنة الأساسية في بناء نظامنا الديمقراطي، هو ما أود مناقشته في الجزء الأخير من هذه الورقة. فانخراط المواطنين في الحياة العامة ضروري من أجل تطوير نظام الأحزاب السياسية الفاعلة الذي نحتاجه. كما أن المواطنين هم أصحاب القول الفصل في إخضاع الحكومات للمساءلة، وذلك من خلال أصواتهم الانتخابية، ومستوى وعيهم، ومشاركتهم.

ويعتمد النهوض بهذه المسؤوليات الجوهرية على المبادئ الرئيسية الأربعة المتعلقة بالانخراط الديمقراطي، والتي أوضحتها في ورقتي النقاشية الأولى، وهي: إحترام جميع المواطنين لبعضهم البعض وليس فقط من تجمعهم معرفة سابقة أو اتفاق في الرأي، وممارسة المساءلة والمحاسبة الموضوعية من قبل الجميع وباتجاه الجميع، والحوار الصادق والمنفتح والبناء، والتوصل إلى حلول توافقية.

وعلينا جميعاً أن ندرك أن التصويت في الانتخابات هو جزء من هذا الدور، وأثني هنا على جهد كل من مارس هذا الحق الديمقراطي وعبر عن نفسه وأسمع صوته في الانتخابات الأخيرة. وبالرغم من أن التصويت هو جزء محوري في العملية الإصلاحية، إلا أنه ليس نهاية المطاف. فإخضاع الحكومة ومجلس النواب للمساءلة يتطلب المشاركة القوية من قبل المواطنين في الشأن العام، من خلال ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

الوعي والبحث المستمر عن الحقيقة. فعلى المواطنين متابعة القضايا الوطنية والاطلاع على تفاصيلها، وأن تكون هذه المعرفة مبنية على الحقائق، وليس الانطباعات والإشاعات، لتشكل القاعدة السليمة لتصرفاتهم وأفعالهم.

اقتراح الأفكار والحلول البديلة، ذلك أنه في حال عدم أخذ الحكومات بأفضل الأفكار المقترحة لمعالجة التحديات التي نواجهها، يقع على عاتق المواطنين والمواطنات جميعاً العمل لوضع هذه الأفكار في دائرة النقاش الوطني العام، وتداولها لتؤخذ بعين الاعتبار ضمن عملية صناعة القرار الوطني. ومن شأن هذا العمل البسيط إحداث أثر إيجابي كبير على مستقبل وطننا.

المواطنة الفاعلة. فعندما يعجز الممثلون المنتخبون والحكومة عن الوفاء بالتزاماتهم، يترتب على المواطنين المتابعين للشأن العام والمنخرطين به، أن يمارسوا الضغط عليهم ومطالبتهم بالوفاء بها. وممارسة هذا الضغط تتم عبر تنظيم مجموعات عمل ولقاءات على مستوى المجتمعات المحلية، وعبر الفضاء الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي وقنوات أخرى. فالمواطنة الفاعلة والمسؤولة توجد فضاء وطنياً عاماً يكون فيه الحوار البناء الوسيلة الأولى للاعتراض. أما التظاهر، وهو حق كفله الدستور، فلا يتم اللجوء إليه إلا كخيار أخير. وهذه هي الخطوة الأولى لتعزيز الإحترام المتبادل، وإيجاد الحلول العملية المنتجة.

كما يترتب على المواطنين في الوقت الراهن دور محوري في بناء مجتمع ديمقراطي سليم. وعلى جميع الأردنيين المبادرة للتعبير عن أصواتهم من خلال الأدوات المتاحة بين أيديهم، ومن أبرزها ممارسة واجبه الانتخابي في المجالس النيابية والبلديات والنقابات والجامعات، وتأسيس التجمعات المحلية والجمعيات، وكتابة الرسائل والاعتراضات، والتدوين، والتفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

المستقبل أمامنا:

لقد شكلت إنتخابات كانون الثاني الماضي خطوة جوهرية في مسيرتنا الوطنية المباركة، لكنها ليست نهاية المطاف. ومع إنجاز هذه الإنتخابات، أتطلع للعمل معكم جميعاً مواطنين ومواطنات، حكومات ومجالس نيابية ومؤسسات مجتمع مدني، من أجل تحقيق مساعي الأردنيين لحياة كريمة وفرص أفضل. وسيكون تغيير نهج عمل مجلس النواب والحكومة، وفق ما أشرت إليه في هذه الورقة وخطاب العرش الأخير لافتتاح الدورة غير العادية لمجلس الأمة السابع عشر، الدور الأساسي على طريق التحول الديمقراطي والإصلاح الشامل. كما نريد الوصول إلى استقرار نيابي وحكومي يتيح العمل في مناخ إيجابي لأربع سنوات كاملة، طالما ظلت الحكومة تحظى بثقة مجلس النواب، وطالما حافظ المجلس على ثقة الشعب.

إنني على قناعة تامة بأننا سنتعاون فيما بيننا كشعب أردني واحد، عبر السنوات القادمة، وكما كنا على الدوام، لنستفيد بشكل جماعي من تجاربنا، ونمضي في تطوير ديمقراطيتنا. كما أنني على ثقة بأن الوعي والحكمة والقدرة على العطاء، التي يتمتع بها الشعب الأردني، ستجعل من هذه الرحلة قصة نجاح.

لا شك أننا سنواجه تحديات كبيرة، وسنواجه في بعض الأحيان صعوبات جديدة وغير مألوفة، وهذا أمر متوقع، لأننا نسعى لإنجاز ما هو جديد ومختلف من أجل مستقبل أفضل، لكنني على يقين بقدرتنا على تجاوز التحديات سوية، فالديمقراطية هي النظام الأقدر من أي نظام آخر على مواجهة مختلف التحديات، حين يكون لكل مواطن ومواطنة صوت يشارك به ودور يقوم به.

الملحق ( هـ )

## الورقة النقاشية الرابعة

"نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة"

بقلم عبدالله الثاني ابن الحسين ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٣

درجت بعض الآراء، من داخل منطقتنا العربية وخارجها، على القول بأن العالم العربي غير مهتم بممارسة العمل السياسي بشكله المعاصر. وذهب بعضها أبعد من ذلك، لتزعم أن شعوب العالم العربي لا ترغب بالديمقراطية، وأنها غير مستعدين، أو مؤهلين للتعامل معها أو احتضانها نهج حياة. غير أننا في الأردن، لا نقبل مثل هذه المزاعم، ولم ولن نذعن لها أبداً.

إن تجديد الحياة السياسية في العديد من الدول العربية من شأنه أن يسهم في تلبية تطلعات أبناء وبنات الوطن العربي نحو حياة أفضل، إلا أن الطريق نحو هذا التجديد، واحتضان الديمقراطية ليس بالطريق السهل ولا المختصر كما يظن البعض، بل هو مليء بالصعوبات لكنه ضروري، بل حتمي للمجتمعات التي تنشأ التطور. وفي ضوء هذه المعطيات، فإننا نعمل في الأردن على تطوير نموذجنا الديمقراطي، الذي يعكس ثقافة مجتمعنا الأردني واحتياجاته وتطلعاته.

وقد جاءت الأوراق النقاشية الثلاث السابقة بشكل أساسي للمساهمة في إثراء حوارنا الوطني حول النموذج الديمقراطي الذي نشد، وأهدافه، والأدوار المطلوبة من كل الفاعلين في العملية السياسية، والمحطات الواجب عبورها ترجمة لهذا النموذج. ولم تغفل الأفكار التي طرحناها الضمانات الضرورية لنجاح تعميق تحولنا الديمقراطي، وأبرزها حماية التعددية، والتدرج، وعدالة الفرص السياسية.

لقد باتت الرؤية الآن أوضح لدى قطاعات واسعة من المجتمع، بأن الهدف الأساسي من الإصلاح هو تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، من خلال تعميق نهج الحكومات البرلمانية، بحيث نصل إلى حكومات مستندة إلى أحزاب برامجية وطنية وذلك على مدى الدورات البرلمانية القادمة، وبحيث تكون هذه الأحزاب قادرة على تحقيق حضور فاعل في مجلس النواب، يمكنها من تشكيل حكومة أغلبية على أساس حزبي برامجي، ويوازئها معارضة نيابية تمثل الأقلية، وتعمل ضمن مفهوم حكومة الظل، وتنافسها بشكل بناء عبر طرح الرؤى والبرامج البديلة، ويشرعون في التنافس عبر صناديق الاقتراع من أجل تداول الحكومات.

ومن أهم متطلبات التحول الديمقراطي تعزيز المجتمع المدني ودوره في مراقبة الأداء السياسي وتطويره نحو الأفضل، عبر ترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع، وهذا هو صلب هذه الورقة النقاشية الرابعة، إذ أنها تتزامن مع إطلاق جهد جديد من المؤمل أن يعزز من مساهمة مجتمعنا المدني في بناء نموذجنا الديمقراطي، من خلال الشروع في وضع اللبنة الأساسية للثقافة الديمقراطية في مجتمعاتنا المحلية، ليكون التغيير الديمقراطي حقيقة ملموسة على جميع المستويات.

ونظراً لأهمية مؤسسات المجتمع المدني في تطوير نموذجنا الديمقراطي، فقد وجهت إلى ضرورة إطلاق برنامج التمكين الديمقراطي فيخطاب ألقينته في ١٠ كانون الأول ٢٠١٢ في الذكرى الخمسين لتأسيس الجامعة الأردنية. واليوم نشهد الإطلاق الرسمي لهذا البرنامج تحت مظلة صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية.

ويؤكد إطلاق هذا البرنامج أن تقدمنا على طريق إنجاز نموذجنا الديمقراطي سيتحدد بقدرتنا على عبور محطات محددة، تؤثر على تقدم ونضوج سياسي حقيقي وملمس، وليس مواعيد نهائية مسبقة أو عشوائية. وعلى امتداد طريق التنمية السياسية والتحول الديمقراطي الذي نسلكه، بما يتخلله من نجاحات وإخفاقات، سيكون التزامنا المشترك بالممارسات الديمقراطية الراسخة هو ضمان النجاح في مواجهة مختلف المعوقات. ويشكل مبدأ الالتزام والمشاركة جوهر "المواطنة الفاعلة"، التي تعرضت لها في أوراق النقاشية السابقة، والتي سأركز عليها في هذه الورقة، كشرط أساسي لتحقيق التحول الديمقراطي.

المشاركة السياسية و"المواطنة الفاعلة": قبل الخوض في أهداف البرنامج ورؤيته، أودّ مشاركتكم بعض الأفكار حول أهمية الانخراط في الحياة السياسية والتحلي بـ"المواطنة الفاعلة".

فعندما أتحدث عن الحياة السياسية في هذا السياق، فإنني أعني السياسة بمفهومها الأوسع، أي العملية التي نناقش من خلالها القضايا التي تعني مجتمعنا، مستندين للإحترام المتبادل تعبيراً عن إختلافاتنا، والتي نصل من خلالها إلى حلول عملية عبر الحوار الهادف والبناء، وإلى قبول حلول وسط يمكننا من حل خلافاتنا، وتحقيق مصلحة المجتمع ككل.

إن هذه العملية لا تنحصر في القضايا الوطنية التي يتم مناقشتها تحت قبة مجلس الأمة فقط، بل تشمل القضايا التي تمس مجتمعاتنا المحلية وحياتنا اليومية كمواطنين، مثل حرص الأهالي على نوعية التعليم التي يتلقاها أبناؤهم وبناتهم في المدارس، وهموم المواطنين والمواطنات إزاء قضايا النقل العام، وغيرها من الخدمات العامة.

أما المشاركة السياسية فلا تكون ذات أثر إيجابي، إلا حين يؤمن كل فرد منا بـ"المواطنة الفاعلة"، التي تركز على ثلاثة أسس رئيسية وهي: حق المشاركة، وواجب المشاركة، ومسؤولية المشاركة الملتزمة بالسلمية والإحترام المتبادل، معززة بالمبادئ التالية:

أولاً، إن الانخراط في الحياة السياسية يشكل حقاً أساسياً لكل مواطن، مع وجوب حماية الحيز العام المتاح للتعبير الحر عن الآراء السياسية المختلفة.

ثانياً، إن المشاركة السياسية في جوهرها تشكل مسؤولية وواجباً. فعلى كل مواطن أن يتحمل جزءاً من هذه المسؤولية عبر اختيار شكل المستقبل الذي ننشده للأجيال القادمة. وواجبنا كمواطنين لا ينتهي بمجرد القيام بعملية التصويت في أي إنتخابات وطنية، بل يمتد ليشمل التزام كل مواطن بالمشاركة الفاعلة في الحياة المدنية والسياسية بشكل يومي، من خلال القيام، على سبيل المثال، بحملة ترويجية لقضية تهمنا، أو التطوع في نشاط مدني، أو الانضمام لحزب سياسي.

وبطبيعة الحال، فإن الديمقراطية الحققة تكفل خيار البعض عدم الانخراط في العملية السياسية أو مقاطعتها. لكن من يسلكون هذا الطريق يتخلون عن فرصة حقيقية، وعن واجبهم الفعلي بالمساهمة في تحقيق الأفضل لوطنهم. إننا كمواطنين نشترك في مصير واحد، وعلينا واجب مشترك، أما الاستسلام إلى عقلية اللامبالاة، والرضوخ للواقع، والقبول بالأداء المتواضع فسيعطل قدرتنا كأمة على الماضي قديماً. إننا لن نستطيع أن نبني أردناً أفضل وأقوى دون الإيمان بأن المواطنة الفاعلة هي مسؤولية وواجب يترتب على كل واحد منا.

ثالثاً، إن المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية ترتب مسؤوليات على كل فرد منا فيما يتعلق بكيفية الانخراط في العمل السياسي. وقد ذكرت في ورقتي النقاشية الأولى أربع ممارسات ديمقراطية يترتب على كل المواطنين الإيمان بها حتى تزدهر الحياة السياسية، وهي: إحتزام الرأي الآخر، والانخراط الفاعل، وتبني الحوار والحلول الوسط ورفض العنف، والشراكة في التضحيات والمكاسب..

ما أود التأكيد عليه هنا هو أن الإختلاف في الرأي والمعارضة البناءة الملتمزمة بهذه الممارسات، والتي تبني مواقفها على أساس الحقائق والوعي، وليس الانطباعات والإشاعات أو الاعتبارات الشعبوية، تشكل أحد أهم الوسائل التي يعبر المواطن من خلالها عن ولاءه للوطن.

إن التحلي بالإحترام والمروءة هي من المبادئ التي نعتز بها في ثقافتنا العربية، وعلينا أن نوظف هذه المبادئ كأسس للانخراط في الحياة السياسية. ومن الضرورة بمكان أن ننوّه إلى أن عدم الإحترام لا يكون في الإختلاف في وجهات النظر، وإنما في رفض الإستماع لوجهات النظر المختلفة. فالإختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية. كما أن حواراتنا ونقاشاتنا يجب أن تُبنى على معلومات موضوعية من أجل الوصول إلى قرارات تخدم المصلحة العامة، لا على الإشاعات، والعدمية المطلقة التي تنكر على الوطن إنجازاته وتطوره، ولا على التنظير والتشخيص غير الموضوعي للماضي دون طرح البدائل والحلول العملية للحاضر والمستقبل.

لنمضي في تمكين ديمقراطي يوفر أدوات "لمواطنة فاعلة": وعودةً إلى برنامج التمكين الديمقراطي، فإن إطلاقه رسمياً يأتي كمحطة إضافية وجديدة على مسار التنمية السياسية وتعزيز المشاركة.

ونستذكر اليوم جميع الجهود التي بذلها العديد من الأردنيين والأردنيات شبيهاً وشباباً من رواد العمل الإجتماعي من أجل تنمية حياتنا السياسية والمجتمعية. إن هذه الجهود تشمل كل من أدلى بصوته في الإنتخابات التشريعية الأخيرة، وكل من شارك في مظاهرات سلمية بناءة تراعي مصالح الوطن، وكل من قاد جهوداً مجتمعية مثل نشاطات طلابية وكشفية في المجتمعات المحلية، أو في تنظيم جلسات نقاشية وحوارات إلكترونية حول المستجدات السياسية.

إن هذا البرنامج سيساهم في ترسيخ المواطنة الفاعلة، وسيعمل على تمكين الأفراد والمؤسسات، ممن لديهم أفكار عملية، لتطوير نموذجنا الديمقراطي، عبر تقديم الدعم لترجمة ذلك على أرض الواقع. فالبرنامج سيدعم الرياديين الإجتماعيين ليتيح لهم التأثير في الشأن العام، عبر زيادة وإثراء المنابر الديمقراطية المتاحة كمنتديات الحوار، وبرامج التدريب، وغيرها من الأدوات المتوفرة لكل الأردنيين ليصبحوا مواطنين فاعلين ومنخرطين في الحياة العامة.

وسيدعم البرنامج في البداية مشاريع تهدف إلى تعزيز مناخ المساءلة والشفافية، وإتاحة فرص جديدة أمام الأردنيين لمناقشة القضايا المهمة التي تواجه الوطن، وتسخير كل المواهب والإبداعات المرتبطة بخدمة المجتمع.

ولاشك أن الأردن يزخر بكثير من الأمثلة الإيجابية على مؤسسات ناشطة في مجالات مشابهة ترتبط بجوانب من حياتنا السياسية والإجتماعية. وأثني هنا على جميع الجهود الدؤوبة والريادية لبناء مجتمع مدني على امتداد ربوع وطننا، وأؤكد أن برنامج التمكين الديمقراطي يأتي ليوفر مزيداً من الدعم للفاعلين في هذا المجال وتوسيع قاعدة نشاطاتهم.

وفي ذات الوقت، فلا بد من الإقرار بأننا كمجتمع بحاجة إلى آليات أفضل لترجمة الأفكار الريادية على أرض الواقع، وهذا في صلب أهداف البرنامج. إنني أتطلع أن يوفر البرنامج المساعدة لمن يحملون أفكاراً جديدةً تهدف لزيادة انخراط المواطنين في مجتمعاتهم، وسيتاح للأردنيين من شتى التوجهات الفكرية إطلاق وإدامة مبادرات تروج للانخراط السياسي والاجتماعي السلمي الفاعل.

وبالتوازي مع ما سيتم إعلانه اليوم، وخلال الأسابيع القادمة من تفاصيل حول البرنامج، فإنني أود التأكيد على مجموعة من المبادئ التي حرصتُ على أن أوجه القائمين على البرنامج للعمل في إطارها:

أولاً، أن يعمل البرنامج وفق أسس غير حزبية تلتزم الحياد، فهو سيدعم المؤسسات الصغيرة والكبيرة التي تهدف للمساهمة في تعزيز المشاركة السياسية والمدنية، ولن يقدم الدعم لأحزاب سياسية.

ثانياً، أن ينتهج البرنامج أسس الشفافية لدى تقديم الدعم. وسيتم فتح باب الاستفادة لكل الأردنيين المهتمين، وستخضع آلية اختيار المستفيدين من هذه البرامج لقواعد مُحكمة، وعلى أساس التنافس الشريف. وسيتم في البداية إطلاق مبادرات ذات نطاق أوسع بالشراكة مع جهود قائمة، أو مؤسسات أخرى ذات سجلات نجاح يمكن تتبعها.

يشكل برنامج التمكين الديمقراطي إضافة نوعية، لكنه ليس كفيلاً لوحده بحل جميع التحديات التي سنواجهها سوياً على امتداد مسيرتنا نحو التنمية السياسية والتحول الديمقراطي. وهو يجسد جزءاً من مساهماتي تجاه هذه المسيرة، تحت مظلة صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية.

إنني أحث جميع الأردنيين ممن لديهم أفكار إبداعية، والاستعداد للعمل الجاد خدمة لوطننا، وبيرون في أنفسهم القدرة على القيام بدور قيادي في بناء نظامنا الديمقراطي السياسي، أن يخطوا للأمام ويستفيدوا من الإمكانيات المهمة التي يوفرها هذا البرنامج.

إنكم إذ تقبلون على هذه المسؤولية، وتضربون مثلاً في ريادة العمل السياسي والاجتماعي والمدني، وتساهمون في بناء أردن أفضل وأقوى لجميع أبنائه وبناته، فإنكم تصنعون قصص نجاح على مستوى الوطن العربي والعالم، وتثبتون أننا قادرون على أخذ زمام المبادرة وإنجاح ديمقراطيتنا.



## الملحق ( و )

### الورقة النقاشية الخامسة

"تعميق التحول الديمقراطي: الأهداف، والمنجزات، والأعراف السياسية"

بقلم عبدالله الثاني ابن الحسين

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

شرعت، قبل نحو سنتين، في المساهمة في النقاش الوطني الدائر حول عملية الإصلاح عبر سلسلة من الأوراق النقاشية. وقمت من خلال الأوراق النقاشية الأربعة الأولى بإيجاز رؤيتنا الإصلاحية وهدفها النهائي المتمثل في ديمقراطية أردنية متجددة وحيوية تقوم على ثلاث ركائز، وهي: ترسيخ متدرج لنهج الحكومات البرلمانية، تحت مظلة الملكية الدستورية، معززاً بمشاركة شعبية فاعلة أو ما وصفته بـ "المواطنة الفاعلة".

إن الأردن، وبمبنته المعروفة، يواجه تحديات إقليمية غير مسبوقة تحيط بنا وترهق اقتصادنا. ورغم هذه التحديات، فإن عملية الإصلاح السياسي مستمرة. ويجدر بنا الوقوف هنا على ما تم تحقيقه على طريق إنجاز ديمقراطية أردنية متجددة منذ أن نشرت ورقتي النقاشية الأخيرة في حزيران ٢٠١٣.

فقد نجحنا في إيجاد ربيع أردني خاص بنا، ومضينا في تسريع وتيرة الإصلاحات المبنية على نموذج إصلاحي تطويري متدرج، ويقوم على إشراك جميع فئات المجتمع في العملية السياسية. ولنتذكر جميعاً أيضاً بأن الهدف النهائي لعملية الإصلاح السياسي النابعة من الداخل يترجم من خلال تمكين المواطنين من القيام بأكبر دور ممكن في صنع القرار عبر ممثليهم المنتخبين. وعليه، فإن تعميق ديمقراطيتنا يترجم عملياً عبر تعميق تجربة الحكومات البرلمانية، لنصل بها إلى مرحلة متقدمة من الممارسة التي تتولى فيها الكتلة الحزبية أو الائتلافية ذات الأغلبية النيابية، أو ائتلاف من الكتل، تشكيل الحكومات، في حين تتولى الأقلية النيابية مهام حكومة الظل، من رقابة على الحكومات ومساءلتها، وتقديم برامج بديلة، وضمان التداول الديمقراطي للحكومات.

إن تعميق تحولنا الديمقراطي يتطلب شروطاً أساسية لا بد من إنجازها ضمن مسارات متوازية ومتربطة، وقد ركز أسلوبنا في تحقيق ذلك على إنجازات تمثل محطات نجاح للجميع.

بناء على ما تقدّم، فإنني أسعى عبر هذه الورقة النقاشية الخامسة\* إلى الوقوف على محطات الإنجاز التي تم تحقيقها على ثلاثة مسارات متوازية، إضافة إلى عرض محطات الإنجاز التالية التي لا بد من تحقيقها، خاصة منظومة القيم والممارسات والأدوار والأعراف التي يجب أن نستمر في تعميقها وتطويرها حفاظاً على زخم مسيرتنا الإصلاحية، وتحقيق هدفنا النهائي بنجاح، وبشكل يلبي تطلعات المواطنين.



وفيما يلي أهم محطات الإنجاز التي تم تحقيقها حتى الآن:

#### أولاً: محطات الإنجاز التشريعي:

إن هذا المسار يتضمن الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال إصلاح التشريعات، والتي تمثل البنية الأساسية لأي نظام ديمقراطي في العالم، ومن أهمها:

إقرار تعديلات دستورية ترسخ منظومة الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات، كما أنها تعزز الحريات، وتستحدث مؤسسات ديمقراطية جديدة. وحالياً، فإن مجلس الأمة على مشارف إنجاز جميع التشريعات الواجب تعديلها بما يضمن توافقها مع التعديلات الدستورية.

إنجاز حزمة جديدة من التشريعات الناظمة للحياة السياسية، والتي دخلت حيز النفاذ قبيل الإنتخابات النيابية الأخيرة. وقد شملت هذه الحزمة: قوانين الإنتخاب، والأحزاب السياسية، والإجتماعات العامة، والتي تساهم بدورها في تعزيز أجواء العمل السياسي وتشكيل الأحزاب من مختلف ألوان الطيف السياسي.

تطبيق قانون معدّل لقانون محكمة أمن الدولة يحصر اختصاصها في جرائم الخيانة، والتجسس، والإرهاب، والمخدرات، وتزييف العملة، بما يكرّس المبدأ العام لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية فقط.

أما آخر الإنجازات ضمن هذا المسار فيتمثل في التقدم النوعي الذي أحرزه مجلس النواب في تطوير نظامه الداخلي ليكون أكثر فاعلية.

#### ثانياً: محطات الإنجاز المؤسسي:

ويتضمن هذا المسار تعزيز بعض مؤسسات الدولة القائمة وبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة، على النحو التالي:

إنشاء محكمة دستورية تختص بتفسير نصوص الدستور والرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة بما يضمن احترام حقوق وحريات جميع المواطنين وفقاً للدستور.

استحداث هيئة مستقلة للإنتخاب نالت الإحترام والتقدير داخل الأردن وخارجه لدورها الرائد في إدارة الإنتخابات النيابية وضمان نزاهة وشفافية الإنتخابات النيابية والبلدية من خلال الإشراف عليهما، التي أجريت في غضون عام واحد، وهذه شهادة على الثقة وآفاق التجديد السياسي التي تتمتع بها مؤسساتنا. وفي إطار البناء على نجاحات الهيئة المستقلة للإنتخاب، فقد شهدنا مؤخراً إقرار المزيد من التعديلات الدستورية التي توسع من مسؤوليات الهيئة لتشمل إدارة الإنتخابات البلدية، وأي إنتخابات عامة أخرى مثل إنتخابات المجالس المحلية في المحافظات.

تأسيس مجلس النواب مركزاً للدراسات والبحوث التشريعية يدعم عمل النواب واللجان النيابية المتخصصة، ويضمن أن يستند عمل المجلس وقراراته إلى الأبحاث والمعلومات المدعومة بالبراهين. كما شهدنا جهوداً حثيثة لتعزيز الشفافية، تمثلت بقيام اللجنة المالية في مجلس النواب بمناقشة تفصيلية لموازنات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، والديوان الملكي الهاشمي للعام ٢٠١٤، وذلك في سابقة ومبادرة نوعية لمجلس النواب للارتقاء بآليات وممارسات الرقابة.

استمرار العمل في تدعيم السلطة القضائية وتعزيز منظومة وطنية قوية للنزاهة والشفافية والمساءلة تبني على مخرجات اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، ولجنة تقييم التخاصية، وتستند إلى سلطة قضائية قوية ومستقلة وعدد من المؤسسات الرقابية الرئيسية، مثل: هيئة مكافحة الفساد، وديوان المحاسبة، وديوان المظالم، وأنظمة الرقابة في القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني.

الاستمرار في دعم المركز الوطني لحقوق الإنسان وشبكة من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، بهدف تقوية منظومة حقوق الإنسان وضمان متابعة الحكومة لتوصيات المركز وإنهاء إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان.

أخيراً، وفي إطار مساعيها نحو حكومة برلمانية ناضجة، فإن العديد من الإصلاحات يتم تطبيقها الآن في مؤسساتنا الأمنية الوطنية. وقد انطلقت هذه الجهود مع الرسالة التي وجهتها لمدير المخابرات العامة في عام ٢٠١١ للمضي قدماً في إصلاح هذه المؤسسة الوطنية الرائدة. وفي خطوة إصلاحية لا تقل أهمية، فإن الحكومة تعكف حالياً على تفعيل دور وزارة الدفاع لتتولى مسؤولية جميع الشؤون الدفاعية غير القتالية، ولتكون بالطبع جزءاً من الحكومة وخاضعة لرقابة مجلس الأمة.

ثالثاً: محطات التطور الخاصة بأطراف المعادلة السياسية:

يشتمل هذا المسار على تحديد القيم والممارسات الجوهرية، والتي تقع في صميم الثقافة الديمقراطية وممارسات المواطنين، إضافة إلى أدوار الأطراف الرئيسية في المعادلة السياسية، حيث غدت القيم الضرورية لعملية تحول ديمقراطي ناجحة نحو الحكومات البرلمانية معروفة لجميع الأردنيين، وهي القيم التي لا بد من تجديدها في ثقافتنا ومجتمعنا، وتشمل: الاعتدال، والتسامح، والانفتاح، والتعددية، وإشراك جميع مكونات المجتمع، وإحترام الآخرين والشعور بهم، وإحترام سيادة القانون، وصون حقوق المواطن، وتأمين كل طيف يعبر عن رأي سياسي بفرصة عادلة للتنافس عبر صناديق الاقتراع.

ولا بد هنا أيضاً من التأكيد على ضرورة استمرار "ربيعنا الأردني" في تبني الممارسات الديمقراطية الأساسية التالية: إحترام مبدأ الحوار وتبنيه في سبيل تجاوز الإختلافات، والتلازم بين حقوق المواطنين وواجباتهم، والشراكة في بذل التضحيات ونيل المكاسب، وتحويل الإختلافات إلى حلول توافقية، والمشاركة الفاعلة من قبل جميع المواطنين والمواطنات.

كما يترتب على جميع أطراف المعادلة السياسية - الملكية، وأعضاء مجلس الأمة، والحكومة، والأحزاب السياسية، والمواطنين - تبني هذه القيم والممارسات وتطبيقها لدى قيامهم بأدوارهم ومسؤولياتهم الوطنية، والتي تشكل بدورها أحد المكونات الرئيسية لهذا المسار الثالث، والتي تتجلى فيما يلي:

يقع على عاتق الملكية الهاشمية مسؤوليات توفير نهج قيادي جامع لكل المكونات يستشرف المستقبل بهدف تحقيق الازدهار لأجيال الوطن. ويقع على الملك، بصفته رأساً للدولة وقائداً أعلى للقوات المسلحة، مسؤولية الدفاع عن قضايانا المصرية المرتبطة بالسياسة الخارجية وأمننا القومي، وحماية تراثنا الديني ونسيجنا الإجتماعي وذلك من خلال مجلس الوزراء الذي يتولى إدارة جميع شؤون الدولة استناداً إلى الدستور. كما أن على الملكية الاستمرار بدورها كحام للدستور وللقومات الحيادية الإيجابية والاستقرار والعدالة، بالإضافة إلى مسؤولية الملكية كفيصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية لتجاوز حالات الاستعصاء السياسي عند حدوثها.

يقع على كاهل أعضاء مجلس الأمة مسؤوليات العمل بتفان لخدمة الصالح العام، وأن يعكس أداؤهم توازناً بين المصالح المحلية والمصالح الوطنية، وتوازناً بين مسؤولية التعاون ومسؤولية المعارضة البناءة للحكومة، بحيث تكون علاقة النائب بالحكومة قائمة على أسس موضوعية لا مصلحة ضيقة، وبما يضمن قيام مجلس الأمة بدوره كحاضنة أصيلة للحوار الوطني الديمقراطي.

يقع على الحكومة ممثلة برئيس الوزراء والفريق الوزاري والعاملين في الجهاز الحكومي وضع وتنفيذ خطط وبرامج عمل شاملة تهدف إلى توفير الفرص الاقتصادية وتحقيق الازدهار الذي يستحقه ويتطلع إليه جميع أبناء وبنات الوطن. وتنفيذ ذلك يتطلب من الحكومة نيل ثقة مجلس النواب والمحافظة عليها بناء على برنامج عمل الحكومة، ووضع معايير للعمل الحكومي المتميز، وتبني نهج الشفافية والحاكمة الرشيدة والشراكة الفعلية مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، وترجمة كل ذلك قولاً وفعلاً.

يقع على الأحزاب السياسية مسؤوليات الاندماج وصولاً إلى عدد منطقي من الأحزاب الرئيسية الممتدة على مستوى الوطن، والتي تمثل مختلف آراء الطيف السياسي وتبني برامج حزبية واضحة وشاملة.

أما المواطنون فيقع عليهم مسؤولية المشاركة الفاعلة والبناءة في جميع مناحي الحياة السياسية. ويسعدني أن أرى المزيد من أبناء وبنات شعبنا يتبنون روح وفكر "المواطنة الفاعلة" على مستويات العمل المحلية والوطنية، وهو المفهوم الذي طرحته للنقاش العام خلال السنة الماضية.

قد تضاعف، وعلى مدار الخمس سنوات الماضية، عدد مؤسسات المجتمع المدني ليلبغ اليوم أكثر من ٦٠٠٠ مؤسسة. ونتطلع لاستمرار هذه المؤسسات في بناء قدراتها وزيادة فاعليتها وخدمة قضايا المواطنين وهمومهم، والتأثير في رسم السياسات والعمل كرقيب وطني.

وما أسعدني، في هذا السياق، هو أن أكثر من ١٠٠٠ فكرة قد تم تقديمها خلال أول دورتين من نوافذ التمكين الشبابي التي يوفرها برنامج التمكين الديمقراطي، وهي مبادرة لتمكين الشباب تم إطلاقها في حزيران الماضي تحت مظلة صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية. ومن هذه الأفكار مبادرات بعض الشباب والشابات مثل الطالبة فرات الملكاوي، التي بادرت لتطوير مجلس طلبة نموذجي ضمن مدرستها في منطقة عرجان، يحاكي مجلس النواب ويقوم على مبادئ ومعايير ديمقراطية ويتبنى مفاهيم مثل البرامج الحزبية، والحملات الانتخابية، وقواعد السلوك، وضمانات الانتخابات النزيهة. ومبادرة الطالبة هنية الضمور لإعداد ١٢ حلقة لبرنامج حوار تفاعلي بُثَّ عبر الإذاعات المحلية لمحافظة الكرك، ويهدف إلى تبني أسلوب يعتمد على حلول عملية لقضايا المجتمعات المحلية. ومبادرة الشاب محمد العمور التي تعالج ظاهرة العنف الجامعي عبر جلسات حوارية، ومقاطع مسرحية، والتدريب على مهارات الحوار والتفاوض والاتصال وإدارة الإختلاف، والتي نجحت في تأهيل فريق مدربين وعقد ورش تدريبية في عدة جامعات. وتعد هذه الأمثلة وغيرها تجسيداً حقيقياً للمواطنة الفاعلة.

كما سيطلق برنامج التمكين الديمقراطي قريباً مبادرة أخرى في ذات الأهمية، وهي "مرصد مصداقية الإعلام الأردني - أكيد"، بالشراكة مع معهد الإعلام الأردني. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين المواطنين من الاطلاع بشكل موثوق ودقيق على أبرز القضايا التي تعنيهم، وذلك من خلال المساهمة في التأكد من صحة التقارير والمعلومات الواردة في أبرز وسائل الإعلام الصحفية والإلكترونية، وهو الأمر الذي يشكل عنصراً هاماً في تعزيز نظامنا السياسي ليكون أكثر شفافية ومساءلة من قبل المواطنين.

## نظرة مستقبلية:

أما الآن، وبعد أن تم إيجاز ما تم تحقيقه، فلا بد من النظر إلى المرحلة التالية من محطات الإنجاز التي علينا عبورها. ومن المهم أن نعي جميعاً أهمية بذل أقصى الجهود للقيام بدورنا وتنفيذ مسؤولياتنا وفق أعلى معايير التميز والعطاء والتفاني، وعلى النحو التالي:

يتوجب على المشرعين تطوير القوانين السياسية الرئيسية، بما يضمن التوافق والارتقاء بتجربة الحكومة البرلمانية. كما يجب أن تعطى الأولوية لقوانين الحكم المحلي عبر إنجاز قوانين الانتخابات البلدية واللامركزية أولاً. وفور الانتهاء من إنجاز هذين التشريعين الهامين، يجب أن نضحي قدماً نحو إنجاز قانون إنتخاب جديد، وسبب هذا الترتيب هو أن موعد استحقاق الانتخابات البلدية القادمة وإنتخابات المجالس المحلية للمحافظات يسبق النيابة ويأتي خلال أقل من عامين، في حين أن موعد استحقاق الإنتخابات النيابية القادمة يأتي بعد أقل من ثلاث سنوات، بالإضافة إلى أن قانون الإنتخاب سيتأثر بمخرجات حزمة قوانين الحكم المحلي. كما أن على مجلس النواب تعزيز عمل الكتل النيابية لأثرها في تشجيع تطور العمل الحزبي، والاستمرار أيضاً في تطوير أسس وأعراف العمل النيابي، ومن ضمنها تطوير مدونة لقواعد السلوك واعتمادها.

أما الحكومات، فيجب عليها الاستمرار في تطوير أداء القطاع العام والجهاز الحكومي بحيث يكونا على أعلى مستويات المهنية والموضوعية والحياد السياسي والقدرة على إنتاج سياسات مقترحة مبنية على البراهين والأبحاث، وتوفير النصيحة الضرورية للوزراء في الحكومات البرلمانية مستقبلاً. كما يتوجب على الحكومات أيضاً إعداد استراتيجيات وخطط عمل بعيدة المدى تعتمد نهجاً تشاورياً في التواصل مع المواطنين، وبشكل فعال يتوخى الالتزام بالمساءلة والشفافية في إعلان الموازنات وأسلوب إدارة المشاريع الوطنية. وعلى الحكومة أيضاً المضي قدماً في تفعيل وزارة الدفاع كما أشرت سابقاً.

يتعين على الأحزاب السياسية الاستمرار في تطوير نظمها الداخلية بحيث تتطور إلى أحزاب برامجية ذات كفاءة وتأثير وحضور على مستوى الوطن، قادرة على الفوز بأغلبية أصوات الناخبين. كما عليها أن تولي جلّ عنايتها أيضاً لتأهيل قيادات كفؤة وقادرة على تولي المناصب الحكومية وصولاً إلى تطبيق متقدم للحكومات البرلمانية. وبالتوازي مع ذلك، فيجب أن تستمر جهود تعزيز وتطوير أداء وعمل الكتل النيابية في مجلس النواب لإنها تشكل حافزاً هاماً لتطوير أحزاب برامجية ذات حضور وطني.

ويتوجب كذلك الاستمرار في بناء قدرات السلطة القضائية لأن العدل هو أساس الحكم، بالإضافة إلى تطوير قدرات المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للإنتخاب لتمكينهما من إطلاق كامل طاقتهما والعمل وفق أفضل الممارسات العالمية، لتغدوا مراكز تميّز على مستوى الإقليم.

وعلى اللجنة الملكية لتقييم العمل ومتابعة الإنجاز لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية الاستمرار في متابعة وتقييم تنفيذ توصيات اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية.

وعلى مؤسسات المجتمع المدني، ومن ضمنها الجامعات ومراكز الدراسات، إضافة إلى القطاع الخاص لعب دور أكبر في المساهمة في إنتاج أفكار وأبحاث تقدم حلولاً للتحديات التي تواجهها المملكة. ولتيسير ذلك، فلا بد من استمرار الاستثمار في البحث العلمي ومؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع حجم المبادرات الناجحة، وإتاحة أدوات إبداعية جديدة تشجع ممارسات الحوار والتطوع والمساءلة والشفافية والحق في الحصول على المعلومات.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن أبرز التحديات التي نواجهها في ضوء عمليات التطوير تتمثل في المحافظة على التوازن الدقيق بين مختلف السلطات، بحيث تعمل فيما بينها بفاعلية وتبقى مستقلة في ذات الوقت. ومع أن دستورنا وتشريعاتنا تسهّل المحافظة على هذا التوازن، إلا أن التجارب الديمقراطية في مختلف دول العالم، وعلى امتداد التاريخ، أظهرت أنه من المستحيل لأي دستور أو مجموعة تشريعات التنبؤ والتحوط لمختلف الظروف مستقبلاً.

جزء من الحل لهذا التحدي يتمثل في القدرة على اتخاذ أفضل القرارات في مواقف غير محكومة بقواعد أو أنظمة مدونة، وهو ما يتعارف عليه بـ"الأعراف السياسية" التي تحكم عادات وممارسات أطراف العملية السياسية، وهي تلعب دوراً مهماً في كل أنظمة الحكم في العالم، خاصة البرلمانية، وقد أشرت إلى أهميتها في الورقة النقاشية الثانية. والأعراف السياسية هي عادات وممارسات غير مدونة، قد لا يكون لها قوة القانون، إلا أنها شرط أساسي لعمل نظامنا السياسي بشكل فعال وواقعي. ومن أمثلتها في ممارستنا السياسية كتاب التكليف الذي يوجهه الملك للحكومات، والذي يعد عرفاً سياسياً يُستدل من خلاله على أبرز المسؤوليات والمهام المنتظرة من الحكومة، ويشكل تنفيذها مقياساً مهماً لتقييم أداء الحكومة.

عليه، فإنه يتوجب على كل من مجلس الأمة والحكومة وأجهزتها تطوير الأعراف القائمة وإرساء أعراف جديدة في ظل بروز تغيرات وتحديات متنامية. وفيما يلي عرض لعدد من المجالات التي يساعد تطوير أعراف حولها في تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف المكونات السياسية:

الآلية التشاورية لتكليف رئيس الوزراء، وذلك في ظل استمرار تطور ممارسات ديمقراطيتنا البرلمانية. بالإضافة إلى آلية إعداد رئيس الوزراء الملكلف والحكومة الملكلفة لبرنامج عملهم لمدة أربع سنوات، والذي يعتبر أحد أسس منح مجلس النواب الثقة للحكومة.

من بين المجالات أيضاً، تنظيم جلسات الأسئلة والاستجابات فيما بين مجلس الأمة والوزراء، بأسلوب يراعي مبادئ الشفافية والمساءلة وحق الحكومة في ممارسة السلطة، دون التهديد بالتلويح بحجب الثقة أو التقدم بطلب استجواب من قبل أعضاء مجلس النواب لمجرد تعارض قرارات الحكومة مع مصالح فئوية وشخصية ضيقة، بالإضافة إلى تحديد أدوار مجلس الوزراء ومجلس الأمة والجهاز الحكومي خلال مراحل التغيير الحكومي، والتي تشمل: فترة التشاور لتكليف رئيس وزراء جديد، وفترة تسيير الأعمال لحين تشكيل الحكومة، والفترة الزمنية لحين منح مجلس النواب الثقة للحكومة بناء على أعضائها وبرنامج عملها لأربع سنوات.

في ظل كل ما تقدّم، فلا بد من الإشارة هنا إلى أنه ما زال أمامنا الكثير من العمل لبناء ديمقراطية مكتملة العناصر، وتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في الحكومات البرلمانية الناضجة. وآمل أن يكون ما عرضته في هذه الورقة لنموذجنا الإصلاحي ومحطات الإنجاز التي قطعناها قد أوضح كيف يجب أن نمضي في الإصلاح ضمن مسارات متوازنة ومترابطة، وأن يمنحنا الثقة والحافز لتحقيق المزيد من الإصلاحات وإنجاز محطات إصلاحية قادمة ضمن مسارنا الديمقراطي.

ولنتذكر جميعاً أن نجاحنا في الوصول إلى الهدف النهائي للإصلاح مرهون بقيام جميع أطراف العملية الإصلاحية بمسؤولياتهم وأدوارهم والارتقاء بها، وبتسيخ القيم والممارسات الديمقراطية، وتعزيز الأعراف القائمة وتطوير الضروري منها، وتحقيق مستويات النضج السياسي الضروري لإنجاز متطلبات كل محطة إصلاحية.

يترتب علينا في هذا المجال مسؤولية جماعية في احتضان القيم والممارسات الديمقراطية والاستمرار في تطويرها مستقبلا، من خلال تجديدها في منظومتنا القيمية والتربوية والتشريعية عبر حملات التوعية والمناهج، وتمكين المؤسسات الوطنية المسؤولة عن صون هذه القيم والممارسات.

أود أن أنهي هذه الورقة بالتأكيد على أن الأمن والديمقراطية والرفاه هي دعائم المستقبل، ويعتمد كل منها على الآخر، فالتحديات الراهنة تمثل واقعا استثنائيا ضاغطا، لكن الأردن ماض بثقة على مسار التنمية السياسية الذي اختطه. أما اقتصادنا الوطني، وفي ظل ما يواجهه من أعباء هائلة، فإننا بحاجة لتكيز كل الجهود لتحفيزه ودفع عجلته.

كما كرّست المجموعة الأولى من أوراق النقاشية للمساهمة في النقاش الوطني حول طبيعة النظام السياسي الذي يجب أن نطوره لمستقبل الأردن، فإنني سأكرس الورقة النقاشية القادمة لمناقشة الفرص المتأتية من بناء نموذج اقتصادي جديد ومستدام يسعى لتحسين مستوى معيشة أبناء وبنات الوطن، في ضوء التصور المستقبلي للاقتصاد الوطني للسنوات العشرة القادمة الذي وجهت الحكومة لإعداده. وعليه، فإن الرؤية الاقتصادية والاجتماعية التي يحتاجها الأردن ستكون المحور الرئيسي للأوراق النقاشية القادمة التي أعتزم المساهمة بها قريبا في النقاشات الوطنية.



## الملحق ( ز )

### الورقة النقاشية السادسة

#### "سيادة القانون أساس الدولة المدنية"

بقلم عبدالله الثاني ابن الحسين

١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

تناولت في الأوراق النقاشية الخمس السابقة العديد من الأفكار والرؤى حول مسار عملية الإصلاح السياسي سواءً تطوير الممارسات الضرورية للديمقراطية، والأدوار المأمولة من كل طرف في العملية السياسية، والهدف النهائي المتمثل بالوصول إلى المستوى المنشود من المشاركة الديمقراطية، والتي تعتبر ضرورة أساسية لازدهار واستقرار وبناء مستقبل واعد لأبنائنا.

ومنذ الورقة النقاشية الأخيرة حدثت تطورات إقليمية كثيرة، فتعمقت النزاعات وما زالت منطقتنا تشهد تحولات جذرية تنتج عنها عواقب وخيمة على دول الإقليم، كان لها أثرها على وطننا الغالي.

وقد لا توجد دولة في التاريخ الحديث تحملت آثار الصدمات الخارجية أكثر من الأردن. وعلى الرغم من كل ما يحيطنا من نزاعات وحروب وانهايار لدول وتفسخ لمجتمعات عريقة، وعلى الرغم من كل لاجئٍ عبر حدودنا ليستظل بالأمان ويذوق طعم الكرامة التي لم يجدها في بلده، وعلى الرغم من كل التحديات التي واجهتنا وما تزال تواجهنا، إلا أننا نثبت لأنفسنا وللعالم أجمع كل يوم وبعزيمة كل مواطن أردني كم نحن أقوياء.

وإنني أجد نفسي، على الدوام، فخوراً بكم وبعزيمتكم وحبكم للوطن. وأعلم أن في قلب كل فرد فيكم، مهما اختلفت آراؤه ومهما تباينت تجربته في الحياة، الكثير من الفخر والاعتزاز بأنه أردني. ومن يعيش منكم خارج الوطن يشهد كل يوم ما يحظى به هذا البلد الأبي وهذا الشعب الأصيل من إحترام وإعجاب لما يمثله من قيم ومواقف لم نجدتها في أكبر وأقوى وأثرى الدول.

ولنتمكن من تعزيز مناعتنا ومواجهة التحديات بثقة وصلابة ونحقق النمو والازدهار، هناك موضوع رئيسي أطرحه في هذه الورقة النقاشية؛ وهو بالنسبة لي ما يميز الدول المتقدمة الناجحة في خدمة مواطنيها وحماية حقوقهم، وهو الأساس الحقيقي الذي تُبنى عليه الديمقراطيات والاقتصادات المزدهرة والمجتمعات المنتجة، وهو الضامن للحقوق الفردية والعامّة، والكفيل بتوفير الإطار الفاعل للإدارة العامّة، والباني لمجتمع آمن وعادل؛ إنه سيادة القانون المعبر الحقيقي عن حبا لوطننا الذي نعتز به. إن إعلانات الولاء والتفاني للأردن تبقى مجردة ونظرية في غياب الإحترام المطلق للقوانين.

إن مسؤولية تطبيق وإنفاذ سيادة القانون بمساواة وعدالة ونزاهة تقع على عاتق الدولة. ولكن في الوقت نفسه، يتحمل كل مواطن مسؤولية ممارسة وترسيخ سيادة القانون في حياته اليومية. أقول هذا لأنني أعرف من التجربة أن كل فرد يقبل ويتبنى مبدأ سيادة القانون من الناحية النظرية، ولكن البعض يظنون أنهم الاستثناء الوحيد الذي يُعفى من تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع. بغض النظر عن المكانة أو الرتبة أو العائلة، فإن مبدأ سيادة القانون لا يمكن أن يمارس بانتقائية. وكما يؤلمني ويغضبني أن أرى طفلة تموت في أحضان والدها في عرس أو احتفال تطلق فيه نيران الأسلحة، أو أم تودع ابنها دون أن تعلم أنه لن يعود بسبب سائق لم يحترم القانون، أو طالب متفوق فقد فرصته لعدم تطبيق سيادة القانون، أو مجرم ينعم بالحرية دون مساءلة، وغيرها من أمثلة تمسنا جميعاً وتمس حقوقنا وتفرق بيننا.



وعندما أرى اليوم الحالة المرعبة والمحزنة للعديد من الدول في منطقتنا، أجد من الواضح أن غياب سيادة القانون والتطبيق العادل له كان عاملاً رئيسياً في الوصول إلى الحالة التي نشهدها.

وعندما ننظر إلى مجتمعاتنا العربية نجد أنها تتكون من منظومة معقدة من الانتماءات الدينية والمذهبية والعرقية والقبلية. ولهذا التنوع أن يكون مصدراً للازدهار الثقافي والاجتماعي والتعدد السياسي، ورافداً للاقتصاد، أو أن يكون شعلة للفتنة والعنصرية والنزاعات. إن ما يفصل بين هذين الواقعيين هو وجود أو غياب سيادة القانون.

إن شعور أي مواطن في مجتمعنا بالخوف والظلم لأنه ينتمي إلى أقلية، يضعنا جميعاً أمام واقع يستند إلى أساس مهزوز. ومن هنا، فإن ضمان حقوق الأقلية يتطلب لضمان حقوق الأغلبية. كل مواطن لديه حقوق راسخة يجب أن تُصان؛ وسيادة القانون هي الضمان لهذه الحقوق والأداة المثلى لتعزيز العدالة الاجتماعية.

إن طموحي لبلدنا وشعبنا كبير لأن هذا ما تستحقونه. ولكي نحقق أهدافنا ونواصل بناءنا لوطننا فإن سيادة القانون هي الأساس الذي نرتكز إليه والجسر الذي يمكن أن ينقلنا إلى مستقبل أفضل. وأطلب من كل مواطن أن يعبر عن حبه لبلدنا العزيز من خلال إحترامه لقوانينه، وأن يكون عهدنا بأن يكون مبدأ سيادة القانون الأساس في سلوكنا وتصرفاتنا.

#### سيادة القانون أساس الإدارة الحكيمة :

إن مبدأ سيادة القانون هو خضوع الجميع، أفراداً ومؤسسات وسلطات، لحكم القانون. وكما ذكرت، فإن واجب كل مواطن وأهم ركيزة في عمل كل مسؤول وكل مؤسسة هو حماية وتعزيز سيادة القانون. فهو أساس الإدارة الحكيمة التي تعتمد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص أساساً في نهجها. فلا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة وتمكين شبابنا المبدع وتحقيق خططنا التنموية إن لم نضمن تطوير إدارة الدولة وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وذلك بتسيخ مبادئ العدالة والمساواة والشفافية؛ هذه المبادئ السامية التي قامت من أجلها وجاءت بها نهضتنا العربية الكبرى التي نحتفل بذكرها المثوية هذا العام.

ولا يؤتي الإصلاح السياسي ثماره المرجوة إلا بوجود نهج واضح وفعال لتحقيق مبدأ سيادة القانون؛ فما حققناه من خطوات جيدة على مسار الإصلاح السياسي بدءاً من التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١م، وما تبعها من تشريعات ناظمة للعمل السياسي، وعلى رأسها قانون الانتخاب واللامركزية، يجب أن تتماشى مع إصلاح إداري جذري وعميق يهدف إلى تعزيز سيادة القانون، وتطوير الإدارة، وتحديث الإجراءات، وإفساح المجال للقيادات الإدارية القادرة على الإنجاز وإحداث التغيير الضروري والملح، ليتقدم صف جديد من الكفاءات إلى مواقع الإدارة يتمتع بالرؤية المطلوبة والقدرة على خدمة المواطن بإخلاص.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن هناك جهوداً حكومية متعددة ومؤسسات مختلفة تعمل على ضمان إدارة حكيمة للدولة الأردنية، كما أن هناك جهوداً وطنية جامعة بذلت لتحقيق وتعزيز هذا الهدف السامي ومنها: اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، التي قامت بوضع ميثاق لمنظومة النزاهة الوطنية وخطة تنفيذية لها تبين الجهات المسؤولة والإطار الزمني للتنفيذ. كما تم تشكيل لجنة ملكية لمتابعة العمل وتقييم الإنجاز لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، والتي أوصت بإنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد تضم تحت مظلتها هيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم، وذلك لتوحيد وتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة.

ولكن، لم يرتق مستوى الأداء والإنجاز في الجهاز الإداري خلال السنوات الأخيرة لما نطمح إلى تحقيقه ولما يستحقه شعبنا العزيز. وعليه، لا بد من تضافر الجهود من مختلف مؤسسات الدولة لتطوير عمليات الإدارة فيها وإرساء مفهوم سيادة القانون، ضمن مسيرة تخضع عمل المؤسسات والأفراد للمراجعة والتقييم والتطوير بشكل دوري للوصول إلى أعلى المستويات التي نتطلع إليها.

إن مبدأ سيادة القانون جاء ليحقق العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة على جميع مؤسسات الدولة وأفرادها دون استثناء وخاصة ممن هم في مواقع المسؤولية، من خلال ممارسات حقيقية على أرض الواقع. ولا يمكن لأي إدارة أن تتابع مسيرتها الإصلاحية وترفع من مستوى أدائها وكفاءتها دون تبني سيادة القانون كنهج ثابت وركن أساسي للإدارة.

إن التطبيق الدقيق لمواد القانون يعد من المتطلبات الضرورية لأي عملية تحول ديمقراطي ناجحة. كما أن سيادة القانون تضمن ممارسة أجهزة الدولة لسلطاتها وفق الدستور والقانون. فلا يمكن لدولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان أن تعمل خارج هذا الإطار. لذا، تشتك الحكومة وأجهزة الدولة كافة في حمل مسؤولية ما تتخذه من قرارات وسياسات وإجراءات، فمؤسسة البرلمان تمارس دورها في التشريع والرقابة، والقضاء المستقل النزاهة والأجهزة الأمنية مناط بها تطبيق القانون، ليطمئن المواطن بأنه يستظل بسيادة القانون الذي يحميه ويحمي أبنائه دون تمييز أينما كان في ربوع هذا الوطن العزيز. وهذا يتطلب بالضرورة تطبيق القانون على الجميع دون محاباة أو تساهل وعلى المسؤول قبل المواطن، كما يجب أن يستند إلى تشريعات واضحة وشفافة، وإدارة حصيفة وكفؤة.

إن التواني في تطبيق القانون بعدالة وشفافية وكفاءة يؤدي إلى ضياع الحقوق ويضعف الثقة بأجهزة الدولة ومؤسساتها. كما أن تساهل بعض المسؤولين في تطبيق القانون بدقة ونزاهة وشفافية وعدالة ومساواة يشجع البعض على الاستمرار بانتهاك القانون ويترك مجالاً للتساهل الذي قد يقود لفساد أكبر، بل إلى إضعاف أهم ركائز الدولة، ألا وهي قيم المواطنة.

إن تطوير الإدارة الحكومية مسيرة مستمرة تخضع لمراجعة وتقييم دائمين. وعليه، يجب تحديد مواطن الخلل والقصور والاعتراف بها للعمل على معالجتها، وإرساء وتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة كمبدأ أساسي في عمل وأداء مؤسساتنا وفي جميع طبقات ومراحل الإدارة الحكومية، بحيث يكافأ الموظف على إنجازته ويساءل ويحاسب على تقصيره وإهماله. كما يجب تحقيق تنمية شاملة مستدامة تشمل جميع القطاعات وتضمن توزيع عوائد التنمية على أنحاء المملكة كافة بشكل عادل.

ولضمان سيادة القانون، لا بد من وجود آليات رقابة فعالة متمثلة بأجهزة الحكومة الرقابية كوحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات، وديوان المحاسبة، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وبالبرلمان ودوره الرقابي الدستوري الفاعل الذي يضع مصلحة الوطن والمواطن في المقام الأول، وبالقضاء الذي يختص بالنظر في الطعون والتظلمات المقدمة على قرارات الإدارة العامة والشكاوى المتعلقة بقضايا الفساد المختلفة. وبالنسبة لهذه الأذرع الرقابية، إضافة إلى المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب اللتين تضطلعان بدور هام في مجال تعزيز سيادة القانون، يجب العمل على تطويرها باستمرار من خلال تبني الأدوات المتطورة، بما يضمن الفعالية والسرعة، ومعالجة جوانب القصور في عملها سواء التشريعية أو الفنية، الأمر الذي يعزز من ثقة المواطن في مؤسسات الدولة ويحول دون لجوء البعض لإجراءات وحلول فردية غير قانونية تنتقص من سيادة القانون.

## الواسطة والمحسوبية :

لا يمكننا الحديث عن سيادة القانون ونحن لا نقرّ بأن الواسطة والمحسوبية سلوكيات نفتك بالمسيرة التنموية والنهضوية للمجتمعات، ليس فقط بكونها عائقاً يحول دون النهوض بالوطن، بل ممارسات تنخر بما تم إنجازه وبنائه وذلك بتقويضها لقيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وقيم المواطنة الصالحة وهي الأساس لتطور أي مجتمع.

فلا يمكن لنا أن نقبل أو نغض الطرف عن هذه الممارسات التي تقوّض أسس العمل العام في خدمة مواطنينا، ولا يمكن أن نجعل من هذه الممارسات وسيلة نحبط بها الشباب المتميز والكفؤ، أو نزرع فيه قناعة بأن مستقبله، منذ إنهائه لدراسته الثانوية وخلال دراسته الجامعية وحتى انخراطه بسوق العمل، مرتبط بقدرته على توظيف الواسطة والمحسوبية لتحقيق طموحه. فأى جيل يمكن أن يحمي سيادة القانون أو أن يدير مؤسساتنا وقد ترسخت الولاءات الفرعية فيه على حساب وطنه؟ وهنا، لا بد من نظرة شمولية لموضوع الشباب، ووضع استراتيجية هادفة وحقيقية تتضمن برامج متطورة يجمع عليها أصحاب الخبرة والمؤسسات الفاعلة في هذا المجال لترسيخ مبادئ المواطنة ودولة القانون وحب الوطن، وتمكين الشباب سياسياً واقتصادياً لتحقيق إمكانياته وتطوير وتوسعة أفقه، بالإضافة إلى توفير المنفعة له من الأفكار الظلامية المنحرفة.

كما يعتبر موضوع التعيينات في المواقع الحكومية وبخاصة المناصب العليا من أكثر المواضيع التي يتم التطرق إليها عند الحديث عن الواسطة والمحسوبية، وقد شهدنا في السنوات الأخيرة بعض الممارسات بهذا الخصوص، والتي أرى فيها تجاوزاً على مؤسساتنا وإثقالاً لها وللمواطن بموظفين غير أكفاء وتجريداً وحرماناً لها من الكفاءات والقيادات التي تساهم بالارتقاء بها والنهوض بعملها في خدمة الوطن والمواطن. وهنا، لا بد من الالتزام بمبدأ الكفاءة والجدارة كمعيار أساس ووحيد للتعيينات.

## تطوير الجهاز القضائي أساس لتعزيز سيادة القانون :

إن مبدأ سيادة القانون لا يمكن أن يترسخ إلا بوجود جهاز قضائي كفؤ ونزيه وفاعل؛ فالمواطن يلجأ إلى القضاء لثقته بقدرة هذا الجهاز على إنصافه والحصول على حقوقه في أسرع وقت؛ وإن غاب هذا الأمر تزعزت ثقة المواطن بالقضاء.

ولطالما امتاز الأردن بالسمعة الطيبة والكفاءة العالية لجهازه القضائي، وما زلنا نذكر قضاة سجل لهم التاريخ مساهمتهم في تعزيز المكانة الرفيعة للقضاء في الأردن. ولكن، الإجراءات القضائية ما زالت تأخذ وقتاً طويلاً، وهناك نقص في الكادر الوظيفي ونقص في الخبرات النوعية الخاصة ببعض القضايا، وغيرها من تحديات تؤثر على أداء الجهاز وحقوق المواطن أو المستثمر.

لذا، أصبح من الضروري وضع استراتيجية واضحة للسنوات القادمة تعمل على صيانة وتطوير مرفق القضاء وسائر الأجهزة المساندة له، وتساهم في تعزيز البيئة القضائية الفاعلة والنزيهة، وتهيئة بنية مؤسسية عصرية تليق بالقضاء، وتوفير كوادر خبيرة ومتخصصة، وتطوير سياسات وتشريعات لتسريع عملية التقاضي وتيسيرها والارتقاء بها. كما يجب العمل على ترسيخ ثقافة النزاهة في الجهاز القضائي في مراحل كافة وتفعيل مدونة السلوك القضائي؛ ولا بد من تطوير وتحديث معايير تعتمد الجدارة والكفاءة في تعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم بما يحقق العدالة والشفافية. ومن الضروري إمكان تعزيز قدرات القضاة وإكسابهم المهارات الضرورية لإصدار الأحكام القضائية العادلة والنزيهة؛ كما ويجب تطوير وتحديث وتمكين أجهزة الرقابة والتفتيش القضائي لتكون تقارير التفتيش أداة قياس حقيقية وواقعية لأداء القاضي وسلوكه.

## سيادة القانون عماد الدولة المدنية :

كثّر الحديث في الآونة الأخيرة عن الدولة المدنية، وقد حدث لغط كبير حول مفهوم هذه الدولة، ومن الواضح أنه ناتج عن قصور في إدراك مكوناتها وبنائها. إن الدولة المدنية هي دولة تحتكم إلى الدستور والقوانين التي تطبقها على الجميع دون محاباة؛ وهي دولة المؤسسات التي تعتمد نظاماً يفصل بين السلطات ولا يسمح لسلطة أن تتغول على الأخرى، وهي دولة تركز على السلام والتسامح والعيش المشترك وتمتاز باحترامها وضمانيها للتعددية وإحترام الرأي الآخر، وهي دولة تحافظ وتحمي أفراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الفكرية، وهي دولة تحمي الحقوق وتضمن الحريات حيث يتساوى الجميع بالحقوق والواجبات، وهي دولة يلجأ لها المواطنون في حال انتهاك حقوقهم، وهي دولة تكفل الحرية الدينية لمواطنيها وتكرس التسامح وخطاب المحبة وإحترام الآخر وتحفظ حقوق المرأة كما تحفظ حقوق الأقليات.

إن هذه المبادئ تشكل جوهر الدولة المدنية، فهي ليست مرادفاً للدولة العلمانية، فالدين في الدولة المدنية عامل أساسي في بناء منظومة الأخلاق والقيم المجتمعية، وهو جزء لا يتجزأ من دستورنا. ولا يمكن أن نسبح لأحد أن يستغل أو يوظف الدين لتحقيق مصالح وأهداف سياسية أو خدمة مصالح فئوية.

ولنا أسوة في رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عندما كتب ميثاق صحيفة المدينة عند هجرته إلى المدينة المنورة من أجل تنظيم العلاقة بين جميع الطوائف والجماعات فيها، ومنها المسلمون واليهود والمهاجرون والأنصار. وقد اعتبره الكثيرون إنجازاً هاماً للدولة الإسلامية ومعلماً رئيسياً في تاريخها السياسي، كما ينظر الكثيرون إلى ميثاق صحيفة المدينة على أنه أول دستور مدني في التاريخ، حيث اعتمد على مبدأ المواطنة الكاملة، فقد ساوى بين المسلمين وغير المسلمين من حيث الحقوق والواجبات تحت حماية الدولة مقابل دفاعهم عنها. وقد شمل الميثاق محاور عدة أهمها: التعايش السلمي والأمن المجتمعي بين جميع أفراد المدينة، والمساواة بينهم جميعاً فيما يتعلق بمبدأ المواطنة الكاملة من حيث المشاركة الفاعلة في مجالات الحياة المتعددة، وإحترام وحماية حرية الاعتقاد وممارسته، والتكافل الإجتماعي بين فصائل الشعب، وحماية أهل الذمة والأقليات غير المسلمة، والنصح والبر بين المسلمين وأهل الكتاب، وغيرها.

وجملة القول أن الدولة المدنية هي دولة القانون التي تستند إلى حكم الدستور وأحكام القوانين في ظل الثوابت الدينية والشرعية، وترتكز على المواطنة الفاعلة، وتقبل بالتعددية والرأي الآخر، وتحدد فيها الحقوق والواجبات دون تمييز بين المواطنين بسبب الدين أو اللغة أو اللون أو العرق أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري. ونحن سنبقى ملتزمين بالقيم التي عُرف بها هذا الوطن منذ نشأته ولن نحيد عنها أبداً؛ فهذه القيم ميزت هذا الشعب بمختلف أطيافه، وهي قيم السلام والإعتدال والوسطية، وقيم المساواة والحرية والتعددية وقيم الرحمة والتعاقد وقبول الآخر، وقيم المثابرة والانفتاح والمواطنة الصالحة؛ فهذه خصائص ورثناها وأصبحت من شيم الأردنيين وسنزرعها في قلوب أبنائنا إن شاء الله.

## الملحق ( ح )

### الورقة النقاشية السابعة

بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة

بقلم عبدالله الثاني ابن الحسين

السبت ١٥ نيسان ٢٠١٧

لقد تنامي في الآونة الأخيرة نقاش محموم حول ملف التعليم، لم يقتصر على أمة دون أمة، ولا على قطر دون قطر. ولقد أسعدني أن كان لبلادنا العربية من هذا النقاش نصيب كبير شهدنا آثاره في الأردن على شتى الصعد، وعبر مختلف المؤسسات.

وإنني مستبشر بهذا النقاش الجاد، فهو إن دل على شيء فإنما يدل على يقظة ووعي بما لهذا الملف من أهمية كبرى وأثر عظيم. ولا عجب، فما من أمة تنهض بغير التعليم، وقد بات من البديهيات أن لا شيء يعدل التعليم في مسيرة بناء الدول، وتغيير وجه العالم، إلى الأجل والأفضل، ولا سيما في مرحلة باتت تتسابق فيها الأمم في اقتصاد المعرفة، واستثمار الطاقات البشرية.

لم يعد خافيا على أحد أننا نعيش في عصر تسارعت خطاه، وأنا لن نستطيع أن نواكب تحديات هذا العصر إلا بأدواته المعرفية الجديدة، ولا أن نلبي احتياجاته إلا بوسائله التقنية الحديثة.

ولا يمكننا في ظل هذا الواقع، أن نغفل عن التحديات الكبيرة التي يواجهها قطاع التعليم، بدءاً من الاعتراف بها، ومن ثم بذل الجهود لتجاوزها، وابتكار الحلول الناجعة لها، وصولاً إلى نظام تعليمي حديث، يشكل مرتكزا أساسيا في بناء المستقبل المزدهر الذي نسعى إليه. ولذلك فإننا نرى أهمية التوصيات التي قدمتها لجنة تنمية الموارد البشرية العام الماضي وضرورة العمل بها.

الاستثمار في مستقبل أبنائنا عماد نهضتنا :

وإننا على ذلك لقادرون، فها هي ذي ثروتنا البشرية، أغلى ما يمتلك الأردن من ثروات، قادرة، إذا هي نالت التعليم الحديث الوافي، على صنع التغيير المنشود، وليس أمامنا إلا أن نستثمر في هذه الثروة بكل قوة ومسؤولية، فلا استثمار يدر من العوائد كما يدر الاستثمار في التعليم. إنني أو من كل الإيمان بأن كل أردني يستحق الفرصة التي تمكنه من أن يتعلم ويبدع، وأن ينجح ويتفوق ويبلغ أسمى المراتب، بإيمان وإقدام واتزان، لا يرى للمعرفة حداً، ولا للعطاء نهاية، منفتحاً على كل الثقافات، يأخذ منها ويدع؛ الحكمة ضالته، والحقيقة مبعثه، يطمح دوماً إلى التميز والإنجاز، ويرنو أبداً إلى العلياء.

لكن شيئاً من ذلك لن يتحقق ما لم تتكاتف جهود الجميع، شعبا وحكومة ومؤسسات خاصة وعامة، لتوفير البيئة الحاضنة، وتأمين الاحتياجات الضرورية من أجل بناء قدراتنا البشرية من خلال منظومة تعليمية سليمة وناجعة، تؤتي أكلها كل حين بجهد أبناء وبنات هذا الوطن، على إختلاف مشاربهم ومسالكمهم في الحياة.



سبيلنا لمستقبل زاهر :

على المؤسسات التعليمية أن تؤمن بما يتمتع به أبناء هذا الشعب وبناته من طاقات هائلة، وقدرات كبيرة، ومواهب متنوعة، وتسعى لاكتشاف هذه الطاقات، وتنمية تلك القدرات، وصقل تلك المواهب، وتحفيزها إلى أقصى حدودها، عبر أحدث الأساليب التعليمية التي تشجع على الفهم والتفكير، والفهم لا التلقين، وتجمع بين العلم والعمل، والنظرية والتطبيق، والتحليل والتخطيط، وتفتح آفاقا رحبة أمام أبنائها، ليتفوقوا في كل مادة، وينبغوا في كل فن أو مهنة أو حرفة.

إنه لم يعد من المقبول، بأي حال من الأحوال، أن نسمح للتردد والخوف من التطوير ومواكبة التحديث والتطور في العلوم، أن يهدر ما نملك من طاقات بشرية هائلة. إن قطاع التعليم هو قطاع استراتيجي ومن غير المقبول أيضا، بل من الخطير، أن يتم الزج بالعملية التعليمية ومستقبل أبنائنا وبناتنا في أي مناكفات سياسية ومصالح ضيقة، غير آبهين بأهمية وضرورة استمرار التطوير والإصلاح وأثره العميق على أمتنا وحاضر الأجيال ومستقبلهم.

وظالما كان الأردن بشعبه مقداما ومبادرا ورائدا في التحديث والبناء في وطننا العربي، وكنا الساعين إليه، والمبادرين به، لتكون مقاليدنا في أيدينا، ونكون نحن المتحكمين في وجهته، لا يتنكر لماضينا المجيد، أو لتراثنا الخالد وحضارتنا العربية والإسلامية، بل يستلهمه ويبنى عليه، وينهل منه ويعتد به، بعقل منفتح ونفس رضية، لا ترى في ذلك الماضي إلا مادة تبعث على الفخر والاعتداد، لا مادة لبث الفرقة والبغضاء، مادة للبحث والنظر والتحليل، لا مادة للتقليد والجمود والتكرار.

إن لكل عصر أدواته ووسائله، وهمومه ومشاكله، فالتعليم في عصرنا الحديث، الذي يشهد تطورا هائلا في التكنولوجيا، لا يقتصر على القراءة والكتابة، بل يتجاوز ذلك في عصر الكمبيوتر والإنترنت إلى إتقان لغات علمية أساسية، وامتلاك مهارات التواصل مع الآخرين ومبادئ العمل المهنية، والقدرة على التحليل والتفكير ليكون قادرا على المشاركة في إنتاج المعرفة، والمساهمة في إحداث التقدم، عملا بقوله تعالى "وقل رب زدني علما" (طه: ١١٤).

لقد أنعم الله علينا بثروة عز نظيرها من القيم العالية واللغة الثرية والتراث البديع. ولن يستطيع أبنائنا أن ينهلوا من هذا التراث، إلا إذا أحبوا لغتهم العربية، وأجادوها وتفوقوا فيها، وكيف لا وهي لغة القرآن الكريم ولسان الأمة، فهي التي تشكل ثقافتهم وتكون بناءهم المعرفي الأصيل.

رؤيتنا لأردن منارة للعلم والمعرفة :

إننا نتطلع إلى أردن قوي، يقدم لأبنائه خير تعليم، يؤهلهم لأن يواجهوا تحديات الحياة، لأن يقيموا أعمالا ناجحة، وأن يمارسوا حرفا قيمة، وأن ينشئوا أسرا متألفة، وأن يبنوا مجتمعا متماسكا. نتطلع إلى أردن يتبوأ مكانة في مصاف الدول التي سبقت في هذا الميدان، واستطاعت بالجد والمثابرة انتزاع المراكز المتقدمة فيه. فبناء قدراتنا البشرية، من خلال التعليم المتميز وتجويد مخرجاته، بوابتنا نحو المستقبل، فهو يشكل أرضية مشتركة لفهم الآخر وتعميق قيم التسامح، بعيدا عن الغلو والتعصب، كما أن تحقيق الإصلاح الشامل يرتبط ارتباطا وثيقا بالنهضة التعليمية مهما كانت الظروف والتحديات.

ونطمح أيضا لأن يكون للأردن تجربة تغري بنجاحها الآخرين، فيكون هو قائد مسيرة تحديث التعليم في العالم العربي، ورائد التحول إلى مجتمع المعرفة، فتحدي التعليم، كما أسلفت، غير مقتصر على بلد بعينه، ولا بد أن تتوحد الجهود، ويتم تبادل الخبرات لتجاوز هذا التحدي.

وعليه، فإننا نريد أن نرى مدارسنا ومعاهدنا المهنية وجامعاتنا مصانع للعقول المفكرة، والأيدي العاملة الماهرة، والطاقات المنتجة. نريد أن نرى مدارسنا مختبرات تُكتشف فيها ميول الطلبة، وتُصقل مواهبهم، وتُنمى قدراتهم. نريد أن نرى فيها بشائر الارتقاء والتغيير، لا تخرّج طلابها إلا وقد تزودوا بكل ما يعينهم على استقبال الحياة، ومواجهة ما فيها من تحديات، والمشاركة في رسم الوجه المشرق لأردن الغد؛ طلبة يعرفون كيف يتعلمون، كيف يفكرون، كيف يغتنمون الفرص ويبتكرون الحلول المبدعة لما يستجد من مشاكل، ويعرض من عقبات. ولا يكون ذلك إلا بمنظومة تعليم حديثة، توسع مدارك الطلبة، تعمق فكرهم، تثير فضولهم، تقوي اعتدادهم بأنفسهم، وتصل بهم إلى العالمية، على أجنحة من الإيمان القوي، والثقة الراسخة، والاعتزاز بهويتنا الإسلامية والعربية وتراث الآباء والأجداد.

كما لا يمكن أن يتحقق ذلك، إلا بمناهج دراسية تفتح أمام أبنائنا وبناتنا أبواب التفكير العميق والناقد؛ تشجعهم على طرح الأسئلة، وموازنة الآراء؛ تعلمهم أدب الاختلاف، وثقافة التنوع والحوار؛ تقرب منهم أساليب التعبير، وتنمّي فيهم ملكة النظر والتدبر والتحليل، وكذلك معلمين يمتلكون القدرة والمهارات التي تمكّنهم من إعداد أجيال الغد.

إنني لأكرر التعبير عن سعادتي بهذا النقاش الدائر حول تنمية مواردنا البشرية وتعليم بناتنا وأبنائنا، الموضوع الذي يمس مستقبل أمتنا، وأدعمه كل الدعم، حتى يؤتي ثماره بالتنفيذ والإصلاح، فهو علامة وعي وتيقظ، ومبعث أمل وارتياح. ولا بد أن نعمل دون تردد أو تأخير، يدا واحدة، مؤسسات ومعلمين، طلبة وأهالي لنحقق مبتغانا. فكل يوم يمضي تمضي به فرصة لأبنائنا في تحقيق ما يستحقون فلا نضيعها عليها.